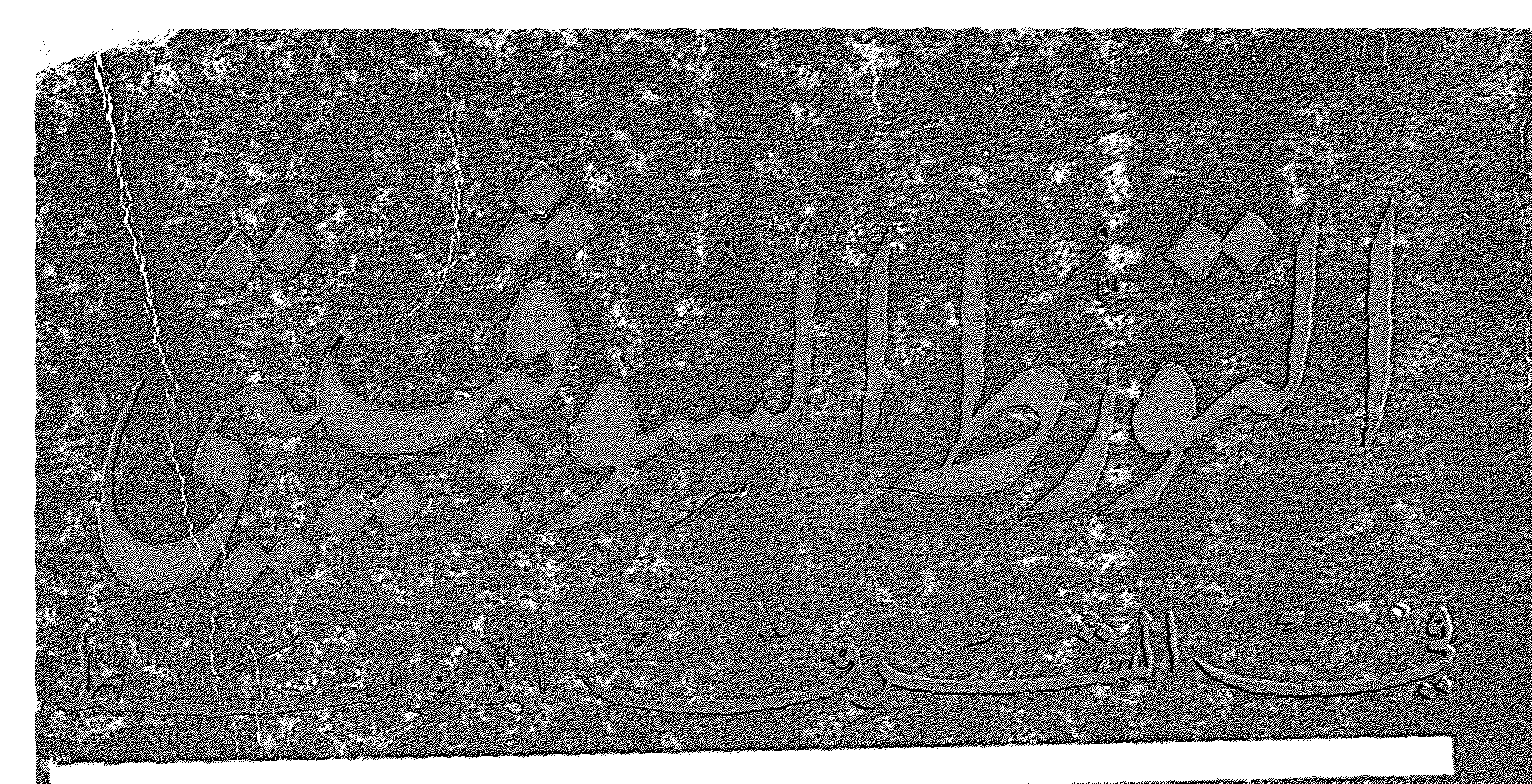


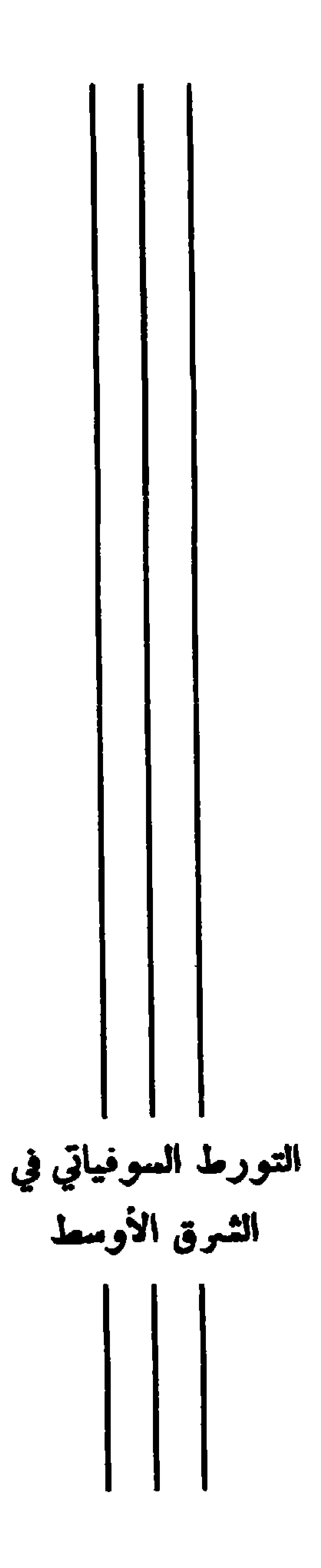
التورط السوفييتي في الشرق الأوسط

- موسكو والصراع العربي الإسرائيلي
- موسكو وسيطرتها على البلاد العربية الصديقة لها
- موسكو والمنظمات الفدائية
- موسكو وسياستها البترولية الاستعمارية.
- موسكو وسياستها البترولية التجارية
- موسكو مع الأنظمة المحافظة ضد بكين
- موسكو وميزان التسلح العالمي
- موسكو واستراتيجية الخليج العربي

مع: الاستراتيجية التي تركها عبد الناصر لخلفائه

بقلم: مايلز كوبلاند

اهداءات ٢٠٠٢
أ/ثروت اباظة
القاهرة



التورط السوفياتي في الشرق الأوسط

التورط السوفياتي في الشرق الأوسط

ه . إ . هانتر

دراسة أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية — لندن

جمع وتعريب

مروان خير

ملحق به

الاستراتيجية التي تركها عبد الناصر لخلفائه

بقلم : مايلز كوبلاند

الطبعة الأولى ١٩٧١
كافة الحقوق للانترناشنال سنتر
ص.ب. ٤٦٤٥
بيروت - لبنان

التوزيع

لبنان : مكتبة الزيتونه - شارع أحمد شوقي
بيروت - تلفون : ٢٢٤٥٧٧

العالم العربي : دار الفكر الحديث
ص.ب. ٥١٦٩ - بيروت

تمهيد

كان الاتحاد السوفييتي بعيداً كل البعد عن الشرق الأوسط ومتاعبه عند وفاة ستالين في عام ١٩٥٣ . فقـد استحوذت الشؤون الأوربية حينذاك على جل اهتمامه وانتباهه ، وكان في فترة انعزال وابتعاد عن غيرها . وعكست هذه السياسة إلى حدٍ ما خصائص الديكتاتور الطاعن في السن – ستالين – وإرادته الحديدية . ولا غرابة في ذلك ، فقد كانت الأوضاع يومها تتطلب ذلك وتدفع له دفعاً . فقد كان على السوفييت أن يثبتوا مكاسبهم ويحافظوا على مغانمهم في اوروبا الشرقية وأن يوطدوا فيها شؤون دفاعهم للوقوف ضد معاهدة حلف شمال الأطلسي . وبقي الشرق الأقصى محور الجهد الرئيسي خارج أوروبا لفترة قصيرة فقط انتهت عندما وضعت الحرب الكورية بين الولايات المتحدة والصين الشيوعية (ومن ورائها الاتحـاد السوفييتي) أوزارها . ولهذا لم يحاول الاتحاد السوفييتي أن

يولي أية منطقة من مناطق العالم اهتماماً زائداً وخاصة بعدما أخذت أحلام الماضي وأمانيه بخصوص قيام ثورات شيوعية في عدد من دول آسيا وأفريقيـا تضمحل وتتلاشى . وبالتالي ، فقد ظل تفكيره بتوسيع مناطق نفوذه لتشمل الدول المتاخمة لحدوده الجنوبية - مثل تركيا وإيران - مُعلقاً يومها ، بعدما اشتد في الأربعينات وحقق شيئاً من طموحه .

ولقد زاد جهـل السوفييت بالشرق الأوسط وخوفهم من خوض غمار التجارب والمغامرات فيه من عزلتهم عنه وبعدهم عن مسرح الأحداث فيـــه . وكاد جمهور الخبراء السوفييت بشؤون الشرق الأوسط يندثر كليـاً بعد حملة التطهير الكبيرة التي قام بهـــا ستالين في الثلاثينيات . وظل الكرملين في موسكو حتى أوائل الخمسينيات ينظر الى الاسلام على أنه عدوه اللدود وأنه خطر كامن في جمهوريات الأقليات التي كانت بدورها تشكل تهديداً لاستقرار الاتحاد السوفييتي ولاستتباب النظام الشيوعي فيه .

ولم ترحب موسكو في البداية بثورة الضباط الأحرار في مصر عام ١٩٥٢ ، واعتبرتها حينذاك مجرد حكم بورجوازي ديكتاتوري حلّ محل الحكم الملكي سابقاً دون أن يختلف عنه قلباً أو قالباً[١] . وقد اعترى العلاقات السوفييتية الاسرائيلية

---

(١) دائرة المعارف السوفييتية الكبرى ، موسكو ، الطبعة الثانية ، مجلد ١٥ ، ١٩٥٢ ، ص ٢٦٠ . (المعرب)

في أوائل الخمسينيات موجة من الفتور عندما ازدادت نظرات الشك تجاه اليهود الروس ، وهم داخل دولتهم بالذات ، الى حدٍ دعا بعضهم الى التفكير بالعودة الى روسيا . وحدث هذا بعد قيام دولة اسرائيل التي حظت في عام ١٩٤٨ بتأييد قوي من موسكو ، وتمتعت بعلاقات متينة معها بدأت منذ يوم انتهاء عهد الانتداب البريطاني وجلاء القوات البريطانية عن فلسطين . وفي تلك الأثناء – أوائل الخمسينيات – انضمت تركيا الى معاهدة حلف شمال الاطلسي ، ونجح الغرب في القضاء على حكومة الدكتور مصدق الوطنية في إيران وأسقطها في وقتٍ وقف ستالين فيه موقف المتفرج دون أن يحرك ساكناً أو يلفظ ببنت شفة .

وبعد مضي أقل من سبعة عشر عاماً (من ١٩٥٣ حتى ١٩٦٩) ، يقف الاتحاد السوفييتي اليوم ثابتاً على قدميه كقوة عظمى في منطقة الشرق الأوسط . وأضحى نفوذه السياسي، وأحياناً وجوده المادي ، ملموساً بشكل من الأشكال في كل دول الشرق الأوسط تقريباً . ومع أن العرب لا يزالون غرباء عن العقلية الروسية ، فقد اهتم الروس بالسيطرة عليهم ، فتوددوا إليهم ومدّوهم بالسلاح وقدموا لهم المساعدات بطرق شتى .

ولكن ذلك كله لا يزال يُوحي في مجمله أن الروس يخططون للبقاء في منطقة الشرق الأوسط والسيطرة عليها لأمد طويل.

فقد أخذوا أخيراً يحتفظون في البحر الأبيض المتوسط بأسطول بحري تابع لهم يتراوح عدد سفنه بين الأربعين والستين سفينة حربية . وازداد اهتمامهم حديثاً بمصادر النفط وآباره على شواطىء هذا البحر وفي البلاد المطلّة على الخليج العربي حيث يشكل النفط الثروة الطبيعية الرئيسية لمنطقة الشرق الاوسط. وما لبث أن وصل الاهتمام الروسي المتزايد بالشرق الأوسط إلى حدٍ دفع بالزعيم الشيوعي ليونيد بريجنيف الى توجيه الدعوة لإنشاء نظام دفاع مشترك بين دول وسط آسيا للوقوف ضد الصين الشيوعية وغيرها من الطامعين بثروات منطقة الشرق الأوسط . وقد جاءت هذه الدعوة إلى انشاء ما يمكن تسميته « بحلف عسكري» على لسان رئيس الحزب الشيوعي السوفييتي في خطابه الذي ألقاه في المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية المنعقد في موسكو ١٩٦٩ ، وليس على لسان أي من زعماء الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة [١] . وتصاعد هذا التوسع السوفييتي في الشرق الأوسط بسرعة ، وعلى مقياس واسع ، إلى الحد الذي أخذ يبدو وكأنه توسع دائم وغير مؤقت . وقد أجبر هذا التحول عدداً كبيراً من الدول التي تتعامل مع الشرق الأوسط تجارياً، أو تعتمد عليه بترولياً، أو تمر خلاله بعض طرق المواصلات الحيوية لها ، أو كانت تمارس

---

(١) الخطاب الافتتاحي لليونيد بريجنيف في المؤتمر العالمي للأحزاب الشيوعية، موسكو، ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٩ ونشر في Soviet News تاريخ ١٠ حزيران ١٩٦٩ ، ص ١٣٢ .

نفوذاً على بعض من دوله ، إلى إعادة النظر مجدداً في مواقفها كلية ودون استثناء .

وبالرغم من ثبات الادلة والبراهين على توسع الاتحـــاد السوفييتي في الشرق الأوسط توسعاً مادياً وملموساً ، فلا يزال من الصعب معرفة ما إذا كان هذا التغلغل هو جزء من خطة واسعة شاملة، أو أنه كان مجرد انتهاز فرص متعاقبة متلاحقة أتاحتها السنوات الماضية. وأمامعرفةحقيقة السياسة السوفييتية، وفيما إذا كانت عقائدية أم أنها مجرد طموح لجعل الاتحـــاد السوفييتي قوة على المقياس الاميركي ، فهي أشد صعوبة وأكثر مشقة . وليس سهلاً أن نقف على حقيقة الفرق بين كون أهداف الروس عاجلة قصيرة المدى، أم أنها آجلة طويلةالمدى. كما انه يصعب معرفة طبيعة المباحثات الجارية الآن بينالغرب والسوفييت ، وفيما إذا كانت من النوع الذي يتعلق بمشاكل مشتركة يواجهها الطرفان في الوقت الحاضر معاً ، أم أنها من النوع الذي يمثل رغبة الروس في التسلط على منطقة الشرق الأوسط في المستقبل ودعم نفوذهم فيها .

ومن الصعب العثور على أية أجوبة للأسئلة السالفة الذكر، وليس هذا بسبب تحيز الغرب وتحامله فقط ، وإنمـــا بسبب الغموض الذي يكتنف السياسة الخارجية السوفييتية نفسها ، والتي تتصف بصفة التجريب في تحركاتها ، مما يجعل اقتفـــاء آثار النيات السوفييتية الدفينة إزاء دول الشرق الأوسطأمراً عسيراً . ولا تزال نظرة الروس الى منطقة الشرق الأوسط

على أنها إقليم واحد يربط بين الاحـــداث في شرقه وغربه روابط عضوية ، غامضة وغير واضحة . على حين ، فإن العديد من الدول الغربية لا تنظر الى منطقة الشرق الأوسط على أنها إقليم واحد إلا من الزاوية الجغرافية فقط ، كما أنها لا تحاول أن تبذل لإيجاد خطة موحدة لمختلف أجزائها إلا مجهوداً ضئيلاً . ويميل الغربيون اليوم إلى اعتبار السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط موحدة ومتماثلة ، إلا أن هذه النظرة – في أحسن الأحوال– خاطئة ومضلّلة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما يظهره لنا تاريخ السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط . كما أن القيادة الجماعية الموجودة على رأس الحكم في الاتحـــاد السوفييتي ، وما تعانيه من انقسامات في الرأي وخلافات بين أفرادها حول السياسة العليا للدولة ، تجعل عملية اكتشاف نموذج ثابت للسياسة السوفييتيـــة في الشرق الأوسط اكثر صعوبة وتعقيداً .

وهكذا فإن فَهْم اتجاهات وميول السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط أمر ضروري وذلـــك لتأثيرها على مصالح ومنشآت دول أخرى ، وللمخاطر الناجمة عن أي صراع قد ينشأ في المنطقة، وللمضاعفات الاقتصادية التي قد تنطوي عليها تلك الاتجاهـــات والميول . كما أن أية ردود فعل طائشة أو مبالغ فيها يقوم بها الغرب مستقبلاً ، سوف لن تتمخض إلا عن نتائج اكثر سوءاً وتعقيداً . ففي الخمسينات مثلاً ، لم تؤد ردود فعل الغرب المفرطة تجاه أخطار السياسة السوفييتية ،

والتي تجسدت يومهـا في تأسيس حلف بغداد ، إلاّ إلى زيادة العلاقات البريطانية والامريكية مع عدة دول عربية سُوءاً وانهياراً . ولا عجب ، فقد كان هـذا الحلف بمثابة الضوء الأخضر الذي أثاره الغرب للسوفييت ليتسللوا الى هذا الجزء من الشرق الأوسط ويتغلغلوا فيه .

وقد أضحى الشرق الأوسط اليوم مسرحاً للتنافس بين الاتحـاد السوفييتي والولايات المتحدة ، وارتبط منذ منتصف الخمسينيات بعجلة الصراع الدائر في مناطق أخرى من العـالم ذات أهمية حيوية لكلا الجانبين . ويجب الآن على روسيا وأميركا أن تكوّن كل منهما فكرة واضحـة عن مصالح الاخرى ونشاطاتها في منطقة الشرق الأوسط حتى لا تتعرضا معاً الى خطر الانغماس في أزمات وحروب ليست من صنعها ولا من اختيارهما ، أو تنزلقا الى صراع مباشر ومجابهة صريحة بين بعضهما بعضاً .

* * *

ويحاول هذا الكتيب أن يسبر أغوار التورط والتناقضات في السياسة الـوفييتية التي تطورت تدريجيـاً نتيجة انغماس اصحابها بشكل متزايد في شؤون الشرق الأوسط ومشاكله. وسيدور موضوع البـاب الأول من هذا الكتيب حول زيادة التغلغل السوفييتي في الشرق الأوسط، وحول الحالة التي نشأت عقب الحرب العربية الاسرائيلية عـام ١٩٦٧ ، وما تلاها من

تصرفات السوفييت وأعمالهم . وسيبحث البـــاب الثاني في السياسة السوفييتية شرق السويس وفي المناطق المتاخمة للحدود الروسية الجنوبية مثل منطقة الخليج العربي ، وفي مصالحهـــا هناك . كما سيتناول العلاقات الايرانية السوفييتية بشيء من الشرح والتفصيل .

* * *

ملاحظة

مهما كان رفض القارىء لهذه الافكار ، فإن الهدف من تعريبها ونشرها لا يعدو اطلاعه على معظم تلك الافكار التي تخطر على بال المحللين الغربيين ، من أمثال معاهد الدراسات الاستراتيجية الغربية ، التي عرفت بموضوعيتهـــا . وأملنا ، أن يقف العرب على حقيقة نظرات الدول الكبرى للأحداث الجارية في منطقة الشرق الاوسط . كما دفعنا إلى هذا ضرورة طرح تحليل استراتيجي موضوعي متجرد لأول مرة بين أيدي العرب ، يبحث مشاكلهم الرئيسية ، ويناقشهـــا بصورة شاملة كاملة .

الباب الأول

الفصل الأول

لمحة تاريخية حول تطور العلاقات السوفييتية مع دول الشرق الأوسط

لقد اضطر الحزب الشيوعي السوفييتي ، شأنه شأن غيره من الحركات العقائدية التي نجحت في استلام الحكم، الى تعديل مواقفهوآرائه تجاه العالم الخارجي حسبما تتطلبه المصالح الوطنية المحلية وتمليه الظروف الداخلية عليه . فكان يظهر احياناً بمظهره العقائدي كلما سمحت الظروف بذلك ، او يترك التصلب العقائدي جانباً ، احياناً اخرى، كلما واجهت افكاره

سوقاً كاسدة . وهكذا اصبح التناقض بين « روسيا الثورة » و«روسيا الدولة» واضحاً وجلياً في السياسة السوفييتية تجـاه الدول التي تتاخم الحدود الروسية الجنوبيـة ، ودول اخرى أبعد جنوباً .

ولقد كانت المطامع الموروثة عن القياصرة ظاهرة جلية في في السياسة السوفييتية في أكثر الأحيان . ولكن ، في أحيان أخرى ، أدت أفكار وأهواء كل من ماركس ولينين وستالين بالسياسة السوفييتية إلى الانجراف نحو اتجاهات يتعذر تفسيرها بعيداً عنها ، ويستحيل عندها أن توضف السياسة السوفييتية بأنها مجرد امتداد للمصالح القيصريةالتقليدية واستمرار لها[١].

لقد أمست الافكار الشيوعية عامــلا في تحديد السياسة الروسية في الشرق الاوسط وتقريرها هناك . وبدت أحياناً وكأنها تشد من عضد الشعوب والحكومات ، وأحياناً اخرى وكأنها تحد من رغبـاتهم وتضع حدوداً لطموحهم وآمالهم . وقد مدّت الافـــكار الشيوعية في يوم ما الاتحاد السيوفييتي بكوادر وملاكات سهّلت تغلغل نفوذه الى داخل حكومات دول الشرق الأوسط بغض النظر عن النتائج المختلفة ، كما

---

(١) أنظر على سبيل المثال والترلاكور في كتابه :
The Soviet Union and the Middle East (London : Routledge and Kegan Poul, 1959), P.ix.

شجعته على المشاركة في شؤون المنطقة وأحداثها . إلا أنها بنفس الوقت أثارت اهتمام الغرب ومخاوفه ودفعته الى مقاومة هذا التغلغل والوقوف في وجهه . وهكذا ، فقد اتخذت الدولة الروسية الافكار الشيوعية مطية لها الى حد جعلها تصبح رمزاً للصراع الاساسي الدائر بين الاتحاد السوفييتي والغرب حول القوة والنفوذ والهيبة .

ولكن الأحداث لم تجرِ دائماً بهذا الشكل السالف الذكر. فبعد عدة سنوات من ثورة اكتوبر الشيوعية ، لم تعد الافكار الشيوعية نفسها تقرر الاتجاه الرئيسي لسياسة الدول السوفييتية تجاه الدول التي تنتمي اليوم الى العالم المتطور الحديث .. والسؤال الآن هو :

- هل يجب على الاتحاد السوفييتي ان يتعامل مع أنظمة تلك الدول ، او مع أحزابها السياسية وطبقاتها الاجتماعية ، دون ان تدين بالاشتراكية او ان تكون بروليتارية ؟

- وهل يمكن ان تنشأ بين الاتحاد السوفييتي وبين البورجوازيين أية علاقات حتى ولو كانت مؤقتة غير دائمة ؟

- وهل يُسمَحُ للاتحاد السوفييتي أن يستفيد من الحركات الوطنية والقومية ويستغلها لصالحه وحسابه ؟

لقد برزت هذه التساؤلات الى حيز الوجود بعد موت ستالين وأعطيت يومها الأولوية على سائر مصالح الدولة الروسية

الاخرى . ومنذ ذلك الوقت ، والنزاع بين المصالح العقائدية والمصالح الوطنية ينمو ويترعرع ، حتى اضحى واضحاً وجلياً في تحديد علاقات الاتحاد السوفييتي بدول الشرق الأوسط ، وَضَرب لها نماذج قياسية ، وساعد على تحديد طبيعة مشاركته في شؤونها وامورها .

وفي عام ١٩٢١، اضْطرت كلٌ من عزلة الاتحاد السوفييتي ومصاعب الحرب الاهلية فيه ، الحكومةَ في موسكو الى التقرب من النظام الجديد الذي قام في تركيا على يد كمال أتاتورك ، والمتاخم لحدودها الجنوبية . ومـــع أن أتاتورك بدأ يضطهد الحزب الشيوعي التركي داخل بلاده بعـــد عامين من التقرب الروسي له ، فإن السوفييت لم يأبهوا لهذا الأمر ،واستمروا على صلاتهم الحسنة التي أدت بعد ذلك الى عقد معاهدة حيـــاد وعدم اعتداء مع تركيا في عام ١٩٢٥ ضمنت في نصوصها حق مرور السفن الروسية عبر المضائق التركية (١) .

ولم تكن السياسة السوفييتية تجاه ايران مختلفةً كثيراً عن مثيلتها تجاه تركيا.ففيعام ١٩١٧ هاجم لينين سلوكَ قياصرة روسيا الاستعماري والمعاهدات التي أقامت مناطق نفوذ في

---

(١) Max Beloff, The Foreign Policy of Soviet Russia, 1936 - 1941 (London, Royal Institute of International Affairs : Oxford University Press, 1940) P. 39 .

ايران كجزء من الصراع الطويل بين الروس والبريطانيين . وفي عـــام ١٩٢٠ ، « حرر » السوفييت ايران من الوجود البريطاني وعقدوا معها ، بعد عام واحد ، معاهدة حددت الظروف التي يباح فيها للقوات الروسية دخول ايران بغية صد هجوم يقوم به فريق ثالث[١] . ولكن ما لبث رضا خان أن كشف عن خداعـه للروس ، وبدأ يضطهد الثوريين داخل إيران (كما فعـل أتاتورك من قبله في تركيا) ، ثم أعلن بعد ذلك الغاء النظام الجمهوري في بلاده عام ١٩٢٥ .

إلا أن العداء العقائدي السوفييتي تجاه إيران قد ألجمته ، بعد كل مـــا حدث ، ضرورة المحافظة على علاقات ودية مع دولة متاخمة للحدود السوفيتية . بل وذهب النظام السوفييتي إلى أكثر من هـــذا عندما زاد من حجم التبادل التجاري بين البلدين ، كما تمّ عقد معاهدة تجارية لصالح السوفييت ، ومن ثمّ عقدت ، في عام ١٩٢٨ ، معاهدة حياد وعدم اعتداء . ومما زاد في حاجة الاتحاد السوفييتي إلى المحافظة على علاقات حسنة مع الدولة المتاخمة لحدوده الجنوبية هو وجود روابط عرقية بين سكان المناطق الجنوبية من الاتحاد السوفييتي وبين أقربائهم في الدول المتاخمة لحدوده هناك ، مثل تركيا وإيران والأفغانستان .

---

(١) المصدر السابق . صفحة ٢٠٠ - ٢٠١ .

فقـــد كانت شكوك قياصرة روسيا كثيرة تجاه المناطق المحتلة جنوباً وتجاه مدى ارتباطها بالامبراطورية الروسية حينذاك . وزادت الحرب الأهلية التي قامت بعد ثوره اكتوبر هذه الشكوك حدّة وخطورة، بعد أن أثارت العداوة والبغضاء بين أجزاء الأمبراطورية وممتلكاتها . ولم تكن رابطة العرق التركي ذات خطر قليـل على الجمهوريات السوفيتية التي يتكلم أهلها اللغة التركية، على حين كانت الروابط الاسلامية تشكل خطراً على التفكير الشيوعي الإلحادي وعلى السيطرة السوفيتية، لأن القواعد التي سنّها الإسلام في العديد من مجالات حيــاة الانسان وسلوكه تتعارض تعارضاً مباشراً مع أسس النظرية الماركسية اللينينية نفسها .

ومن ناحية أخرى ، لم تكن الدول العربيـــة الحديثة ، والأبعد مسافة من الاتحاد السوفيتي، لتثير أياً من قلقه المباشر وذلك لأن رابطة القومية العربية لم تكن يومها قد أضحت قوة دافعة للاتجـاه القومي في الشرق الأوسط. كما أنه لم يكن للاتحاد السوفييتي أية مصالح تذكر إلا في مصر، حيث انحصر جلّ همّه في التخلص من الاستعمار البريطاني هناك بعد أن نالت مصر استقلالها عام ١٩٢٢ . ولكن اهتمام السوفييت هذا قد تضاءل بعد ما أثبتت ثورة شان كان شيك في الصين ضرورة تعاون الشيوعيين مع البورجوازيين في النصف الشرقي من العـــالم (أي آسيا وافريقيا) . وهكذا اقتصر التقرب

السوفييتي من الشرق الأوسط على مجرد تجارب بسيطة مثل معاهدة الصداقة مع اليمن عام ١٩٢٨ .

ومنذ عام ١٩٢٨ ، بدأت السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط حقبة جديدة من عمرها ، وذلك عندما أكد المؤتمر العالمي السادس (الكومنترن) وجود فرص كثيرة لقيام ثورات في الشرق . فقد كانت الفاشية والنزعات القومية المتطرفة يومها تتزايد قوة ، وأضحت المجابهة بينها وبين القطب العقائدي الآخر (الشيوعية) على وشك الوقوع . إلا أن السياسة السوفيتية الجديدة لاقت فشلاً ذريعاً في الشرق الأوسط لأنها كانت قاسية لا مرونة فيها . وعندما وضعت موضع التطبيق أثارت عداء البورجوازيين الوطنيين الذين كانوا حلفاءً للفاشيين (ألمانيا وإيطاليا) يومها ، وبدّل الروس حينذاك تصوراتهم حول تحالف البورجوازيين والمستعمرين الغربيين . وأضحت مصر ثانيةً مركز اهتمام السوفييت الذين أظهروا العداء لحزب الوفد واتهموه بأنه عدو الجماهير وحليف البريطانيين .

في تلك الأثناء ، كانت قضية فلسطين مسألة بالغة التعقيد بالنسبة للروس . فمنذ ثورة اكتوبر ، قام السوفييت بشن هجوم عنيف على الصهيونية وذلك لاعتمادها على اليهود في روسيا وتأثيرها عليهم . واعتبر البلاشفةُ الصهيونيةَ حركةً

وطنية قومية وبالتالي فهي غير تقدمية ، وذلك لأنهم كانوا يعتبرون أية حركة وطنية قومية رجعية ورأسمالية وأداة للامبريالية البريطانية [1] . وزاد العداء السوفييتي للصهيونية خلال فترة التطرف التي مرّ بها المذهب الشيوعي في الشرق ، بعد عام ١٩٢٨ ، ولم يخفف من حدتها سوى تلك المناقشات الحارة التي دارت بين الخبراء السوفييت في شؤون الشرق ، وكانت حول مشكلة الثورة العربية عام ١٩٢٩ ، وفيما إذا كانت الأخيرة حركة رجعية أم تقدمية . وعندما بدأ الاضطراب والفوضى ينتشران في أرجاء فلسطين عام ١٩٣٦ ، لم يكن السوفييت قد توصلوا بعدُ الى صيغة واضحة لسياستهم في منطقة الشرق الأوسط . ولكن سرعان ما تضاءل ذاك التأييد السوفييتي للعرب في نزاعهم مع اليهود بعدما بدأ بداية قوية ، وذلك عندما بان للسوفييت أن عداء العرب للبريطانيين قد انطوى على عطف وترحيب للتطورات التي وقعت من قَبل في كل من ألمانيا وايطاليا .

لقد أعاق المبدأ الماركسي من اتساع النشاط السوفييتي في فلسطين والبلاد العربية ، واصطدمت مصالح الدولة السوفيتية في الدول الواقعة الى جنوبها (مثل تركيا وايران وغيرهما) مع متطلبات المذهب الثوري الذي طُرح حينذاك للبحث أمام

«١» والتر لاكور ، نفس المصدر السابق له ، صفحة ٣٤ .

الكومنترن . ومع أن اتهامات شتى قد وجهت لأتاتورك،مثل كونه « فاسداً عقائدياً ، ومضطهد للشيوعيين الأتراك » ، إلا أن العلاقات التجارية والسياسية قد استمرت بين تركيا والاتحاد السوفييتي ، وعُقدت بينهما اتفاقيات تجارية وبحرية في عامي ١٩٣١ و ١٩٣٢ ، ومارس يومها الاتحاد السوفييتي ضغطاً على تركيا لتعديل شروط المرور في المضائق الواصلة بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط . وقد نجح في مؤتمر مونترو عام ١٩٣٦ في تقليص حرية الدول البعيدة عن البحر الأسود في الدخول إليه ، وفاز يومها بامتيازات إضافية كانت أقل مما وعدت بريطانيا به روسيا القيصرية عام ١٩١٥ مقابل أن تسمح الأخيرة لها باحتلال المنطقة المحايدة في ايران [١] . واستمر النزاع الداخلي بين وجهات النظر السوفيتية المختلفة إزاء إيران وأفغانستان ، إلا أن السوفييت اقتنعوا أخيراً أنه لا مجال للتفكير بقيام أية ثورات هناك . وحدث هذا في الوقت الذي بدأت فيه الأخبار تتسرب إلى خارج الاتحاد السوفييتي عن شظف العيش وقساوته في داخله ، وعن عداء السوفييت للدين الاسلامي مما جعل من الصعب على الروس أن يستغلوا كثيراً الفرص المواتية لنشر مذاهبهم الفكرية .

---

(١) Firuz Kazemzadeh, «Russia in the Middle East,» in Ivo J. Lederer (ed.) , (Russian Fareign Policy : Essays in Historicol Pespeective) (New Haven : yale University Press, 1962) P. 520.

وفي منتصف الثلاثينات ، بـــدأ شبح الفاشية يتحكم في السياسة السوفيتية تجـــاه الشرق الأوسط . وأملت تجربة التطرف على الروس أن يتبعوا سياسة تأييد الأنظمة الوطنية وتعزيز جبهاتها . فقد وقف السوفييت في مصر الى جانب حزب الوفد بالرغم من استمرار علاقاته مـــع البريطانيين . ووضعوا أملهم في الانقلاب العسكري اليساري الذي وقع في العراق عـام ١٩٣٦ ، إلا أنه سرعان ما تبدد ذلك ولم يدم طويـــلاً . وبرز الاهتمام السوفييتي في حركة القومية العربية فجأة ، إلا أنه سرعان ما تلاشى واضمحل بعد ما انكشف تأييد الألمـــان والايطاليين لها . وأقلع الروس عن عدائهم للصهيونية والاستعمار البريطاني في فلسطين بعد خريف عـام ١٩٣٨ ، وأعلنوا استنكارهم لحركة المفتي الحسيني واتهموه بأنه عميـــل فاشتي [1] (للنازية) . وهكذا تحوّل التأييد الروسي للثورة العربية في فلسطين إلى استحسان للتعايش بين العرب واليهود وللتعاون بينهما .

وفي أثناء الأشهر الاثنين والعشرين التي امتدت بين توقيع المعاهدة السوفيتية الألمانية والغزو الألماني لروسيا ، تغيرت وجهات النظر السوفيتية ثانية ، وأخذت تظهر تأييدها لثورة رشيد عالي الموالية للألمان التي وقعت في بغداد في نيسان

«١» والترالاكور ، نفس المصدر السابق ، صفحة ١١٨ .

(ابريل) ١٩٤١ إلا أنه لم يمض شهران حتى عاد الروس عن موقفهم هذا بعد أن اعتبروا ابتهاج العرب وفرحتهم بانتصار دول المحور (ألمانيا وإيطاليا) أمراً يتنافى مع الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار .

إن هـــذا التعرج والتذبذب في السياسة السوفيتية تجاه العالم العربي لم يكن ليُقْلِقَ السوفييت أو يَعْنيهم في شيء ، طالما أنه ليس لديهم أية مصالح يخشون ضياعها ، أو يريدون حمايتهـــا والمحافظة عليها هناك . إلا أن هذا التذبذب في سياستهم تجاه ايران وتركيا قد تمخض عن نتائج خطيرة . فقد أثار خطر النفوذ الفاشستي على تركيا ردود فعل السوفييت الذين شجبوا الارتباطات التركية مع بريطانيا وفرنسا وذلك بعد توقيعهم المعاهدة الألمانية الروسية . وفي حزيران (يونيو) ١٩٤١ ، قَدَحَ الروس بموقف الأتراك المحايد منهم وذلـك عندما كانوا في أمسّ الحاجة الى التأييد التركي . وفي عـــام ١٩٤٥ ، اتخذ الروس خطوة جديدة ضد الاتراك عندما طلبوا منهم التخلي عن الأقاليم الشرقية من تركيا . إلا أن هـــذه التصرفات السوفيتية لم تتمخض في نهاية المطاف إلا عن زيادة عداء الاتراك للاتحاد السوفييتي وتصاعد كرههم له .

وفي نهاية الثلاثينات ، ساءت العلاقـــات السوفيتية مع ايران عندما شدد رضا شاه اضطهاده للشيوعيين، وفتح أبواب

البلاد للنفوذ الالمـــاني بشرائه أسلحة من ألمانيا ، وتشجيعه التبادل التجاري معها ، رغبةً منه في تعديل كفة السوفييت هناك وموازنتها . وقام الاتحاد السوفييتي في أثنـــاء الحرب العالمية الثانية بتسوية مشاكله مؤقتاً مع إيران وذلك بانتهاكه معاهدة عام ١٩٢١ واحتلاله أراضيها الشمالية متبعاً نفس الطريقة التي اتبعتها الحكومة القيصرية في روسيا عام ١٩١٥. وفي كلتا المرتين ، كان الاحتلال الروسي يُوازَنُ بتحركات بريطانية عسكرية مماثلة في جنوب ايران . وظهرت يومهـــا الدوافع السوفيتية بوضوح وجلاء ، وذلك عندما اجتمع ريتنتروب ومولوتوف في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤١ واتفقا « على أن المنطقة الواقعة جنوب باتوم وباكو هي مركز طموح الاتحـــاد السوفييتي وأطماعه هناك وذلك عند تقرير وجهة منطقة الخليج العربي عامة[١] .

ولم يَغْرُبْ مصيرُ ايران ومستقبلها عن بال ستالين وهو في أحلك أيام الحرب العالمية الثانية . فلقد مدّ يومها يد العون للحزب الشيوعي الايراني السّري (حزب توده) ، وعارض في البداية استخدام الخليج العربي كطريق لمرور المساعدات الأمريكية للدول الحليفة المحاربة لألمانيا وايطاليا ، وذلك لأنه خشي يومها قيام قاعدة أمريكية بريطانية قوية في ايران

(١) مقتبسة من كتاب Kazemzadeh السابق الذكر ، صفحة ٥٢٧ .

ومتاخمة للحدود السوفيتية الجنوبية[1] .

ولم تتمخض محاولات الاتحاد السوفييتي للتوسع جنوباً عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومطالبته بامتيازات للتنقيب عن النفط في عام ١٩٤٤ ، إلا عن عداء ونفور ، وذلك كما جرى في ايران وتركيا . إلا أن المرء يشك في أن ستالين قد أعطى الأمر السابق أولوية على غيره ، وذلك للسهولة التي تمت بهـــا عملية الإطاحة بجمهورية أذربيجان في عام ١٩٤٧ نتيجـــة الضغط الأمريكي (وذلك كما حدث لجمهورية جيلان في عام ١٩٢١ نتيجة الضغط البريطاني) . ومع كل هذا فإن هذا المنهج التجريبي في السياسة السوفيتية كان قد عُرف أيضاً عن سياسة القياصرة . فقد انتهى رد الفعل البريطاني تجاه الضغط الروسي المتزايد على الافغانستـــان في عام ١٨٨٥ إلى توقف التوسع القيصري توقفاً فورياً[2] .

وبالرغم من كل هذا فقد كان من الضروري أخـــذ التسلل السوفييتي إلى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية بعين الاعتبار والاهتمام ، وذلك ، على الأقل ، كنتيجة لاتساع قوة

---

(١) Rodert W. Coakley, The Persian Corridor as a Route for Aid to the USSR, in « Cmmand Decisions » (ed. R. K. Greenfield) (Washingtnn, D C: office of Chief of Military History. 1960) P. 229.

(٢) Kamnabeh ، المصدر السابق الذكر ، صفحة ٥٠٧ .

الاتحاد السوفييتي وزيارة هيبته . فهو يقيم الآن علاقـات دبلوماسية مع عدد من الدول العربيـة حيث ازداد نفوذه هناك (على عكس ما حصل في تركيا وايران) . فالاتحاد السوفييتي لم يكن بينه وبين العالم العربي أية مشاكل يؤذيه بها أو يسيء له عن طريقها [1] ، كما أنه لم يكن طرفاً في تلك الثورات والانقلابات التي وقعت في البلدان العربيـة . إلا أن عدم امتلاك الشيوعيين قوة داخل العـالم العربي ، واستمرار تخاوف السوفييت من تأثير الحركة الإسلامية على الأقليـات المسلمة في الجمهوريات السوفيتية الجنوبيـة ، وامتلاك الدول الكبرى المنطقة العربية من قبل أن تبدأ الحرب البـاردة ، كانت كلها من ضمن العوامل التي أثرت على سرعة تغلغل النفوذ السوفييتي في المنطقة العربية ، وأعاقت من تسلله ، كما وأنها قد استبعدت فكرة إجراء أية تجارب هناك . وبـدلاً من ذلك فقد ركز السوفييت هجومهم على الامبريالية الغربية في المناطق التي كانت لهم فيها مصالح سابقة ، مثل ايران وتركيا ، على حين لم يهاجموا في العالم العربي سوى الجامعـة العربية التي اعتبروها مطية للمصالح البريطانية ، ومن بعدها الأميركية .

وبالإضافة الى المواقف السالفة الذكر ، فإن العداءالسوفييتي

---

(١) والتر لاكور ، المصدر السابق الذكر ، صفحة ١٣٣ .

للصهيونية سابقاً يجعل من الصعب اعطاء أي تفسير لموقف السوفييت المؤيد لمشروع تقسيم فلسطين والمؤيد لدولة اسرائيل ضد العرب وعدوانهم عليها . ويُعزى موقف السوفييت هذا جزئياً إلى عدائهم للامبريالية البريطانية فضلاً عن أنهم – أي السوفييت – أخذوا يتطلعون الى فلسطين كموقع خلفي لمصالحهم ، وقد عبر عن هذا أحد المؤرخين قائلاً : « استناداً إلى التطورات اللاحقة ، فمن المحتمل – على الأقل – أن يكون بعض خبراء وزارة الخارجية الروسية قد أوصوا بها واوفق عليها ستالين أثناء إصابته بإحدى نوبات الشرود الذهني » [1] . وبغض النظر عن دوافع وأسباب تلك السياسة ، فالحقيقة أن الدعم السوفييتي لإسرائيل لم يعمّر طويلاً بالرغم من استمرار العلاقات بينهما ، ويعود السبب في ذلك إلى اكتشاف السوفييت أن اليهود الروس يريدون الهجرة الى اسرائيل ، فضلاً عن ظهور فرص مشجعه لتحسن العلاقات الروسية العربية . وهكذا قرر السوفييت نقل نقطة ارتكاز عدائهم للامبريالية الغربية من اليهود في فلسطين الى العرب في مصر .

وقد عجزت الحكومة السوفيتية أن تكتشف بسرعة في

---

(١) والترلاكور ، نفس المصدر السابق ، صفحة ١٤٧ .

أوائل الخمسينات أن الحركة الكبيرة نحو الوحدة العربيـة تشكل فرصاً ذهبية لزيادة نفوذهـــا في الشرق الأوسط . ووقفت الحكومة السوفيتية موقفاً لا حماس فيه من الثورة المصرية التي قادها عبد الناصر باسم اللواء نجيب عام ١٩٥٢ ، وقررت خطأً تركيز اهتمامها على سوريا حيث كان الحزب الشيوعي فيها ينمو ويترعرع . وهكذا بدأت السياسـة السوفيتية اتباع ما سماه بعض الكتاب « بسياسـة العطف الخاص على سوريا » دون أن يكون لتلك الخطوة أي تفسير واضح [١] . على حين بقي السوفييت سلبيين في بقية مناطق الشرق الاوسط . ولم تُخصب أرض العراق سياسياً للنفوذ السوفيتي وتفتح أبوابها له إلا بعد اغتيال نوري السعيد عام ١٩٥٨ . كما أبقت الحكومة السوفيتية ظاهرياً على علاقات حسنة مع النظام الملكي في الأردن لاعتقادها أن الثورة هناك كانت قاب قوسين أو أدنى . واضطرت الحكومة السوفيتية في منتصف الخمسينات الى عدم الكشف عن وجه العـداء للملكة العربية السعودية خشية إغضاب القوى الإسلامية التي بدأ السوفييت منذ زمن بمداراتها ومجاملتها في مختلف أرجاء العالم [٢] .

---

(١) انظر مصدر رقم «٢» صفحة ٧٩ – ٨٠ .

(٢) انظر مصدر رقم «١» صفحة ١٥٤ – ١٥٥ .

وهكذا فإن موت ستالين لم يسبب أي تغيير مفاجيء في مواقف السوفييت تجاه العرب في الشرق الاوسط . وكان الصراع يومها بين مصالح الثورة السوفيتية ومصالح الدولة السوفيتية قد انتهى لتوه ، مع أن الاعتراف بهذا قد تأخر حتى حين . وبدأ السوفييت يركزون اهتمامهم على الدول العربية نتيجة تطورات شتى . فأعادت موسكو تقييم نظام عبد الناصر في مصر ورأت فيه القدرة على التطور الى نظام « تقدمي » ، وأضحت مواقفها من البورجوازيين الوطنيين أكثر مرونة بعد ما كانت صلبة قاسية أثناء عهد ستالين . وازداد الاهتمام الروسي في الدراسات الشرقية ، وأضحت الرابطة الإسلامية أخف خطراً على وحدة الجمهوريات السوفيتية وتماسكها [١] .وأتاح«جو مؤتمر باندونغ»عام ١٩٥٥ فرصاً جديدة للسوفييت ليكسروا قيود الحرب الباردة وينطلقوا بعيداً عنها .

ولقد بقيت كل هذه التطورات الهامة جامدة مبعثرة إلى أن جاءت حادثة صفقات السلاح الشرقي الى الدول العربية ، فبَلْوَرتها وجعلتها أحداثاً دراماتيكية مليئة بالحياة والنشاط ،

---

(١) راجع كتاب اندريه أماليك «هل يبقى الاتحاد السوفييتي حتى عام ١٩٤٨ ؟» الذي يتكلم فيه عن مشكلة تنافر القوميات في داخل الاتحاد السوفييتي وخطرها على وجوده . نشر وترجمة دار النهار – بيروت ١٩٧٠، صفحة ١٠ و ١١ . (المعرب) .

بـــل وبرزت بصورة عنيفة على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط ، ولكنها لم تكن من تخطيــط السوفييت أنفسهم وتصميمهم. كما أنها قد تجاوزت العقائديين في الدولة السوفيتية وأفكارهم الجامدة ، وباتت سياسة « موسكو الدولة » دعماً جديداً لحركة القومية العربية بعد مـــا كانت سلبية منها . ولكن — مع الأسف — فإن سياسة الدول الغربية نفسها هي التي أتاحت هــذه الفُرص للسوفييت وفتحت أبواب الشرق الأوسط على مصارعها أمامهم[١] .

وبـــدأت الحقبة الجديدة في الشؤون السياسية للشرق الأوسط في أوائل عام ١٩٥٥ وذلك عندما انعقدت المحادثات بين الولايات المتحدة وعبــد الناصر ، وتقدم الأخير بطلب

---

(١) إن من أجمل وأوضح ما كتب حول هذه الفكرة بالذات كتاب« لعبة الأمم » لمايلز كوبلاندا و ،ذلك كتاب : Middle East in Revolution للورد تريفليان حيث يكشف فيه أسرار قليلة العدد ضخمة الأثر ، ومنها أن الاتحـــاد السوفييتي قد استشار الغرب في مؤتمر جنيف قبل أن يبيع الأسلحة للدول العربية « صفحة ٢٨ » . كما أن الاتحاد السوفيتي قد زود مصر وسوريا عام ١٩٥٥ بأسلحة بالية من مخلفات الحرب العالمية الثانية ، ولا تزال دبابات ت — ٣٦ والمسدس الرشاش « سوموبال » والبنادق البولونية واللوريات (التي استبدلتها سوريا مؤخراً بأخرى من طراز مرسيدس الالمانية) تشهد أن بيع السلاح الرومي كان أمراً مدبراً لا يستبعد أن تكون الصهيونية العالمية قــد شاركت في تحديد نوعه . ولا عجب فقــد كانت تشيكو سلوفاكيا المصدر الرئيسي للسلاح الى اسرائيل عام ١٩٤٨ . «المعرب»

تزويده بكميات محدودة من السلاح ليلعب دوراً أنشط ضد اسرائيل ، وليَرُد على انضمام العراق الى المعسكر الغربي . ولكن الامريكيين ترددوا في الاستجابة لناصر ، ولم يكن ذلك بدافع الحماقـــة فحسب ، بل كان يعزّ عليهم أن يروا السلاح بيد اكبر جارات اسرائيل ، الأمر الذي ربما يقود إلى حرب أخرى ضدها. وبالإضافة الى ذلك، فقد توصلت الولايات المتحدة الى اتفاق ثلاثي مع فرنسا وبريطانيا عام ١٩٥٠ يمنع بموجبه قيام سباق للتسلح بين العرب وإسرائيـــل . إلا أن مصر رفضت قبول الحظر الغربي على توريد السلاح الى الشرق الاوسط أو تحديد كمياته . وعقدت مع الاتحاد السوفييتي في أيلول سبتمبر ١٩٥٥ اتفاقية (كانت تشيكوسلوفاكيا وسيطاً فيها) لتزويدها بالسلاح الشرقي بقيمة تبلغ (٢٥٠) مليون دولار تقريباً . وفي الحقيقة ، فإن الاتفاقية كانت بحد ذاتها تافهة وغير ذات بال ، إلا أنهـــا كانت ذات تأثير كبير على الغرب ، وتمكن الاتحاد السوفييتي من خلالها من التسلل الى العالم العربي في الشرق الاوسط .

ولم تكن اتفاقية بيع السلاح لمصر (ومن بعدها لسورية والافغانستان في عام ١٩٥٦) بالنسبة للاتحاد السوفييتي سوى نموذج من نماذج العلاقات الامريكية ـ السوفيتية . ففي تلك الاثناء ، كان القلق ينتاب موسكو بصورة متزايدة حيـــال التحركات الاميريكية لتطويق الاتحاد السوفييتي. ففي شباط

فبراير ١٩٥٥ ، توصلت تركيا إلى عقد معاهدة دفاعية مـع العراق الذي غدا محط آمال البريطانيين في الشرق الاوسط بعد أن أمست مصر غير جديرة لمثل هذا (بعد الجلاء عـن قنـــاة السويس) . وفي نيسان ابريل ، انضمت بريطانيا الى المعاهدة ، ولحقت بها كل من الباكستان في أيلول سبتمبر ، وايران في تشرين الثاني نوفمبر بغيـة استكمال نظام « الحزام الشمالي » حول الاتحاد السوفييتي، للحيلولة دون تحقيق أطماعه فيما وراء حدوده الجنوبية . ولكن الروس ظهروا يومهـا وكأنهم قد نجحوا في تخطي حلف بغداد ، الذي كان ما يزال في حالة مدّ واتساع ، وفي الردّ على الحصار الغربي بعمل قاموا به في المناطق الواقعة الى الجنوب من دول « الحزام الشمالي » المنضمة الى حلف بغداد . ومهما يكن ، فإن اصدار مثل هـــذا الحكم لا يزال سابق لأوانه . سوى أن التغلغل السوفييتي المحدود في كل من مصر وسوريا قد أضاف — ولا شك — عاملاً جديداً الى المعادلة الدبلوماسية في هذا الجزء من الشرق الاوسط ، حيث ظهر أن بريطانيا والولايات المتحدة لم تبقيا قادرتين على الحد من تغلغل الدول الاخرى فيه ومنعها من المشاركة في تقرير شؤونـه وأحداثه . وبعض النظر عن حجم التغلغل الشيوعي الاوليّ المحدود في المنطقة — إذا ما قيس بمعايير ماديـــة — فقد بدا للغرب وكأنه خطر يهدد بإحداث تغييرات هامة في علاقات الدول الكبرى مع بعضها

هناك ، كما أخذ القلق يساور الولايات المتحدة حيال العلاقات الروسية المصرية الاولية علماً بأنها لم تكن في حقيقتها لتستلزم كل ذاك القلق والخوف . ولم يمض وقت طويل حتى كان الرئيس عبد الناصر قد اعترف بنظام الحكم في الصين الشيوعية في أيار مايو ١٩٥٦ [١] ، وسحبت الولايات المتحدة بعد ذلك العرض المالي لتمويل بناء السد العالي على نهر النيل بنفس السرعة التي كانت قد قدمته لمصر بها قبل ستة أشهر من تاريخ سحبه . كما أقنعت كلاً من بريطانيا والبنك الدولي ليتخذا نفس الخطوة، وبذلك بدأت الحلقة الأولى من سلسلة من الأحداث التي قادت الى تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، ومن ثم الى حرب السويس عام ١٩٥٦ .

ومع كل هذا ، فقد كان الروس بطيئين في استغلال حاجة الاقتصاد المصري وضعفه ، ولهذا فإنهم لم يتقدموا بعرضهم لتمويل السد العالي حتى عام ١٩٥٨ . ولم تكن فرص التغلغل السوفييتي ليومها تظهر في غير شكل صفقات السلاح أو تقديم القروض لمناطق عدة في الشرق الأوسط . ولكن في عام

---

(١) كان الدافع لهذا نصيحة الروس له ليضمن استمرار تدفق السلاح عن طريق الصين في حال توصل الامم المتحدة الى قرار بحظر شحن السلاح الى الشرق الاوسط . (راجع كتاب Middle East in Revolution للورد هنري تريفليان صفحة ٣٤) .

(المعرب)

١٩٥٧، أضحى اليمن أحد زبائن الاسلحة الروسية والتشيكية، وهدم الانقلاب ضد نوري السعيد في العراق عام ١٩٥٨ صرح السياسية الغربية في هذا الجزء من العالم العربي، وفتح الباب على مصراعيه أمام الروس ليدخلوا المنطقة العربية كيفما رغبوا وأحبوا . وقد سارع السوفييت يومها الى اعلان تأييدهم للنظام الجديد في بغداد ، وقدموا له مختلف عروض الاسلحة والمعونات الاقتصادية ، كما حذروا الدول الاخرى من التدخل هناك .

وأما الولايات المتحدة ، فقد خرجت من حرب السويس بشهرة ومجد في العالم العربي لا يقلان عن اللذين خرج بهما الاتحاد السوفييتي ، إلا أنهما ما لبثا أن ضاعا وتلاشا . ففي كانون الثاني يناير ١٩٥٧ ، أعلنت الولايات المتحدة عن صيغة جديدة لمبدأ ترومان ، ودعته يومها بمبدأ ايزنهاور ، وتعهدت بموجبه بتقديم مساعدات اقتصادية وقوات مسلحة اميركية لمساعدة « أية دولة في الشرق الاوسط » تحتاج الى معونة لصد أي عدوان مسلح تقوم به دولة أخرى من الدول الدائرة في فلك الشيوعية العالمية ضدها .

ولكن مبدأ ايزنهاور كان ذا آثار مدمرة . فقد طغى عدد العرب الذين شجبوه ونفروا منه على عدد اولئك الذين استحسنوه وراقت لهم نصوصه . وأضحى الاتحاد السوفييتي في نظر الكثيرين « الدولة الكبرى الوحيدة التي تحرص على

مساعدة العرب والمحافظة على استقلالهم ضد أي تدخل خارجي»، دون أن يغفل السوفييت حقيقة زهو العرب واعتدادهم بأنفسهم. وأكد التدخل الاميريكي في لبنان بعد الانقلاب في العراق عام ١٩٥٨ الرأي القائل أنه قد أصبح بمقدور الاتحاد السوفييتي أن يلعب دور « صديق » العرب في تطورهم وتقدمهم . وهكذا تمكن الاتحاد السوفييتي من التغلغل في العالم العربي بسهولة أكثر نتيجة استغلاله أخطاء السياسة الغربية ، كما ونجح في إخفاء حقيقة هوية مصالحه الشخصية في المنطقة ، وأظهرها على أنها « معادية للاستعمار والامبريالية » . سوى أن تغلغل السوفييت في الدول العربية قد جرّهم – لسوء الحظ – الى الانغماس رغماً عنهم في دوامة النزاعات السياسة الجارفة داخل تلك الدول نفسها ، وبين بعضها بعضاً .

وقد بدا الاتحاد السوفييتي حينذاك جاهلاً للصفات الأساسية للعلاقات المتطورة بين الدول العربية نفسها . فبعد عام ١٩٥٥، أضحت مشكلة اسرائيل عاملاً رئيسياً في تقرير سياسة الدول العربية تجاه بعضها بعضاً ، وباتت مسألة العداء لإسرائيل والوقوف ضدها مقياس الإخلاص للقضية العربية بعد أن ظهرت اسرائيل على أنها من مخلفات الاستعمار الغربي وبقاياه . وفي الوقت الذي كان بعض الدول العربية يرى أن النهاية تكمن في قلب الانظمة المحافظة في الدول العربية المجاورة ، كان البعض الآخر يبحث عن الدولة العربية التي برّزت في

مجال خدمة القومية العربيـــة . وكان الرئيس عبد الناصر متحمساً لقيادة الامة العربية كما فعل غيره من الابطال سابقاً ، ولذا فقد اعتبر الوجود الاسرائيلي هدفاً مثاليـــاً لمثل تلك الأغراض ، وخاصة أن التكفير عن هزيمة القوات المصرية عام ١٩٤٨ في فلسطين كان من ضمن أسباب قيامه بثورة عام١٩٥٢ واستيلائه إذ ذاك على الحكم في البلاد . وهكذا أضحى عبد الناصر مؤهلاً لبسط نفوذه على أرجاء العـالم العربي من خلال الدعوة للقضاء على اسرائيل ، وذلك لأن هذه الدعوة كانت القضية الوحيدة القادرة على ايجاد نوع ما من الوحدة بين شعب متعدد اللغات [1] لا يملك الى جانب «القرآن» كقاسم مشترك أعظم سوى مقومات قليلة .

لقد فَرِحَ الروس في أول الامر من قيامهم بدور ما في لعبة المناورات السياسية داخل الدول العربية . فكانوا يبدون استعدادهم لتزويد سورية ومصر بالسلاح كلما رفضت الدول الغربية مدهم به خشية استخدامه ضد اسرائيل . وكان السوفييت يقفون الى جانب العرب في مجلس الأمن كلما نُقِلَ النزاع العربي الاسرائيلي الى داخل أروقـــة الامم المتحدة . وعندما وصل النزاع بين العرب واسرائيل الى درجة الحرب عام ١٩٥٦ ، وجـــه الروس انذاراً الى كل من اسرائيل

---

(١) يقصد المؤلف اللهجات العربية المتباينة .

وبريطانيا ، واستجابوا الى الدول العربية عندما طلبت الاخيرة أسلحة منهم للمرة الثانية. وفي نهاية عام ١٩٥٦ كانت موسكو لا تزال بعيدة عن القاهرة ، إلا أن هزيمة الغرب وارتباكه بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ فتحا المجال أمام الدول الشرقية لتتغلغل في العالم العربي دون أن تضطر الى تحمل مسؤولية آثاره ونتائجه . ومع أن السوفييت لم يكن لهم أي وجود سابق هناك ليحافظوا عليه ويدافعوا عنه ، أو أية مصالح يخشون خسارتها وضياعها ، إلا أنهم كانوا يأملون أملاً كبيراً في أن يجنوا الكثير من خلال ما يطرأ على العالم العربي من تغيير وما يحل به من تمزق وشقاق .

وبحلول عام ١٩٥٨ ، أضحت السياسة العربية أكثر تعقيداً ، وباتت هناك دول عربية اخرى تنافس مصر في مواقفها « التقدمية » وفي فك ارتباطاتها القديمة بالقوى الغربية . وانفتحت آفاق جديدة أمام الرئيس عبد الناصر في كل من سوريا والعراق لإيجاد وحدة أكثر عموماً وشمولاً بين الشعوب العربية ، ولكن الاتحاد السوفييتي قد أخفق في إدراك الحقيقة وهي أن علاقاته مع كل تلك الدول العربية تنطوي فعلاً على اصطدام محتمل مع طموح تلك الدول نفسها داخل المنطقة العربية من الشرق الاوسط . وسبب هذا أن التكتيك السوفييتي في سياسة انتهاز الفرص واستغلالها كان يعوزه وجود سلسلة متماسكة من الاهداف والغايات . ولذا فقد فشل الروس في

التوفيق بين التناقضات العديدة التي ظهرت في المخطط الذي سلكوه في تسللهم الى المنطقة العربية من الشرق الاوسط وتغلغلهم فيها .

ففي عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٧ ، على سبيل المثال ، قدم الاتحاد السوفييتي دعماً قوياً لسوريا ضد الخطر المحتمل من جهة تركيا أو العراق ومن ورائها الولايات المتحدة الامريكية . وتضافر هذا التأييد السوفييتي مع التغييرات المستمرة داخل سوريا لجعل الحزب الشيوعي السوري أشد قوة وأكثر نفوذاً. إلا أن طموح الشيوعيين السوريين البعيد المدى دفعهم الى اعلان رفضهم لفكرة الوحدة العربية خشية تقليلها من فرص استيلائهم على الحكم في إحدى الدول العربية على انفراد مما دفع البعثيين السوريين الى التقارب مع مصر كرد على تزايد النفوذ الشيوعي في سوريا . وهنا أدرك عبدالناصر أن سيطرته على السياسة السورية — وهي الخطوة الأولى لتحقيق طموحه الواسع — لا يمكن تحقيقها مع بقاء الاحزاب المختلفة قائمة في سوريا . ولذا فقد وافق على ضم سوريا الى مصر وإنشاء جمهورية عربية متحدة جديدة ليتخطى الشيوعيين ويتجاوز معارضتهم وليضيع الفرصة على الاتحاد السوفييتي في تحقيق آماله وأحلامه في ذاك البلد من البلدان العربية .[١]

---

(١) راجع كتاب « لعبة الامم » لمايلز كوبلاند ، الفصل التاسع ، لتقف على تفاصيل أوفى وأوسع . (المعرب)

وقد تطرّف الاتحاد السوفييتي في سياسته في العراق عندما أعلن عن تأييده لنظام عبد الكريم قاسم والشيوعيين المحليين هناك . ولم ترُق هذه التطورات للرئيس عبد الناصر يومها وذلك لخشيته من منافسة الحكم العراقي الجديد له في قيادة القومية العربية ، وليس لخشيته من ازدياد النفوذ الروسي هناك . فقد كان الرئيس عبد الناصر قد فرض حظراً على الحزب الشيوعي المصري لمدة طويلة ولم يرفعه عنه إلا متردداً ، كما أنه لم يسمح بالتغلغل الثقافي السوفييتي في مصر إلا بعد تلكأ طويل وفتور . ولقد عارض الشيوعيون في العراق الطابع الناصري للقومية العربية وذلك بدافع من التنافس الطويل بين البلدين على زعامة العرب وقيادتهم . ولذا فقد كانت كل هذه الأسباب السالفة الذكر ، علاوة عن المعونة السوفيتية للعراق ، كافية لأن تدفع بالرئيس عبد الناصر في أواخر عام ١٩٥٨ الى اضطهاد الشيوعيين في كل من مصر وسورية ، ولأن تدفع يومها أيضاً بالعلاقات المصرية السوفيتية الى الحضيض بعدما أيد الاتحاد السوفييتي اضطهاد الناصريين في العراق في نيسان ابريل ١٩٥٩ .

ولكن النجاح الروسي في العراق لم يعمر طويلاً . فقد كسب حزب البعث الجولة ضد الشيوعيين الذين كانوا قد تحركوا بسرعة كبيرة . وعدّلت موسكو بنهاية عام ١٩٦٠ من الحماس الذي أظهرته يوم أن أطيح بنوري السعيد ، وكان

سبب ذلك اعترافها بمواجهة مصاعب جمّة في استمرار بسط نفوذها على حكومة معقّدة ومتقلبة كالحكومة العراقية حينذاك . والحقيقة أن إخفاق الحكومة السوفيتية في فهم طبيعة السياسة العربية المتطورة ، واستحسانها لقيام صراع بين الشيوعية من جهة وبين مختلف وجهات نظر العرب في « القومية والوحدة » من جهة أخرى ، كانا من بين الأسباب التي بدّدَت كثيراً من رصيدها السياسي الذي كسبته في المنطقة العربية من الشرق الاوسط إبان ظهور حلف بغداد ، وعقد صفقة السلاح الأولى مع مصر ، واعلان مبدأ ايزنهاور .

وبقيت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وكل من مصر والعراق وسوريا متأرجحة متذبذبة لبضع سنوات تالية ، وظلّت تابعة للتحولات والتغييرات في طبيعة الأنظمة المتعاقبة على السلطة في كل من سوريا والعراق . وكما أثّر عليها ذلك التحسن الذي طرأ على العلاقات بين العرب والدول الغربية (والذي ما لبث أن انهار ثانية) ، فقد أثر عليها أيضاً ذلك الصراع على السلطة داخل العالم العربي، الذي كان يشتد حيناً ويفتر حيناً آخر .

وفي منتصف الستينات ، بدأت الفرص تسنح للاتحاد السوفييتي ليلعب دوراً مهماً في سياسة الدول العربية التقدمية. وقد تولدت هذه الفرص نتيجة الاهتمام العربي بقضية فلسطين

التي عادة ما تثير التنافس بين الدول العربية على السلطة والنفوذ داخل العالم العربي نفسه . وبدأت الجزائر تلعب دوراً أكثر نشاطاً في مضمار السياسة العربية ، على حين كانت المملكة العربية السعودية تمر في فترة تحدٍ لعبد الناصر نفسه. وكنتيجة لكل هذا ، فقد تمّ انعقاد مؤتمر القمة العربي الاول في كانون الثاني يناير عـــام ١٩٦٤ ، وأعلن يومها عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة العربية العليا . وبدل أن تنجح هذه الجهود المبذولة في تنسيق الاستراتيجية العربية ، وتركيز الاهتمام على القضية الفلسطينية ، فقد زادت من حدة النزاع بين الانظمة العربية التقدمية والمحافظة وأذكت ناره . ولكن تصعيد الحملة ضد اسرائيل جعلت الحاجة الى المعونة والدعم السوفيتيين أكثر الحاحاً وأهمية ، وخصوصاً بعد تغيُّر الموقف الامريكي من العرب . فقد انتهت المحاولة التي بدأها الرئيس جون كينيدي – على سبيل المثال – لإنشاء علاقات جديدة مع مصر الى نهايـــة كئيبة ومؤسفة قبل نهاية عام ١٩٦٦ ، وذلك عندما رفضت الولايات المتحدة الاستمرار في تزويـد مصر بالمساعدات الغذائيـــة الضخمة (بموجب قانون « غذاء لاجل السلام » العام رقم ٤٨٠) . ولمس الاميريكيون بوضوح تام أن الرئيس عبد الناصر قد جعل همّه جرّ كل من الولايات المتحدة والاتحـاد السوفييتي الى الدخول في منافسة

بين بعضهما بعضاً في تقديم المساعـدات والمعونات له . ولكن ايقاف المساعدات الاميريكية قد أنزل ضرراً بمكانة الاميريكيين في مصر التي مضى عليها أمد طويل ، وأفاد السوفييت بالمقابل وحسّن من مركزهم هناك. ولو أن الحكومة الاميريكية لم تكن قد منحت مصر أية مساعدات أصلاً لكان ذلك الضرر الذي أصاب مكانته الاولى هناك أقل كثيراً . ومهما يكن ، فإن هذه الحادثة لم تكن سوى صورة طبق الاصل عن حادثة سحب الاميريكيين عرضهم لتمويل السد العالي في أسوان (والذي انتهى يومهـا الى تأميم شركة قناة السويس ومن ثمّ الى حرب السويس عام ١٩٥٩[1]). ولم تكن قيمة التوظيفات والمساعدات المالية الاميريكية لمصر (وكانت إذ ذاك أكثر من التوظيفات والمساعدات الروسية) هي سبب كل ما حدث، ولكن صيغة هذه التوظيفات وأشكالها والمنافع الدبلوماسية

---

(١) بلغت المعونة الاميريكية لمصر بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٥ ما يعادل (١١٧٣) مليون دولار ، على حين لم تتجاوز قيمة المعونة السوفيتية أكثر من (١٠١١) مليون دولار (وقدم السوفييت تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٨٣٥ مليون دولار بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٧) . وقد بلغت قيمة المساعدة الاميريكية بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥ (الخطة الخمسية الأولى) حوالى (٩٧٠) مليون دولار وهي ضعف قيمة المساعدات الروسية ودول أوروبا الشرقية ، انظر مصدر رقم (٣) صفحة ١٩ و ١٥٦ و ١٥٨. ولم تستعمل مصر سوى جزء من قيمة التسهيلات الائتمانية الروسية (من ثلثها الى نصفها) .

التي كانت تصرّ الولايات المتحدة على الحصول عليها سريعاً هي التي أثّرت على مجرى الاحداث في هذه اللعبة وجعلت السوفييت يفوزون بها .

لقد بقي الاتحاد السوفييتي ينظر (كما تنظر الولايات المتحدة) إلى المساعدات التي يقدمها إلى الشرق الأوسط من وجهة نظر سياسية بحتة . فباع العرب أسلحة بشروط أكثر اغراءاً من تلك التي كان الغرب يفكر بها ، وذلك ليربح أسواقاً جديدة ويجني فوائد كثيرة لا تحصل إلا عن طريق بيع السلاح . ومهما يكن ، فقد باع السوفييت السلاح من العرب دون أن يشعر بأية مسؤوليات تجاه المحافظة على ميزان التسلح بين العرب واسرائيل ، الأمر الذي كان الامريكيون يبذلون قصارى جهدهم للحيلولة دون الإخلال به . ولم لا ! فالسوفييت لم يكونوا يخشون ضياع أي من مصالحهم هناك ، وذلك لأنهم أصلاً لم يكن يملكون يومها أياً منها هناك .

وحاول الاتحاد السوفييتي مراراً أن يفرض نوعاً من التنظيم على سياسة كل من سورية والعراق عن طريق تعديل التزاماته بتقديم المساعدات كماً وكيفاً . ولكنه لم يحاول ذلك مع مصر وذلك لأن الأخيرة كانت تمثل ، في الغالب ، مركزاً رئيسياً

في أي تقييم تقوم به دولة كبرى للأهمية النسبية التي تتمتع بها أنظمة دول منطقة الشرق الأوسط . وبالرغم من السلوك الانتهازي للسياسة السوفيتية تجاه الدول العربية ، فإنها لم تكن كذلك تجاه مصر ، وذلك لأن السوفييت كانوا يأخذون بعين الاعتبار عامل الحسابات الاستراتيجية الطويلة المدى مما دفعهم الى تجاهل كثير من العقبات التكتيكية والعوائق المؤقتة الآنية. فقد وقع السوفييت - مثلاً - اتفاقية السد العالي في وقت كانت العلاقات بين موسكو والقاهرة تمر بمرحلة فتور وبرود . ومهما يكن ، فقد كانت المساعدات السوفيتية للدول العربية عامة ذات شكل منظور وملموس أكثر مما كانت عليه المساعدات الامريكية . ففي الوقت التي كانت الأخيرة تصل في شكل بضائع استهلاكية ، كانت الأولى تتجسد في شكل تطورات اقتصادية،مثل بناء مصانع الصلب والحديد فيحلوان بمصر ، مما رتّب على العرب ديوناً ضخمة للاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية . وبحلول عام ١٩٦٦ ، كانت هذه السياسة تعطي ثمارها حقاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار طبيعة العلاقات السوفيتية المصرية القوية حينذاك .

وانتهز الاتحاد السوفييتي فرصة تجدد النشاط العربي ضد

اسرائيل وتتدهور العلاقات الامريكية المصرية ، ليلعب دوراً أكثر أهمية في شؤون العرب السياسية خاصة ، وشؤون الشرق الاوسط السياسية عامة . فقد زاد من وعود تقديم المساعدات ، ورفع صوته في تأييد القضية العربية ودعمها . وبعد انقلاب عام ١٩٦٦ في سورية ، الذي أعادها الى حظيرة اليسار ثانية ، حقق الاتحاد السوفييتي نجاحاً في إقامة علاقات راسخة مع ثلاث دول من دول الشرق الاوسط العربية التي كان لها ضلعاً مباشراً في النزاع العربي الاسرائيلي، وهي سورية والعراق ومصر ، بالرغم من أن علاقات هذه الدول الثلاث مع بعضها بعضاً كانت علاقات تنافس وتشاحن ، لا تعاون وتفاهم .

وبعد مضي عشرة أعوام ، أضحى الاتحاد السوفييتي أكثر مشاركة في شؤون الشرق الأوسط وأكثر تورطاً فيها . وأصبح يمتلك أسطولاً بحرياً صغيراً في البحر الابيض المتوسط، وباتت كميات الاسلحة والاستثمارات في دول الشرق الاوسط أضخم من ذى قبل بكثير . وعلاوة على كل هذا وذاك ، فقد ربط الروس أنفسهم دبلوماسياً الى عجلة معظم مواقف العرب من اسرائيل (مع أنهم أصرّوا على حق اسرائيل في العيش بأمان) ، وبهذا فقد أقاموا لأنفسهم نموذجاً خاصاً

للمشاركة في السياسة العربية ، وخاصة مع مصر والنظـــام الجديد في سوريا (بين ١٩٦٦ و ١٩٧٠) [١] .

وإلى ما قبل حرب حزيران يونيو ١٩٦٧ ببضعة أشهر ، لم يتوفر هناك أي دليل على أن الاتحاد السوفييتي قد أدرك فعلاً تلك الأخطار التي تنطوي عليها السياسة الانتهازية التي بدأ يسلكها تجاه العرب ، وأن مشاركته في السياسة العربية ستجعله منغمساً في أي اجراء تتخذه الدول العربيـــة ضد اسرائيل . وطفق السوفييت يطاردون النفوذ الغربي ويحاولون إزاحته من العالم العربي، ابتداء من اليمن وانتهاء بالجزائر (التي أصبحت أحد زبائن الأسلحة الروسية في عام ١٩٦٣) وذلك ليحل محله ويلعب دوره . إلا أن تورط الاتحاد السوفييتي هذا في شؤون الشرق الاوسط لم يعطِه القدرة على كبح جمـــاح تعاقب الاحداث في مضمار النزاع العربي الاسرائيلي . فقد بدأ النظام في سوريا (حزب البعث) عام ١٩٦٦ — مثلاً — يلعب بالسياسة العربية بعنف وإفراط ، فأيّد رجال المقاومة العرب (الفدائيين) في شن حملاتهم على اسرائيل من الأراضي الاردنية، ومدّهم بالمساعدات بغية احراج الملك حسين والرئيس عبـــد الناصر معاً ، وإضعاف الثقة بهما ، وليُثبّت سلطته في سوريا

(١) لم يظهر بعد أي تغيير جذري بعد انقلاب تشرين الثـــاني نوفمبر ١٩٧٠ .

ويرسخ أقدامه فيها . وهكذا وجد الاتحاد السوفييتي نفسه في مأزقٍ دعم دولة «محسوبة عليه» واضطراره لذلك . فلقد انغمس في شؤون السياسة العربية وأحداثها الى حد أضحى معه مشلولاً لا يقدر على اتخاذ أية خطوة تساعده على فرض ما يريده على العرب وحملهم عليه .

وفي تشرين الثاني نوفمبر ١٩٦٦ ، عقد الرئيس عبد الناصر معاهدة دفاع مع سورية ظهرت على أن الهدف منها كبح جماح السوريين، أكثر من كونها تهديداً موجهاً ضد الإسرائيليين. ويسود الاعتقاد أن الاتحاد السوفييتي كان وراء هذه الخدعة البارعة ، إلا أنها لم تكن كافية بحد ذاتها . فقد قام الاسرائيليون بالانتقام من الاردنيين في نفس الشهر ، وفعلوا ذلك مع السوريين في شهر نيسان ابريل ١٩٦٨ . وسببت هذه الهجمات الاسرائيلية احراجاً كبيراً للرئيس عبد الناصر الذي كان يومها زعيم أكبر الدول العربية الصديقة للاتحاد السوفييتي. واستغل منافسو الرئيس في العالم العربي ذلك ، فنخسوه بمهازم عساه يتخذ اجراءات أكثر شدة وصرامة . ولو أنه تخاذل وأخفق في ذلك لكان نفوذه قد تضاءل ، وسيصعب عليه بعد ذلك أن يحقق أياً من طموحه في اي من أرجاء العالم العربي .

ومازال الغموض للآن يكتنف موقف الاتحاد السوفييتي يومها ،

وما اتخذه من خطوات بعد كل ما حدث سابقاً . ففي بداية أيار مايو ١٩٦٧ ، أخبر السوفييت كلاً من السوريين والمصريين أن الاسرائيليين قد حشدوا ما بين إحدى عشر وثلاث عشر لواءاً على الحدود السورية ، وأنهم يعدّون العدة لشن هجوم لاسقاط الحكم في دمشق . إلا أن هذه التقارير كانت كاذبـة بكل وضوح وجلاء ، ورفض السفير السوفييتي في تل أبيب يومها دعوة وجهتها له الحكومة الاسرائيلية ليتأكد بنفسه من الأمر . وعلى الغالب ، فلقد تذكر الاتحاد السوفييتي حينذاك دوره في حماية سورية عام ١٩٥٥ وعام ١٩٥٧ ، وأراد أن يسلك نفس الطريق في هذه المرة وذلك ليضرب عصافير عدة بحجر واحد :

- سوف يظهر السوفييت بمظهر المنقذين لسوريـــة وذلك باعلامها بالأمر قبل أوانه ؛
- وسيزيد السوفييت من موقف عبد الناصر المعتـــدل من النزاع العربي الإسرائيلي قوة ، وسيمكنه ذلك من كبح جماح السوريين المندفعين ؛
- وسيكون ذلك بمثابة ردع لإسرائيل ؛
- وستصبح الدول « المحسوبة على » الاتحاد السوفييتي أكثر اتكالاً عليه في مجال التأييد الدبلوماسي والدعم المادي .

ومع أن للاتحاد السوفييتي تأثيراً كافيـــاً على كل الدول « المحسوبة » عليه ليبرر تفكيره الآنف الذكر ، فإنه لا يزال تنقصه السيطرة على قدرتها في التصرف والتحرك . ولقــــد نجحت أولى خطوات الرئيس عبد الناصر عندما حرّك قواته المسلحة الى صحراء سيناء لإجبار الاسرائيليين على سحب قواتهم المحتشدة على الحدود السورية وتحويلها لمجابهة القوات المصرية . وإلى هذا الحد، كان الاتحاد السوفييتي ُموفقاً في كل ما خططه ونفذه . إلا أن الازمة بعدئذ قد أفلتت من عقالها، وانحدرت نحو الهاوية عندما طلب عبد النــــاصر من قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة أن تنسحب الى قطاع غزة . وقـــد نفذت قوات الطوارىء هذا بسرعة عجيبة بعـــد أن تلقت أمراً بذلك من الأمين العام للأمم المتحدة ، وأخذت الدول العربية تحرّض عبد الناصر ، بطريقة سافرة ومهينة ، على إغلاق مضائق تيران ، الى جانب أنه — هو نفسه — قـــد لَمَسَ ارتفاع موجة الحماس التي استقبلت الجماهير نجاحـــه السابق بها . وبإعلانه إغلاق المضائق في ٢٤ أيار مايو ١٩٦٧، ارتفع الرئيس عبد الناصر الى مرتبة قيادة الأمة العربية، بعد ما عكست آثار عمله الاخير هذا مفعولَ القرار الذي اتخذه

عام ١٩٥٦ بترك المضائق مفتوحة في وجه اسرائيل (تحت اشراف الامم المتحدة) .[(١)]

وأضحت الازمة الآن في منتصف الطريق ، وتصاعد النشاط الديبلوماسي السوفييتي معها فجأة ، وبسرعة عجيبة ، وربما كان سبب ذلك أن موسكو قد أدركت وقتئذ أن الازمة بدأت تخرج فعلاً عن سيطرتها وتفلت من قبضتها ، وأن الاحداث بدأت تنذر بوقوع حرب شاملة . أو ربما كان سبب ذلك أن الاتحاد السوفييتي قد أدرك أن أي حل ديبلوماسي يمكن التوصل إليه حينذاك سيكون من صالح العرب دون أدنى شك أو ريب ، وسيكون – بالتالي – من صالح السوفييت أنفسهم .

ومهما يكن ، فقد بذل الاتحاد السوفييتي حينذاك قصارى جهده لمنع نشوب أية حرب ، وذلك عن طريق إرسال تهديدات مقنعة الى إسرائيل ، واحتجاجات الى الولايات

---

(١) راجع مقالة هيكل «بصراحة» في الاهرام القاهرية والانوار البيروتية تاريخ ٦ آذار مارس ١٩٧٠ ، وفيها يقول أن المصريين لم يكونوا مجبرين عام ١٩٥٦ من قبل أية دولة كبرى على ترك المضائق مفتوحة أمام السفن الاسرائيلية . إلا أن السيد هيكل لم يحدد الجهة التي قررت أن تبقى المضائق مفتوحة لمدة عشر سنوات . وبكل تأكيد فإن هذه الجهة ليست الأمم المتحدة - على الاقل – لأنها سحبت قواتها دون تردد عندما طلبت منها مصر هذا فعلاً ، (المعرب) .

المتحدة ، وَرُسُل الى الرئيس عبد الناصر نفسه . ولكن اتخاذ قرار الحرب لم يكن من اختصاص مصر أو الاتحاد السوفييتي حتى يُعربا عن رأيهما فيه ، فقد سبقتهم اسرائيل الى اتخاذه ، وشنت الحرب صباح الخامس من حزيران يونيو ١٩٦٧. وفي الحال استخدم الروس الخط الساخن بين موسكو وواشنطن ، ليتوصلوا الى اتفاق مع الولايات المتحدة حول عدم التدخل في الحرب الدائرة في الشرق الاوسط . وربما دفعهم الى فعل هذا ظنهم أن العرب لا محالة للحرب رابحون ، وعلى عدوهم مجهزون . ولكن ما أن أشرقت شمس اليوم السادس من شهر حزيران يونيو ، حتى أدرك السوفييت أنه لم يعد أمام العرب أية فرصة لكسب الحرب ، وشرعوا لتوهم في تزعم الحملة داخل أروقة الأمم المتحدة الداعية الى وقف اطلاق النار دون قيد أو شرط .

وهكذا أضحى الاتحاد السوفييتي ، في غضون اثني عشر عاماً ، دولة مشاركة في تقرير سياسة الشرق الاوسط ، وقوة متنفذة في شؤونه ومتغلغلة في أرجائه . وبات لزاماً عليه الآن أن يواجه نتائج كل ذلك مباشرة ، فيحمل نصيباً كبيراً من مسؤوليات تطورات سياسة الشرق الاوسط في المستقبل ، ويشاطر بجدية أكثر تلك العواقب التي ستؤول إليها سياسته الانتهازية ، خيراً أم شراً .

الفصل الثاني

آثار النزاع العربي الاسرائيلي على الدول الكبرى

بات من الواضح في العاشر من حزيران ١٩٦٧ ، وذلك بعد انتهاء الحرب ، ان سمعة الاتحاد السوفييتي في العالم العربي قد تدنت الى الحضيض بعدما خسرت ثلاث من الدول العربية الدائرة في فلكه المعركة وانهارت اسلحتها الجوية ، بالاضافة الى انهيار سلاح الجو الاردني. ولم يعد الجيش المصري قادراً على القتال ، ولم تحُلْ صلابة الضباط السوفييت الذين أسهموا في معركة المدفعية التي دارت رحاها في مرتفعات الجولان ، دون اختراق الاسرائيليين للجبهات العربية كافة .

في هذه الاثناء كان البحث يجري في موسكو حول تحديد

سياسة مستقبل العلاقات السوفيتية ــ العربية ، حيث ظهر اتجاهان :

الاول : هل ينبغي على الكرملين مواصلة دعمه وتأييده للعرب ليحافظ على مركزه في دنيا العرب ؟

الثاني : ام ينتهز الاتحاد السوفياتي هزيمة العرب فرصة للتحلل من التزاماته ، والانسلاخ من ارتباطاته المتعددة ، التي أصبحت ، مع الايام ، باهظة التكاليف ، بل وأوشكت أن تجره الى مجابهة مباشرة مع الولايات المتحدة ؟

والحقيقة ، فإن ثمة عوامل عدة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ، وأولها أن صرح السياسة السوفيتية في المنطقة العربية من الشرق الاوسط يقوم على توجيه منحى الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، الذي يُعتبر من وجهة النظر السوفيتية صراعاً محدوداً [١] وثانوياً ، لارتباطه بأراض ومنطلقات لا أهمية لها بالقياس الى الصراع على اوروبا وآسيا . وكما هو واضح فان مركز السوفييت يعتمد على علاقات موسكو بعدد من الدول العربية ، التي أخذت تحدد علاقاتها مع جميع دول العالم انطلاقاً من موقف هذه الدول من الصراع العربي ــ

(١) هذه وجهة نظر ينقلها احد كتاب معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن.

الاسرائيلي . ولا مهرب للاتحاد السوفياتي إذن من تبني مواقف هذه الدول العربية، إذا ما أراد الحفاظ على مركزه. غير أن هناك سؤالاً واحداً لا بد من طرحه ، هو :

« هل برهنت أحداث حرب الخامس من حزيران ، بأن على السوفييت أن يتكبدوا الخسائر الفادحة ، ليحافظوا على نفوذهم في الشرق الاوسط ، ويمهدوا الطريق لتحقيق مطامعهم هناك ؟ »

والثابت ان الاتحاد السوفياتي لن يحصد المغانم الثمينة ، كنتائج مباشرة من الصراع العربي-الاسرائيلي. إذ أن المنطلقات الطبيعية لهذا الصراع لن تفيده إلا قليلاً ، كما أن نقاط التقاطع العقائدية بين الشيوعية السوفيتية والمذاهب الاشتراكية العربية، التي ابتكرها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وحزب البعث الاشتراكي تكاد تكون معدومة. ثم أن قلق العرب واضطرابهم من الاستعمار الغربي وامبرياليته ، سيكونان بمثابة عامل مثبط للسوفييت في تطوير علاقاتهم مع الانظمة الشهيرة بعدم الاعتراف بجميل المحسنين من الدول الخارجية [١] .

ولو ان حسابات موسكو وتقديراتها للامور اكتفت بهذا القدر من النقاش ، لكان من نتيجة حرب حزيران ١٩٦٧ ،

---

(١) هذا رأي أحد كتاب معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن .

ان يتحلل الاتحاد السوفياتي من ارتباطاته والتزاماته . غير ان هناك عوامل اخرى لعبت دورها، وأولها تلك الأهمية الرمزية للصراع العربي - الاسرائيلي ، الذي لا يخص جيران اسرائيل وحدهم ، بل يشمل سائر الشعوب العربية من الخليج الى المحيط. كذلك هناك عامل العلاقات الديبلوماسية مع الدول في الخارج، ومشاكل امتيازات البترول ، والمقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع اسرائيل . وبعبارات ذات مدلول رمزي ، فان الصراع العربي - الاسرائيلي اكتسب اهتماماً اكبر في العالم الثالث ، بدليل التأييد الذي أعلنه المؤتمر التحضيري لرؤساء دول عدم الانحياز المنعقد في حزيران ١٩٦٩ ببلغراد ، للمنظمات الفلسطينية. وغدا هذا الصراع عاملاً مهماً في الصراع العقائدي بين موسكو وبكين ، الذي يستهدف تأمين كل دولة لنفوذها في داخل الشرق الأوسط .

ورغم أهمية هذه الاعتبارات بالنسبة للاتحاد السوفياتي خلال حرب حزيران ، إلا أنها لم تفلح في ارغامه على القيام بدور نشط على صعيد السياسة العربية - الاسرائيلية . فلم يكن الشرق الاوسط في ذلك الحين اكثر من جزء من صورة أوسع وأشمل، ولكنه كان سيوفر للسوفييت، لو اتخذوا موقفاً ايجابياً قوياً في ميدان صراعاته ، قاعدة ثابتة يواصلون منها الانطلاق بنشاطاتهم الى مناطق بعيدة . ورغم تضاؤل الأهمية الاستراتيجية لمنطقة السويس منذ عهد الاستعمار

البريطاني ، فانها ما تزال الجسر البري الذي يربط القارات الثلاث ، كما أن القناة ما تزال مهمة بالنسبة لاقتصاد النقل البحري . وهكذا ، فان من يملك السيطرة على الجزء العربي من الشرق الاوسط ، سيتمكن من ممارسة تأثير مهم على افريقيا الشرقية وجنوبي آسيا والمحيط الهندي . وبالاضافة الى ذلك كله ، فان أي تعديل أو تغيير في السياسة السوفيتية المتبعة الآن، سيعني الاعتراف بخطأ هذه السياسة ، مما سيؤدي الى تشويه هيبة الاتحاد السوفييتي في جميع انحاء العالم . وتؤكد الوقائع أن التغلغل السوفييتي في الشرق الاوسط ، لم يخلُ ، في يوم من الايام ، من الالتزامات والمسؤوليات. فمنذ بدء المغامرات السوفيتية التجريبية هناك ، كان من الواضح احتمال نشوب صراع بين القوى الكبرى . غير أن ذلك لم يكن وشيك الوقوع في الايام الأولى للتغلغل السوفييتي،دون أن نستثني تهديد خروتشوف ، إبان حرب السويس، بضرب لندن بصواريخه . ورغم الانزعاج البالغ الذي عاناه الرئيس ايزنهاور من هذا التهديد ، فقد كان الصدام اللاهب بين واشنطن وموسكو بعيد الاحتمال . بل ان حرب الايام الستة ١٩٦٧ لم تنجح في دفع القوى الكبرى الى حافة الحرب ، رغم تمركز الوجود السوفييتي الملموس في عدة دول عربية وفي البحر الابيض المتوسط . وتنكشف الاهمية الحقيقية للحرب في عالم المأساة ، بالاحداث التي تنطوي على تماس عنيف بين قوى مختلفة . فللمرة الاولى ، تثبت الحرب مقدرة الاتحاد السوفياتي

على لعب دور ما في الصراع العربي — الاسرائيلي ، بل وتؤكد ذلك . كما بينت هذه الحرب احتمال تورط موسكو وواشنطن في مجابهة مباشرة ، او في حروب ، ليست من صنعهما ولا من تخطيطهما . وقد يبدو هذا تناقض صارخ ، في الوقت الذي تنفرج حدة العلاقات الدولية المتوترة بين واشنطن وموسكو ، إلا أنه حقيقة واقعة ، سنأتي على ذكر مضاعفاتها فيما بعد .

ان حرب حزيران ١٩٦٧ شككت في مقدرة كل من واشنطن وموسكو في السيطرة على أحداث الصراع العربي — الاسرائيلي . غير أن هذا التشكيك في المقدرة السوفيتية خاصة ، لم يدفع الاتحاد السوفييتي الى انتهازها فرصة للتحلل من التزاماته ، بل جرى العكس تماماً ، إذ ضاعف السوفييت وجودهم المادي في المنطقة ، وبادروا الى التعويض عما خسرته الدول العربية ، التي تدور في فلكهم ، من اسلحة وأعتدة في حرب حزيران . وتميزت خطوة السوفييت هذه بالحيوية والنشاط ، إذ كان التأثير الديبلوماسي والنفساني كبيراً لهذه التعويضات الضخمة من الاسلحة والاعتدة ، مما حفظ لموسكو هيبتها . ولعل اكبر دليل على ذلك ، هو ذلك الرسوخ الناجح في النفوذ السوفياتي بالمنطقة ، وما تبديه واشنطن من قلق حيال مركزها في الشرق الاوسط .

ولا ريب في أن للسوفييت أهدافاً اخرى من وراء

تعويضهم لما خسرته الدول العربية من اسلحة وعتاد . فلقد قدموا كل هذه الاسلحة والمعدات تعويضاً وتكفيراً عن تقاعسهم في مناصرة العرب حين دعت الضرورة الى ذلك . وأظهروا يومها ، شكلياً ، اهتمامهم بالحفاظ على توازن التسلح في المنطقة بين العرب واسرائيل ، حينما خُيّل للكثير من العرب أن اسرائيل ستنتهز فرصة تفوقها العسكري لتزداد توسعاً في المنطقة . يضاف الى ذلك ، أنه ربما تكون الحكومة السوفياتية قد شعرت بالتزام عميق (كذلك الالتزام الذي فرضه الاميركيون على أنفسهم في فيتنام) يتطلب منها تبرير موقفها السابق للمتشككين من داخل الحكومة ذاتها ، وأن تطرد ارتياب الاميركيين بالقدرة السوفياتية وباضطراب القيادة وترددها في مواقفها السابقة . ولقد وعى الاتحاد السوفياتي ان أية شحنات جديدة من السلاح الى بعض الدول العربية ، سيزيدها اعتماداً عليه ، مما يمكنه اذ ذاك من ترسيخ نفوذه هناك ، أو من الحفاظ على نفوذه الواقع بهدف النفوذ وحده ، بالاضافة الى تمكنه من تحقيق سيطرته على أحد أنظمة الحكم في المنطقة ، لجعله قاعدة انطلاق للنشاط السوفياتي الى خارج حدود منطقة الشرق الاوسط . وأما الهدف الحقيقي لشحنات الاسلحة السوفياتية ، فهو اثبات موسكو لقدرتها المتزايدة في ضبط مضاعفات احداث وأزمات الصراع العربي–الاسرائيلي ،

بواسطة التحكم بأنواع الاسلحة المشحونة الى الدول العربية ، وبقطع غيارها الضرورية . كما أن موسكو ستحاول، بالاضافة الى ذلك كله،أن تطوق أعناق العرب بمنّة وفضل غير قليلين.

والبدهي أن الحدود الاستراتيجية الجديدة التي فرضتها اسرائيل لدولتها بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، هي التي افسحت في المجال أمام موسكو لاتباع سياسة التسلح الجديدة، دون أن تؤدي الى أي اختلال استراتيجي جديد . إلا أن هذه السياسة لن تمهد للاتحاد السوفياتي الطريق نحو بلوغ أهدافه ، التي أعلن عنها أكثر من مرة ، وهي انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، أو « إزالة آثار العدوان » .

وقد أضحى واضحاً وجلياً رسوخ المركز السوفياتي في مصر ، مثلاً ، حيث عوضت موسكو على مصر بنسبة تتراوح بين ٨٠ بالمائة الى مائة بالمائة ، مما خسرته الأخيرة من المعدات العسكرية الأرضية ومعدات سلاح الجو ، خلال حرب حزيران ١٩٦٧[١]. وتقدر قيمة المعدات المعوضة بحوالي الفي مليون دولار ، وذلك بالقياس الى اسعار مثيلاتها من المعدات الغربية،

---

(١) انظر ملحق ميزان التسلح في آخر الكتاب للوقوف على تفاصيل القوة العسكرية لدول منطقة الشرق الاوسط .

رغم أن قيمتها الحقيقية أمر يصعب الكلام عنه [1] .

واذا ما قارنا المعدات السوفياتية هذه مع النماذج المتطورة في عالم الحرب باوروبا ، لاكتشفنا أنهـــا لا يمكن أن تعتبر قديمة . فبعد حرب حزيران ، زودت روسيا كلاً من مصر والعراق وسورية بطائرات ميغ – ٢١ (وهي الطائرات التي خسرت منها هذه الدول عدداً غير قليل) وبدبابات متوسطة من طراز ت ٥٤ وت ٥٥ ، وكلها أسلحة ما تزال القوات المسلحة السوفياتية تستعملها ، كما قدمت روسيامعداتوأسلحة

---

(١) تقدر موسكو عادة قيمة المعدات على اساس تكاليفها الحدية ، بغض النظر عن تكاليف التجديد وما شابهها ، التي توزع في الغرب عادة على كمية البضائع المنتجة . والواقع أن ليس هناك أي تقدير واضح لقيمة المساعدات السوفيتية التي قدمت الى مصر منذ حرب حزيران ، وهي الـــتي يتم تسديدها فوراً أو سلفة على حساب بضائع يجري انتاجهـــا في المستقبل ، كمحصول القطن المصري ، بالمقارنة مع المنح التي قدمت فوراً .

ثمة شائعات تقول ان السوفيات باعوا الشرق الاوسط معداتهم العتيقـــة للتخلص منها واستبدالها بمعدات متقدمة ، اذ افرغوا بهذه الطريقةمستودعاتهم من الاسلحة العتيقة ، ببراعة ومهارة . غير ان هناك ما يشير الى ان موسكو زودت الدول العربية الثورية ، قبيل حرب حزيران ، بأحدث الاسلحـــة السوفياتية ، التي لم يتح بعد استعمالها لقوات دول اوروبا الشرقية . علماً أن الكثير من المعدات العتيقة المستعملة هناك كانت ما تزال صالحة للاستعمال في حرب الصحراء بالشرق الاوسط (راجع مقالة « الكتلة السوفياتية وسباق التسلح في الشرق الاوسط : مخازن الاسلحة السوفيتية المعدة للتصدير » بقلم ليد هايمان في مجلة « East Europe » ص ٣ – ٨ ، عدد أيار ١٩٦٤ .

اخرى ، كطائرة سوخوي — ٧ ، التي تعد قاذفة مقاتلة قادرة على العمل في جميع الاجواء (زودت مصر بتسعين منها) ، وهي أحدث ما أنتجه الاتحاد السوفييتي من الطائرات ، كما أنها أكثر ملاءمة لمعارك الشرق الاوسط من الميغ — ٢١ ، التي لا تصلح للهجوم الارضي ، وتحتاج الى مدارج صلبة ومعدات أرضية دقيقة ومتطورة [١] . لكن موسكو رفضت تزويد العرب بأسلحة مهمة ورئيسية كطائرات ميغ — ٢٣ التي وضعت تحت تصرف القوات المسلحة السوفيتية بعد حرب حزيران ، كما امتنعت عن تلبية طلبات عربية اخرى للحصول على اسلحة هجومية ، كصواريخ ارض — ارض التي طلبها العرب ليرهبوا بها عدوهم ، إذ لا قيمة لها في الواقع بدون رؤوس نووية .

ومع هذا ، لم يسلم الروس من انتقاد حتى اولئك الذين يزودونهم بالاسلحة ، ولن يتوقف هذا الانتقاد طالما استمر فشل الأسلحة السوفياتية في استعادة الاراضي العربية المحتلة . ولا عجب من ذلك ، فتلك مشكلة تعاني منها جميع الدول التي تبيع السلاح أو التي تقدمه . ومن جهة اخرى ، ارتفع عدد الخبراء السوفيات الذين الحقوا بالقوات المسلحة العربية ،

---

(١) بالاضافة الى صواريخ سام — ٣ (جو — جو) للارتفاعات المنخفضة ، التي تعتبر من الاسلحة المتطورة ، مع اجهزة رادار حديثة .

فبلغ عددهم الستمائة في سورية ، أي اكثر مما كان عددهم عليه قبل حرب حزيران ، وذلك دون أن يعرف أحد بالضبط طبيعة اعمالهم ومهماتهم . وتجاوز عددهم عن الثلاثــة آلاف خبير عسكري في القوات المسلحة المصرية ، اي ما يعادل ثلاثة اضعاف عددهم قبل حرب حزيران [1] .

ويعمل هؤلاء الخبراء بصفة مدربين ومستشارين للجيش المصري ، حتى مستوى كتيبة ، بعدما أصبح وجودهم ضرورياً لاعادة تدريب الجيش المصري على الاسلحة واساليب القتال واعادة بنائه بعدما مزقته حرب حزيران . وبالنسبة لسلاح الجو المصري ، لم يكن الأمر على هذا النحو من الخسارة الفادحة ، اذ لم يفقد هذا السلاح سوى القليل من ضباطه اثناء الحرب . ويعمل المستشارون الروس على المساعدة في الدفاع عن القواعد والقوات المصرية المكشوفة ، ضـــد الهجمات الاسرائيلية . وليس من المستبعد ان يسهم اولئك المستشارون في التخطيط لبعض الغارات العسكرية التي يقوم بها المصريون على الضفة الشرقية لقناة السويس ، ريثما تستكمل عمليات تدريب القوات

---

(١) تم بالتدريج سحب الخبراء الفنيين من مصر ، بعد انتهاء العمل في بناء السد العالي . وذلك يعني ان عدد الروس في مصر ظل قريباً من تعدادهم قبل حرب حزيران . غير ان انباء النصف الاول من ١٩٧٠ تفيد ان عدد الخبراء السوفيات في مصر تجاوز ١٥ الفاً ، لتركيب شبكات صواريخ سام ٣ ، بينهم حوالي مائة طيار روسي للتدريب ، ولحماية بعض المنشآت الحيوية في البلاد . بينما يتراوح عددهم في سورية بين ٢٠٠٠ — ٣٠٠٠ .

المصرية لمقاتلة القوات الاسرائيلية بمهارة في صحراء سيناء . ويواصل السوفيات اهتمامهم بتدريب القوات المصرية المسلحة واعدادها ، لتكون فعّالة في حال نشوب حرب رابعة بين العرب والاسرائيليين ، او على الأقل لتبدو هذه القوات انها فعّالة ، فترتدع اسرائيل وترعوي .

لكن الاتحاد السوفياتي ما يزال يشعر بأن بناء قوات مسلحة مصرية قوية وفعّالة ، سيغري المصريين بشن حرب جديدة ضد الاسرائيليين ، كرد فعل لاعتزاز زائد بالنفس ، أو لحسابات وتقديرات خاطئة . وسيجد الاتحاد السوفياتي نفسه ، إذا حدث ذلك ، متورطاً في مواجهة مع الولايات المتحدة . وتدل نوعية القصف المدفعي المصري للضفة الشرقية من قناة السويس ، خلال ١٩٦٨ – ١٩٦٩ والنصف الاول من ١٩٧٠ ، ان الاتحاد السوفياتي لم يحاول منع المصريين ، او انه لم يفلح في منعهم ، عن مثل هذه المناوشات مع القوات الاسرائيلية المحتشدة على خط بارليف في الضفة الشرقية للقناة [١] . كما لم يحاول مع حلفائه من دول اوروبا الشرقية

---

(١) تدعي الحكومة الاسرائيلية ان مجموع ضحاياها في الفترة الواقعة ما بعد حرب حزيران على جميع الجبهات بلغت ٤٠٠ قتيل حتى مطلع اب ١٩٦٩ ، وحوالي ٩٠٠ قتيل الى حين وقف اطلاق النار في تموز ١٩٧٠ في حين كانت خسائر حرب حزيران ذاتها ٧٧٨ قتيلا (راجع The times العدد الصادر في ٥ اب ١٩٦٩) . غير ان المؤكد ان ارقام الضحايا اكثر من ذلك .

الامتناع عن امداد مصر بقنابل المدفعية ، التي بلغ مجمل مـا اطلق منها حوالي ٥٧ الف قذيفة خـــلال الفترة بين ٨ اذار و٢٨ ايار ١٩٦٩ [١]. وعلى الغالب فان هذا القصف قد أعطى المصريين فوائد تدريبية أكثر من مجرد زيادته من احتمال تجدد الصراع والنزاع . وما زال الروس يشعرون بالحرج من سماحهم للمصريين بالاستمرار في قصف القوات الاسرائيلية بالمدفعية في نفس الوقت الذي كانوا يحاولون فيه التوصل الى تسوية جزئية او كاملة للنزاع العربي الاسرائيلي . (ولا يستبعد تجدد هذا الوضع بعد انتهاء فترة وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل في ٦ شباط فبراير ١٩٧١ اذا لم يتم التوصل الى اتفـــاق نهائي بينهما) . ويحول وجود الخبراء الروس في القوات المصرية المسلحة دون قيام نشاط عسكري رئيسي من قبل أحـــد الطرفين دون استثناء، الا انذلك لن يسمح للروس بالانسحاب مادياً ، او ديبلوماسياً على الاقل ، من ساحة المعركة ، فيما لو تجدد الصراع بتلك السهولة التي يمكن ان تتوافر لهم لو لم يكونوا أصلاً موجودين في المنطقة .

والحقيقة ان السوفيات بذلوا جهوداً ضخمة لحماية الطيران والمنشآت المصرية من احتمال قيام اسرائيل بغـــارات جوية

---

(١) مقتبسة عن : Agence France Press, Arab Report and Record :

عدد ١٦ - ٣١ ايار ١٩٦٩ ، صفحة ٢١١ .

مبكرة ، فزودوا مصر بأجهزة رادار حديثة وانشأوا مدارج جديدة للطائرات (ومنها اعداد ثلاثة اجزاء من اوتوستراد القاهرة – الاسكندرية لهذا الغرض) ، كما بنوا حواجز واقية وحظائر في مطارات عدة ، وأوصوا بابعاد سلاح الطيران عن منطقة القناة ، وتوزيعه في اماكن متفرقة . ورابطت قطعات صغيرة من الاسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط ، بصورة دائمة ، في مينائي بور سعيد والاسكندرية ، للحيلولة دون قيام اسرائيل بالانتقام من هذين المينائين . وهذا ما دفع اسرائيل الى اختيار اهداف اخرى ، بعيدة عن القوات السوفيتية المرابطة في المينائين المذكورين كالمناطق الواقعة في مصر العليا ، حيث شنت قوات الكوماندوس الاسرائيلية غارات عليها . واضطرت إسرائيل الى قصف مصفاة البترول « نصر » في ميناء السويس في تشرين الاول ١٩٦٧ ، كرد انتقامي لاغراق المدمرة الاسرائيلية « ايلات » من قبل زوارق الطوربيد المصرية « كومار » المزودة بقذائف ستايكس. وحمل كل ذلك الاسرائيليين على الحد من غاراتهم على البحرية المصرية ، وحتى على القطعات الموجودة في غرض البحر بسبب ضعف مستوى سلاحهم البحري [1] وتعمدهم عدم توسيع

---

(١) رغم انهم قد اغرقوا مدمرة مصرية وزوارق طوربيد اخرى، حينما هاجمت طائرات الفانتوم الاسرائيلية ميناء راس بنان في أقصى جنوب مصر على البحر الاحمر .

الصراع العربي الاسرائيلي الى صعيد البحار ، مما يزيد الضغط الديبلوماسي على الاتحاد السوفياتي لتزويد مصر بأسلحة بحرية اضافية . فمنذ حرب حزيران لم يزود السوفييت مصر باكثر من زورقي حراسة من طراز « اوسا » المزود بالصواريخ ، كما لم يضف على ما كانت تمتلكه من زوارق « كومار » قبل حرب حزيران ، في حين لم يظهر ان موسكو زودت مصر بصواريخ جديدة من طراز ستايكس .

غير ان موسكو قد استفادت كثيراً من التسهيلات المصرية دون ان يكون لذلك اية علاقة بالصراع العربي او المصري مع اسرائيل . فقد راح السوفييت يستخدمون مطار غربي القاهرة ، كما منحهم المصريون تسهيلات لاستخدام مطاري اسوان والأقصر ومطار آخر قرب مطار القاهرة الدولي ، بالاضافة الى حق الهبوط في مطاري حلب في سورية والحبانية في العراق . واصبحت الطائرات الروسية من طراز ت يو ـ ١٦ (بشارات مصرية) تقلع من المطارات المصرية للتجسس على تحركات الاسطول السادس الاميركي ، ومن ثم تهبط في الجزائر ، التي سمحت حكومتها للاتحاد السوفياتي باستخدام احد مطاراتها ، بعد ان قام باطالة مدارج ستة مطارات جزائرية اخرى . كما ظفر السوفييت بتسهيلات جد مهمة ومتزايدة في ميناءي الاسكندرية وبور سعيد وميناء اللاذقية على البحر الابيض المتوسط بصورة زيارات تقوم بها سفنهم .

غير ان الاتحاد السوفياتي لم يَسْعَ قط الى عقد اتفاقات صريحة للحصول على كل هذه التسهيلات ، رسمياً وبصورة قانونية ، حفاظاً منه على طابعه العقائدي « المثالي » ، وليتجنب اتهامه بالحصول على قواعد في ما وراء البحار تماماً كما فعلت القوى الاستعمارية الأخرى .

لقد أثر الدور الذي لعبه الاسطول السوفييتي في البحر الابيض المتوسط إبان الازمة التي أدت الى حرب حزيران ، (وكان وقتها يتألف من ١٠ – ١٥ سفينة) ، على تفكير قادته حيال فوائد القوات البحرية في توجيه أي صراع قد ينشأ في المستقبل بين العرب واسرائيل . فقد عبَرت ، في نهاية ايار ١٩٦٧ ، عشر سفن حربية سوفيتية المضائق التركية ، فدخلت البحرية السوفيتية بذلك الازمة ، وأصبحت عاملاً من عوامل حسابات وتقديرات روسيا واميركا ورغم ارتفاع عدد السفن الروسية في البحر المتوسط ، إلا أن ضعف السوفييت بحرياً وعسكرياً فيه ، ظل على حاله دون تقدم او تغيير . إذ كان الاسطول السادس الاميركي قادراً على التدخل بصورة فعّالة في الصراع العربي – الاسرائيلي ، حيث كان يتألف وقتذاك من خمسين سفينة وحاملتي طائرات (٢٠٠ طائرة مقاتلة تقريباً ولواء من مشاة البحرية) ، في حين أن الاسطول السوفياتي لم يكن قادراً البتة على التدخل . وما تزال قدرته في البحر المتوسط حتى اليوم محدودة ، لافتقاره

الى حاملات طائرات ، رغم ان بامكانه التعويض عن ذلك بطائرات ت. يو – ١٦ المرابطة في مصر . بينما حاملة طائرات الهيليوكبتر «موسكوفا» التي الحقت بالاسطول الروسي في المتوسط سنة ١٩٦٨ ، ثم اعيدت اليه ثانية في آب ١٩٦٩ ، لا تصلح لغير الحرب ضد الغواصات ، وخاصة غواصات بولاريس الاميركية التي تطوف في المنطقة ، وهي غير صالحة أبداً لانزال القوات البرية . ثم إن امكانات انزال قوات برية روسية ، من التي يحملها الاسطول السوفياتي في البحر المتوسط ، تقتصر على البحارة فقط ، مع قدرات محدودة على انزال الدبابات . علماً بأن الاساطيل السوفياتية الاربعة المنتشرة في انحاء العالم ، لا تحمل اكثر من ١٠٠٠٠ – ١٢٠٠٠ من قوات الانزال البحري . ويحتوي الاسطول الروسي في المتوسط طراداً واحداً وعشر سفن للحراسة ، بينها ثلاث أو أربع تحمل صواريخ بحر – بحر ، أو بحر – جو ، بالاضافة الى عشر غواصات ، بينها واحدة او اثنتان تعملان بالطاقة النووية . وبالاختصار ، فان الاسطول السوفييتي لا يتيح للروس تدخلاً سهلاً في أية حرب بين العرب واسرائيل ، بالاضافة الى أن إصابة أية سفينة روسية لدى تدخلها الى جانب العرب ، سوف تثير خطر مواجهة مباشرة مع الاميركيين ، الذين بدورهم لن يستطيعوا التدخل السهل ، بدون عوائق وموانع .

ومن الضروري دراسة الوجود العسكري والبحري للسوفييت في الشرق الاوسط والبحر المتوسط ، في ضوء التطلعات السوفيتية

المحتملة الى المناطق الواقعة الى جنوب وشرق منطقـة الشرق الاوسط ذاتها . ولا حاجة الى التأكيد على أن أي تطور في السياسة السوفيتية في هذه المناطق ، هو ، في الواقـــع ، امتداد لنزعة موسكو المتطورة ، والرامية الى جعل الاتحاد السوفييتي قوة عالمية . وأكد ذلك اثنان من كبار العسكريين السوفييت ، هما غورتشيكوف وكازاتونوف ، وقالا أن وصول البحرية السوفيتية الى أية منطقة من العالم يعني ضمان وجود الدولة السوفيتية وصيانتها من اي اعتداء . ويحتمل أن تكون هذه السياسة الجديدة قد دفعت السوفييت الى اتخاذ قرارات معينة بشأن توزيـع قواتهم الى شرقي السويس ، استناداً الى الحقيقة القائلة انه ما دامت قناة السويس مقفلة فان البحر الأحمر هو أبعد نقطة على الكرة الارضية من روسيا بحرياً .

وأما حين اعادة فتح القناة ، فيحتمل أن يستعمل السوفييت مصر «قاعدة في الطريق» ، ويوسعوا نفوذهم في تلك المنطقة ، لاستغلال الفرص المتوافرة لهم على الجانب الآخر من القنـــاة كالسودان واليمن الجنوبية وما يمكن ان نسميه «قرن افريقيا» ، حيث تغلغل السوفييت هناك محدود . وقـــد يزمعوا الاستمرار في التغلغل الى الخليج العربي والمحيط الهندي وشبه القارة الافريقية [1] .

---

(١) تملك موسكو بعض التسهيلات لسفنها البحرية في ميناء الحديـــدة في اليمن .

ويرى الغرب ان أكثر التطورات أهمية في المنطقة العربية من الشرق الاوسط، هو الاسلوب الذي يفكر الاتحادالسوفييتي به استعمال القناة . إلا أنه من الخطأ ان نتصور أن يكون لقناة السويس في المستقبل تأثير كبير على مجرى السياسة السوفيتية . فحاجة بريطانيا الى تأمين مواصلاتها مع الهند كانت بالنسبة إليها أكثر أهمية من أهمية الروابط الجغرافية بين الاتحاد السوفياتي وجنوبي آسيا . ولقد لعبت التكنولوجيا دورها في تغيير الحال نوعاً ما ، إذ بات بإمكان الروس الوصول الى الباكستان والهند جواً ، مع مصادفة شيء من التعقيدات السياسية للتحليق فوق كشمير وافغانستان . ولكن تبقى مشكلة نقل الدبابات والمعدات الثقيلة بحراً قائمةبشكل صعوبات مادية . ويدل نجاح الروس في نقل معوناتهم العسكرية الى اليمن الجمهوري ، الى انه يجب الا تتحكم القناة ، كطريق الى شرقي قناة السويس ، بالتحركات السوفيتية في المناطق التي يمكن الوصول اليها من مصر جواً . غير أن ذلك يرتبط بشرط استمرار استعمال السوفيات للتسهيلات المصرية ، بحرية ودون قيد .

الفصل الثالث

الاتحاد السوفييتي ومدى سيطرته على الأنظمة العربية الموالية له

تحدثنا بما يكفي للتدليل على ان الاتحاد السوفييتي قـــد ضاعف من وجوده المادي في الشرق الاوسط ، وفي البحـــار المجاورة ، على نحو مهم وخطير . ويبدو ان الاتحاد السوفييتي قد دخل الى الشرق الأوسط للبقاء فيـــه . ومن الضروري اعتباره دولة خارجية كبرى موجودة في المنطقة ، ان لم تكن متحكمة فيها . وقد أكسبه وجوده هذا نفوذاً كافياً لفرض سيطرته إما على السياسة الداخلية للدول العربيـــة ، أو على توجيه أية أزمة قد تنشأ في المستقبل .

والسؤال الآن هو :

● الى أي حد استطاع الروس زيادة سيطرتهم على أنظمة الشرق الأوسط وأحداثه ؟

والواقع ان الاجابة عن سؤال كهذا بالنسبة لسورية والعراق هو عمل صعب وعسير، لأن انعدام الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة في كلا البلدين، يجعلها ارضاً غير خصبة لأية قوة اجنبية تريد ترسيخ نفوذها على نحوٍ تستطيع معه الاعتماد عليه في حال نشوب أزمة ما. فلقد دفع سقوطُ نظام نوري السعيد في ١٩٥٨ الغربَ الى الحذر والاحتراس من العراق، بالاضافة الى ان المصائر المتغيرة التي انتهى اليها خلفاء نظام نوري السعيد، لم تُغْرِ الروس، برغم الروابط الاقتصادية المتزايدة بين العراق وروسيا التي تبشر بحقبة جديدة من العلاقات السوفييتية العراقية. وبالنسبة لسورية، فان سياسة الاستفزاز التي انتهجتها ضد اسرائيل والاردن قبل حرب حزيران وتلك المساعي التي تبذلها لخلق تنافس بين بكين وموسكو، ستضطر الاتحاد السوفييتي الى اعادة تقييم مقدرته المحتملة للسيطرة على النظام السوري والتأثير عليه. وفي أي حال فإن مفتاح الاطماع السوفييتية الى ما وراء الشرق الاوسط ومفتاح دورهم في توجيه النزاع العربي – الاسرائيلي يكمن في مصر وحدها. وهذا يجرنا الى السؤال التالي :

● ما هي طبيعة النفوذ السوفييتي في مصر، والى أي حد

يمنح الوجود الروسي هناك الحرية لموسكو في ممارسة سيطرة حقيقية على السياسة والأحداث المصرية ؟

ورغم أن كل الدلائل تشير الى ان النظام في مصر يعتمد على نحو متزايد على الدعم السوفييتي عسكرياً واقتصادياً، الا انه من الخطأ المبالغة في هذا التصور . فقد عانى فائض ميزان التجارة المصري مع الاتحاد السوفييتي ودول اوروبا الشرقية (وهو الميزان الوحيد الذي يسير لصالح مصر) عجزاً سنة ١٩٦٧ [١] . ويقضي الاتفاق التجاري بين القاهرة وموسكو بأن تبلغ قيمة حجم التبادل التجاري بينهما (٣٨٠) مليون دولار لسنة ١٩٦٩–١٩٧٠ أي حوالي ربع حجم التجارة المصريه كلها[٢]. غير ان الحكومة المصرية خففت من قيمة

(١) بلغت نسبة التجارة في سنة ١٩٦٧ بين مصر واورو با الشرقية ٤١ بالمائة من حجم التجارة المصرية ، كان نصيب موسكو منها ٥٥ بالمائة . وبلغت قيمه المستوردات المصرية من اوروبا الشرقية (٣٠٠،٣) مليون دولار ، وصادراتها (٢٥٦،٥) مليون دولار . (عن Middle East and African Economist - عدد أيار (مايو) ١٩٦٩ ، صفحة ٦٦ .

وراجع أيضاً: Data cn the Economy of U. A. - R: الصادر عن وزارة التجارة في واشنطن ، أيار (مايو) ١٩٦٧ ، صفحة ١٦ ، وهذا يعطي الواردات المصرية من أوروبا الشرقية للنصف الاول من عام ١٩٦٦ على أنها تبلغ (١٣٦) مليون دولار أو ٢٥ بالمائة من مجموع الواردات .

(٢) Middle Eant and Africam Economit عدد آذار (مارس) ١٩٦٩ ، صفحة ٣٤ .

العجز في جملة مبادلاتها التجارية من ٦٦؛ مليون دولار سنة ١٩٦٦ الى ٢٢٦ مليون دولار في سنة ١٩٥٧ ثم الى ٧١ مليونا فقط في سنة ١٩٦٨ [١] . واقامت حكومة القاهرة في الوقت ذاته علاقات تجارية مع بعض دول الغرب ،لاسيما المانياالغربية وفرنسا في الوقت الحاضر [٢] .

ويجدر بنا انفعي انه يصعب على المرء حساب العلاقة وتحديدها بين تدخل أو وجود قوة أجنبية في الشرق الأوسط وبين النفوذ الحقيقي الذي تتمتع به هذه القوة على بعض الانظمة . وتوحي تجارب الماضي ،لاسيما بالنسبة لتاريخ المساعدات الاجنبية لمصر، بأنه من الحماقة استبعاد حدوث تحوّل في ولاء المصريين وصداقتهم، اذا ما اكتشفوا مصدراً آخر لدعم الاقتصاد المصري.والملاحظ انه يغشى مصر ، والدول العربية الأخرى التي ترتبط بعلاقات

---

(١) نفس المصدر السابق ، عدد حزيران (يونيو) ١٩٦٩ ،صفحة ٨٢

(٢) بلغت الصادرات الالمانية الغربية لمصر ٦٦ مليون دولار في عام ١٩٦٨ ، والواردات من مصر (٢٧،٣) مليـون دولار . انظر
Arab Report and Record
عدد ١٦ – ٣١ ايار (مايو) ١٩٦٩ ، صفحة (٢٢٠) ، حيث ينقـل الاحصائيات عن :
Middle East Economic Digest
واما التجارة المصرية – الفرنسية ، فقد بلغ حجمها (٢٥) مليون دولار في عام ١٩٦٤ ، وارتفعت الى (٨١) مليون دولار في ١٩٦٧ و (٩١) مليون دولار في الاشهر التسعة الاولى من ١٩٦٨ . وأضحت فرنسا المصدر الرئيسي للقمح المصري .

طيبة مع موسكو (بل وحتى الدول العربية التي لا علاقة طيبة لها مع موسكو) ، موقف متناقض نحو الاتحادالسوفييتي يتجلى في سياسة تلك الدول وبياناتها الرسمية :

● أولاً : يستمر العرب في انتقاد الطريقة العسكرية السوفييتية التي طبقت على نظام القوات المسلحة المصرية بين عامي ١٩٥٥ - ١٩٦٤ ، بسبب الهزيمة التي حاقت بها خلال حرب حزيران ١٩٦٧ . وفي الأوساط العسكرية العربية شعور بالامتعاض من تحفظ الروس فينوعية الاسلحة التي تشحن الى الدول العربية . ويعتبر شعور الامتعاض هذا ، حتى في أوساط مصر ، مصدر خطر محتمل ضد الأنظمة الموالية للسوفييت . وبصورة عامة ، لا يكنّ العرب سوى عطف محدود على أصدقائهم من السلافيين في روسيا السوفيتية .وهناك من يقول ان معاملة الخبراء الروس من العسكريين للضباط المصريين تنطوي على الازدراء ، مما يدل على حدوث تغيير في وجهة النظر التي كانت سائدة في ايام شهر العسل منمنتصف الخمسينات . ذلك ان أساليب التدريب العسكرية الصارمة القاسية عكست الإشمئزاز في نفوس المصريين،وما عاد الروس يعاملون في القاهرة والاسكندرية الا على اساس انهم « سياح بخلاء » . والتجربة تؤكد انه كلما تزايد التغلغل السوفييتي في سورية ومصر والجزائر ، كان ذلك عاملاً مهماً في تدني شعبية الاتحاد السوفييتي وانحسارها . حتى ان الطلاب المصريين الذين

تظاهروا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ في كل من المنصورة والاسكندرية ، هتفوا لاول مرة بشعار : « عودوا الى بلادكم ايها الروس ! » على المرأى والمسمع من الناس أجمعين ، علماً بأن الشباب المصري كان اول من استهوته مظاهر الاتحاد السوفييتي وتطرفه ، قبل عشر سنين . وتحولت الوعود المفرطة بتطوير الاقتصاد المصري سريعاً ، وإعادة بنائه على نمط الاقتصاد السوفييتي الموجه (وهي الوعود التي كان الشعب المصري يستسيغها) الى كلمات جوفاء فارغة بلا معنى ، بعد معاناة التجربة ،على الرغم من رفض الشعب المصري لمذهب الرأسمالية الحرة .

● ثانياً : قدّر العرب للاتحاد السوفييتي صنيعه حق قدرة ، فهو الذي هبّ لنجدتهم في صراعهم مع اسرائيل ، وهو الذي سارع الى تزويدهم بالسلاح في الوقت الذي امتنع الغرب عن ذلك . إلا أن العرب ربما شعروا بأنه قد تخلى عنهم إبان حرب حزيران ١٩٦٧ ،إذ خيّل اليهم انه كان بمقدورهم استباق الضربة الاسرائيلية ، وشن هجوم مبكر يحقق لهم الانتصار لو لم يوقظ السفير السوفييتي الرئيس الراحل عبدالناصر من نومه في الثالثة والنصف من صبيحة السادس والعشرين من ايار (مايو) ١٩٦٧ ، ليطالبه بضبط النفس وعدم مهاجمة اسرائيل[١] .

---

(١) انظر نشرة معهد الدراسات الأستراتيجية في لندن حول النزاع العربي الاسرائيلي (سلسلة آدولفي رقم ٤١) ، ١٩٦٧ ، صفحه ٢٢ .

ولكن : ممن يستطيع العرب طلب المساعدة ، اذا احتاجوا اليها ؟ . لقد شجع هذا التناقض في مواقف العرب، عدداً من الغربيين ، الذين سبق لهم زيارة الدول العربية والعمل فيها ، على قبول اقتراح قدمه العرب يقول ان الدول الغربية بامكانها الحد من النفوذ السوفييتي في العالم العربي ، اذا هي اتخذت مواقف اقل التزاماً واكثر بُعداً من اسرائيل . وكانت فرنسا الديغولية أول من ايد هذا الاقتراح (١) . غير انه لا يمكن لواشنطن أن تلتزم بهذه السياسة لارتباطاتها التاريخية باسرائيل ، ولأهمية الأروقة الاسرائيلية في السياسة الاميركية ، وما يمكن أن يحدثه أي تعديل في السياسة الاميركية من غموض وابهام . ولقد جهد الاميركيون لايجاد وسائل جديدة للتأثير على الجمهورية العربية المتحدة ، إلا أنهم خابوا ، ولم تؤتِ جهودهم أكلها . كما لم يكترث العرب بالنشاط الاميركي في أروقة الامم المتحدة للظفر بقرار من مجلس الامن يدين اسرائيل على غارة الكوماندوس التابع لها ، على مطار

---

(١) استفادت فرنسا تجارياً من جراء هذا الموقف الجديد ، مع أنها قد فقدت بعض أسواق السلاح في اسرائيل . فقد زادت الصادرات الفرنسية الى سورية — على سبيل المثال — أربع مرات بين النصف الأول لعام ١٩٦٧ والنصف الأول لعام ١٩٦٨ . انظر :

Middle East and African Economist

عدد كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ ، صفحة ٨ .

وقد زادت أيضاً الصادرات الفرنسية لمصر ولكن على مدة أطول .

بيروت المدني الدولي في نهاية عام ١٩٦٨ . والحقيقة انـه قد تكون واشنطن راغبة في احداث تغيير ما على موقفها الاساسي من اسرائيل ، إلا أنها غالباً ما كانت تصل الى حدود المرونة على هذا الصعيد قبل أن تتمكن من تلبيـة مطالب العرب . فما يذكر ان مصر حاولت الاحتفاظ بتوازن دقيق بـين الاعتماد على المعونة السوفييتية ودعمهـا الديبلوماسي ، وبـين العزم على زحزحة واشنطن ، بالتدريج، عن دعمها لاسرائيل. لكنه يصعب على القاهرة أن تنجح في ذلك ، ما لم يَبدُ على الامير كيين استعدادهم لتعويض مصر اقتصادياً وعسكرياً عما يقدمه السوفييت. وهذا ما يبدو انه غير محتمل الوقوع أو القبول[1].

لقـد دفـع قلق العرب ، من اطراد اعـتمادهم على

---

(١) بقيت الولايات المتحدة تقدم المعونة لمصر على استغلال مصادر النفط فيها وذلك عن طريق الشركات الخاصة ، كما حافظت على مكتب الشؤون الديبلوماسية في القاهرة تحت اشراف السفارة الاسبانية . وقـد انخفضت الواردات المصرية من الولايات المتحدة من (١٨٩) مليون دولار في عـام ١٩٦٦ الى مبلغ (٦٦) مليون دولار في عـام ١٩٦٧ و (٤٨٠٤) مليون دولار في عام ١٩٦٨ . انظر : Arab Report and Record
عدد ١ - ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٩ ، صفحة ٢٥٢ ، وهذا من : Middle East Economic Digest وقد قامت بعثة خاصـة للتجارة والتوظيف المالي بزيارة لمصر في نهاية شهر أيار (مايو) ١٩٦٩ . انظر :
Middle East and African Economist
عدد حزيران (يونيو) ١٩٦٩ ، صفحة ٨٢ .

موسكو ، الغرب الى الافتراض بان التغلغـــل السوفييتي في مصر يعني أن السوفييت يمارسون تأثيراً ضخماً على تخطيط السياسة المصرية . وقد يكون هذا الافتراض صحيحاً غير أن الأدلة على حقيقة وجوده في المواقف المصرية ما تزال قليلة، عدا الموقف الحيادي الذي اتخذته القاهرة من الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيـــا في آب (اغسطس) ١٩٦٨ . ومهما تكن طبيعة النفوذ السوفييتي في مصر ، فقد أدرك المصريون ، بعد غزو الروس لتشيكوسلوفاكيا ، انهم يقتربون في علاقاتهم مع موسكو الى نقطة « اللاعودة » ، ويعود ذلك جزئياً ، الى أن تصريحات المصريين لم تَرْقَ لخليف الرئيس المصري الراحل التقليدي في العالم الثـالث ، الرئيس اليوغوسلافي تيتو [١] . ولم يصدر عن الحكومة المصرية اذ ذاك اي تصريـح رسمي بشأن الغزو الروسي لتشيكوسلوفاكيا ، غير ما قاله محمـــد حسنين هيكل في « الاهرام » ٣٠ آب ١٩٦٨ : « انني لست من مؤيدي التدخل العسكري في تشيكوسلوفاكيـا من قبل

---

(١) ومن ناحية أخرى ، فقد كان ناصر من أوائل المؤيدين لدعوة تيتو في أوائل عام ١٩٦٩ لعقد مؤتمر ذروة لدول عدم الانحياز بالرغم من معارضة موسكو وعدائها للفكرة ، وفي تموز (يوليو) ، وافقت الدول على دعم المنظمات الفدائية الفلسطينية وذلك في الاجتماع التمهيدي . وقد لعبت الدول العربيـة عامة ، والجزائر خاصة ، دوراً اساسياً في اصدار مثل ذاك التأييد . وقـد فعلت الجزائر هذا في عام ١٩٦٤ عندما كانت سبباً في ظهور منظمة التحرير الفلسطينية .

اعضاء حلف وارسو ، لكنني أيضاً لست من الذين سيدينونه».
واستمرت المحاولات منذ ذاك الحين لاعادة العلاقات الديبلوماسية بين القاهرة وواشنطن ، إلا أنها لم تكلل بالنجاح حتى الآن.
وبرز ، في الوقت ذاته ، في مصر اتجاه قوي لربط السياسة المصرية بعلاقات أفضل مع فرنسا – ديغول . ومن السابق لأوانه ، طبعاً، الخوض في الحديث عن مدى استعداد خليفته الرئيس بومبيدو للحفاظ على صداقة العرب . لقد وجد المصريون في فرنسا دولة كبرى اخرى تستطيع ان توازن سياستهم مقابل الاتحاد السوفياتي . وشارك الرأي العام العربي مصر في ذلك ، وأصبحت الفكرة بارزة ومهمة قبل كانون الثاني ١٩٦٩ ، حينما بادر الرئيس ديغول الى فرض الحظر الشامل على شحن الاسلحة الفرنسية الى اسرائيل . وهكذا ، فانه على الرغم من الدور الفرنسي في الغزو الثلاثي لمصر سنة ١٩٥٦ ، وجدت باريس نفسها مقبولة ومرغوباً فيها من قبل القاهرة ، التي أخذت تسعى الى ايجاد علاقات ديبلوماسية حيوية مع الغرب .

ومما يجدر التشديد على ذكره ان العلاقات المصرية – السوفييتية لم تَنمُ ولم تتطور بشكل ثابت في غضون السنين الماضية ، اذ لم تخل هذه العلاقات من نشوب شيء من التوتر والخلاف نتيجة تصور كل منهما لمصلحته . ثم انه لن يكون المصريون طوع امر الاتحاد السوفييتي ، بل قد يكون العكس

هو الصحيح الى حد ما ، رغم ضخامة القروض السوفييتية المترتبة على مصر ، بما فيها (٣٢٥) مليون دولار تكاليف السد العالي وحده بالعملات الصعبة . ومن الواضح ان الالتزامات والمسؤوليات السوفييتية ، مالياً وعسكرياً ، في مصر ، تفرض على موسكو ، شيئاً من التأثير ، يحثها على استمرار دعم النظام المصري ، بغض النظر عن الصعوبات وخيبات الأمل . ومن الضروري ان يضع الروس في حسابهم احتمال سقوط النظام المصري ، مما يعني تقويض مركزهم ونفوذهم في مصر . كذلك فان الغموض الذي يكتنف الاتجاه السياسي الذي سيكون عليه خليفة عبدالناصر [١] - وقد يكون يمينياً - يرغم الروس على تفضيل النظام القائم في مصر ، مؤكدين على التعاون المتبادل معه . وعلى هذا ، فان العلاقات المصرية - السوفييتية تبدو سلاحاً ذا حدين .

وبالنسبة لتأثير الروس على سلوك السياسة المصرية سواء في حرب الاستنزاف او في الانغماس بالمنافسات السياسية مع الدول والحركات العربية الأخرى ، فلن حدوث مثل هذا يعني ان الروس يملكون من النفوذ ما يمكنهم من ممارسة شيء

---

(١) ما يزال هذا الرأي سارياً على الوضع الحالي في مصر ، لعدم حدوث اي تغيير جذري في طبيعة الزعامة والسياسة المصريتين بعد وفاة الرئيس عبد الناصر .

من السيطرة على السياسة المصرية ، وهي الممارسة التي ما تزال غير واضحة . الا ان معرفة مستوى فعالية هذه السيطرة يكشف قوة مركز السوفييت في المنطقة العربية من الشرق الاوسط ، ومدى رسوخهم فيها . كما يبين مدى قدرة الروس على استعمال الشرق الأوسط ، كمنطلق لتحركات يزمعون القيام بها في مناطق اخرى . كما ان ذلك سيحدد المخاطر الكامنة وراء تطور اي اشتباك عربي – اسرائيلي الى مجابهة سوفييتية – اميركية . ولا يجوز اغفال اي من النقاط الآنفة الذكر ، ولا التقليل من أهميتها . وهناك امران يمسكان بخناق النظام المصري ، وهما :

١ – الحد من الاعتماد على موسكو ، ديبلوماسياًواقتصادياً وعسكرياً ؛

٢ – وتحقيق أي شكل من أشكال «النصر »على اسرائيل في الوقت ذاته .

ومما زاد الامر اشكالا وتعقيداً ، هو عجز النظام المصري عن الوصول الى تسوية سلمية مع اسرائيل ، دون تعريض نفسه لتهمة خيانة قضية العرب وأهدافهم . وقد بادرت القاهرة في اواخر ١٩٦٨ ، للخروج من هذا المأزق ، الى دعم الجهود الرامية للوصول الى شكل ما من اشكال التسوية مع اسرائيل ، تفرضه بالقسر الدول الكبرى ، او مجلس الامن . وتستهدف تسوية

كهذه ، بصورة رئيسية ، الى إبعاد القوات الاسرائيلية عن قناة السويس ، وتلك بالطبع خطوة ضد اسرائيل ، إلا انها في الوقت ذاته تقضي أن على مصر القبول بوجود قوات دائمة ترابط بالقسم الشرقي من سيناء (كما الوضع الحالي) لاحلال السلام ، وذلك يعيد مصر الى وضعها السابق لحرب حزيران ١٩٦٧ ، يوم كان العرب يهزأون من احتمائهـــا بقوات الامم المتحدة . إلا أن ذلك يبقى ، في أي حال ، أهون الشرين بالنسبة للنظام المصري .

لقد شكل الصراع مع اسرائيل منذ حرب حزيران ، أهمية جديدة في العالم العربي . ولم يعد هـذا الصراع قضية انصاف اللاجئين الفلسطينيين ، ولا موضوع لعبـــة سياسية ضيقة تقتصر على تنافس الدول العربية بين بعضها بعضـــاً ، بالتشدق بعبارات العداء لإسرائيل . فبعدما وقعت اراضي سورية واردنية ومصرية تحت الاحتلال الاسرائيلي ، اضحت مسألة إزالة اثار حرب حزيران هي الشغل الشاغل لكل من مصر وسورية والاردن ، قبل ان يتطور الامر ويستفحل خطر التململ الشعبي في داخل انظمة هذه الدول وكياناتها . فقد أدرك ورثة زعماء هزيمة ١٩٤٨ النتائج السياسية لهـا ، من خلع وقتل كما حدث للملك فاروق والملك عبدالله ، جد الملك حسين ، ملك الاردن الحالي . وتضاعف الاهتمام بضرورة هزم اسرائيل ، حتى في داخل الدول العربية التي لم تخسر

أياً من اراضيها في حرب مع إسرائيل، كالسعودية والكويت. وتبدو الكويت اليوم على انها الاكثر حماساً للفدائيين الفلسطينيين ودعماً لهم، فلا عجب من ذلك، لأن اكثر من ربع سكانها هم من الفلسطينيين.

واستشاط الملك فيصل، ملك المملكة العربية السعودية غضباً، بعد السيطرة الاسرائيلية على ثالث المساجد الاسلامية المقدسة. ولم يكن حادث احراق المسجد الأقصى في آب (اغسطس) ١٩٦٩ سوى احد عوامل استثارة وتأجيج المشاعر ضد الاخفاق في دحر الاحتلال الاسرائيلي من القدس.

والواقع ان لا الاتحاد السوفييتي ولا النظام المصري، يمسك بكلتا يديه على اوضاع مصر، أو يتحكم كلياً بمصيرها. ولا يزال النظام المصري، منذ حرب حزيران (يونيو)، يعيش تحت ضغوط الحاجة الملحة الى ضرورة احداث تغيير على الوضع الراهن في قناة السويس. وقد نشبت اضطرابات في اوساط الطلاب المصريين، كما ينوء الاقتصاد المصري تحت كابوس ضخامة الميزانية العسكرية، ويعاني الكثير من آثارها [١]. وما برحت القوات المصرية المسلحة تعيش تحت

(١) بلغت الميزانية الدفاعية المصرية لعام ١٩٦٩ حوالي (٨٠٥) مليون دولار. وذلك بزيادة قدرها (١١٥) مليون دولار (١٦٠٩ بالمائة) عن ميزانية عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩. وهي تمثل ١٤٠٦ بالمائة من الدخل القومي المصري. انظر ملحق ميزان التسلح لفترتي ١٩٦٨ - ١٩٦٩ و ١٩٦٩ - ١٩٧٠ الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن، وانظر ميزان التسلح لفترة ١٩٧٠ - ١٩٧١ الموجود في آخر الكتاب.

وطأة الهزيمة ، التي لا بد من التخلص منها . كما ان مركز عبدالناصر ، بالاضافة الى ذلك كله – والذي يعتبر آخر حلقة في سلسلة زعماء التحرير العربي وقد حافظ عليه عبدالناصر طيلة ١٥ عاماً – بات اليوم[١] في خطر منبعه الفدائيون الذين يعملون من الاردن بقيادة ياسر عرفات ، زعيم منظمة فتح ، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية التي انشأها مؤتمر القمة العربي في سنة ١٩٦٤ [٢] .

ومع ازدياد القلق من نتائج الضغط على عبد الناصر ، اندفع هذا الى الدخول في منافسة مع الفدائيين على صعيد معاداة اسرائيل ، لاضعاف فعاليتهم كمنافسين خطرين لزعامته في العالم العربي . وبدأ هذا التنافس باظهار تأييده الرسمي لنشاط الفدائيين [٣] ، وبالعمليات العسكرية المباشرة وباطلاق وعود الاستعداد لاستعمال القوة ضد اسرائيل مستفيداً من لحظات التأجج العاطفي ، كتلك التي ظهرت بعد

(١) قبل وفاته في ايلول ١٩٦٩ .

(٢) هناك فئات فدائية أخرى منها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المتطرفة والتي هاجمت طائرات شركة العال الاسرائيلية في مطار اثينا ١٩٦٨ وهاجمت طائرات شركات أخرى . ومنها أيضاً منظمة الصاعقة السورية ومنظمة التحرير العربية العراقية .

(٣) انظر الغارديان عدد ٣ شباط فبراير ١٩٦٩ .

احراق المسجد الاقصى [1]. والحقيقة المرّة ، رغم كل هذا ، ان الزمن ضد اية محاولة لتغيير الأوضاع الراهنة [2] كما كانت الحالة في اعقاب اتفاقية وقف اطلاق النار (الهدنة) سنة ١٩٤٩ ويحقق اسلوب الاستنزاف ضد المواقع الاسرائيلية على الضفة الشرقية من قناة السويس ، اهدافاً عدة منها :

● يظهر عبدالناصر نشيطاً ، كالفدائيين في معاداة اسرائيل؛

● يحقن قوات مصر المسلحة بشعور الانتقام من الاسرائيليين على هزيمة ١٩٦٧ ؛

● يخلق لاسرائيل مشكلة لم تواجهها من قبل ، وهي أن عليها مواجهة حرب تطول باستمرار ، وتتمخض عن نسبة عالية من الاصابات لا يمكن أن تواجهها في حرب خاطفة سريعة.

وما يزال الغموض يكتنف اهداف اسرائيل العسكرية في الوقت الحاضر ، عكس ما كان عليه الحال إبان حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، فلا حشود اسرائيلية هناك معادلة للحشود العسكرية العربية المتحاربة معها . وإن بلوغ اسرائيل الى حدود يسهل الدفاع عنها ، وادراكها ان عملية عبور قناة السويس او نهر الاردن ، من قبل القوات العربية ؛ أمر لا لا يخلو من الاخطار والمصاعب ، يدفع الروس الى الاعتقاد

«١» انظر التايمز عدد ٢٥ آب اغسطس ، ١٩٦٩

«٢» وهذا ما تفعله اسرائيل كأمر واقع « المعرب ».

أن حالة « المجابهة والرد » القائمة اليوم بين العرب واسرائيل، ستمتد الى أمد طويل . ولكن تصاعد حدة الصراع هي بحد ذاتها لا تخلو أيضاً من خطر وقوع حرب رابعة بين العرب واسرائيل .

وأما موقف الروس من مسألة احتمال نشوب حرب جديدة بين العرب واسرائيل ، وما اتخذوه من خطوات للحيلولة دون ذلك ، فمسألة غير واضحة بعد . فهم يعرفون أن أي جهد يبذلونه للتوصل الى تسوية ما ، جزئية أو كلية، للصراع العربي — الاسرائيلي ، سيؤدي بهم حتماً الى مأزق كبير . ذلك انه كلما سعى الروس الى زيادة الضغط على مصر وسائر الدول العربية للحصول على اهداف عامة ، كلما تدنت قدرتهم على الضغط في سبيل وضع حد للصراع مع اسرائيل ، وذلك يعني ، بديهيـــاً ، تحرر العرب من الاعتماد على موسكو ، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. ومن ناحية اخرى ، فلا بد أن ترتكز الخطوات السوفييتيـــة ، في كل من الشرق الاوسط وضمن نطاق المشاورات الدولية ، على تقييم موسكو للاخطار الناجمة عن « عدم » ممارستهم الضغوط الراميـة للتوصل الى تسوية دائمة للصراع العربي - الاسرائيلي . وتكمن احـــدى هذه الأخطار الرئيسية لعدم ممارسة الضغط ، في تجدد الحروب بين العرب واسرائيل ، وتورط الدول الكبرى في مضاعفاتها، مما يعني نشوب مجابهة روسية — اميركيـــة . ثم هناك مسألة

احتفاظ النظام المصري الراهن بسيطرته على الحكم في مصر، وهو النظام الذي يعتمد عليه، اساساً، جل النفوذ السوفييتي هناك، إن لم يكن برمته. ويلعب دلك النشاط العسكري على طول القناة، دوراً مهماً في الابقاء على النظام المصري، غير أن الارتباك العام المحيطُ بالصراع العربي - الاسرائيلي، وخشية موسكو من ان يؤدي هجوم اسرائيلي رئيسي الى احداث تصدع في خطوط الدفاع المصرية (مما يعني اضعاف النظام القائم في مصر) يدفعان الاتحاد السوفييتي إلى تخفيف حدة الاشتباكات في الشرق الاوسط والتقليل منها هناك.

وتنطوي ظاهرة الاستقطاب التي تتأرجح فيها دول الشرق الاوسط بين موسكو وواشنطن وامتداد أجل هذه الظاهرة، على مخاطر عدة. فوقوف الدول العربية كلها في صف واحد وانحيازها الى جانب الاتحاد السوفييتي، سينعش آمال العرب (وبالتالي يضاعف من قلق الاسرائيليين) في احتمال تقديم السوفييت تأييدهم الدبلوماسي لمحاولة عربية جديدة تستهدف احراز نصر ما في حرب ضد اسرائيل. وباستثناء اي تبديل جذري وخطير في التزامات اميركا نحو وجود إسرائيل، فان أية مبادرة عربية لتجديد النزاع (بالاعتماد على الافتراض الخاطىء: بأن استقطاب الدولتين الكبيرتين للشرق الاوسط سيعزل اسرائيل والولايات المتحدة في جانب واحد وسيكون ذلك لمصلحة العرب) لن تتمخض إلا عن ازدياد خطر احتمال المجابهة بين السوفييت والاميركيين. وبالاضافة الى كل هذا، فثمة

احتمال أن لا يرضى الاميركيون بتزايد التغلغل السوفياتي في الدول العربية ، هذا إن لم يبادروا الى اتخاذ اجراءات تتسم بالقسوة والعنف[1] .

ولم يأخذ الروس ، قبل حرب حزيران ، بعين الاعتبار الاخطار الكامنة في حدوث مثل هذا الانقسام في منطقة الشرق الأوسط[2]. ورغم أنهم لم يدعوا فرصة ولا مناسبة الا واستغلوها لمصلحة زيادة نفوذهم في دول الشرق الأوسط العربية غير ان كل هذه الجهود برهنت على الحقيقة ان علاقات اميركا مع بعض الدول العربية كالأردن والكويت والمملكة العربية السعودية لم تتأثر قط بالجهد الديبلوماسي السوفييتي .

ومع أن الروس قد دأبوا منذ حرب حزيران ١٩٦٧ على

---

(١) كتلك التي تحدث عنها هنري كيسنجر ، المستشار السياسي للرئيس نيكسون ، عند منتصف سنة ١٩٧٠ المنصرمة . حيث هدد باستخدام القوة لابعاد الروس عن مصر . وتقول الانباء ان الاميركيين كانوا جادين تقريباً في تهديدهم هذا ، حتى انهم استنفروا جزءاً من قواتهم لتنفيذ التهديد . (راجع « النهار » ، « الحياة » ، « نيوزويك » ، خلال حزيران ١٩٧٠)

(٢) لقد أظهر الروس نوعاً من السذاجة والبساطة ازاء أسس النزاع العربي – الاسرائيلي وحدث هذا منذ الاسابيع الأول بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . راجع ما قاله زعيم الحزب الشيوعي الاسرائيلي (موسى شيه) في مجلة الجويش اوبزرفر والشرق الاوسط (ريفيو) عدد ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٩ ، صفحة ٩ .

استغلال كل الفرص والمناسبات لترسيخ نفوذهم في الشرق الأوسط الى أبعد حد ممكن ، الا انهم كانوا في الوقت ذاته مدركين ، كما تشير بعض الأدلة ، للأخطار الكامنة وراء مثل هذا النوع من الاستقطاب لدول المنطقة . غير انه من التناقض الظاهر ان يجري ذلك في الوقت الذي يشكل توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية الصديقة لها، بسبب إسرائيل ، وتضاؤل احتمال قيام أي تقارب ديبلوماسي بين واشنطن والعواصم العربية المتطرفة ، فرصاً سانحة لدعم سياسة الاستقطاب السوفييتية وتوسيعها. وعلى أي حال ، فقد اقتصر التقارب الديبلوماسي السوفييتي – العربي على الدول العربية المتطرفة ، ثم انضمت اليها السودان فليبيا ، رغم ان الروس عرضوا اكثر من مرة منذ حرب حزيران على الاردن تزويده بالسلاح [1] . بالاضافة الى ذلك ، فلا شيء هناك يشير الى ان موسكو قد حاولت استغلال الاضطرابات التي وقعت في لبنان خلال الأشهر الاولى من ١٩٦٩ . كما قبلت موسكو

---

(١) حاولت الاردن في شباط فبراير ١٩٦٨ ان تستخدم التهديد بقبول الأسلحة الروسية لرفع الحظر المفروض على شحنات الاسلحة الاميركية لها في حزيران يونيو ١٩٦٧ . ويعزى تردد الاردن في قبول الاسلحة الروسية – على الأقل – الى ادراكها أن تبديل المعدات واجراء تدريبات على المعدات الروسية الجديدة سوف يستغرق وقتاً يجعل الجيش الاردني عاجزاً عن التحرك لما لا يقل عن مدة سنتين ، وهذا أمر غير مقبول بسبب منافسة الفلسطينيين للملك حسين داخل الاردن .

الحد من نفوذها الواسع في داخل اليمن ، حينما أعلن حسن العمري ، رئيس الوزراء ، في حزيران ١٩٦٩ ، ان حكومته تنتهج سياسة الحياد ، وتقف في وسط الطريق بين الشرق والغرب ، ولا تحالف بينها وبين اي فريق [١] . وبادرت حكومة العمري في تموز الى اقامة علاقات ديبلوماسية مع المانيا الغربية ، في الوقت الذي اعترفت خمس دول عربية متطرفة بالمانيا الشرقية [٢] ، فيما لوحظ ان نفوذ السوفيات قد أخذ يتقلص في سورية [٣] .

ورغم تمادي السوفيات في مهاجمة اسرائيل ، الا انهم لم يتوانو في أية لحظة عن الاحتفاظ بامكانية اعادة العلاقات الديبلوماسية معها ، مشددين دائماً على التأكيد بحقها في الحياة . الا انهم تخطوا في سياستهم « الودية » نحو إسرائيل المواقف الرسمية للدول العربية ، باستثناء تونس . وراحت موسكو تتساهل اكثر فاكثر في مسألة الهجرة اليهودية من الاتحاد

---

(١) انظر Arad Report and Record
عدد ١ — ١٥ حزيران يونيو ١٩٦٩ ، صفحة ٢٤٨ .

(٢) وهذه الدول الخمس هي : سورية ، والسودان ، والعراق ، ومصر واليمن الجنوبي ،

(٣) زار رئيس الاركان السوري بكين ، في ١٩٦٩ ، واعتبرت الزيارة بمثابة تظاهرة ضد موسكو . وبدأ الصراع الذي كان قائماً بين جناحي حزب البعث في سورية وكأنه وجهاً من وجوه تقلص النفوذ السوفييتي في سورية .

السوفييتي الى اسرائيل بعد ان منعتها كليـــاً عشية حرب حزيران ١٩٦٧ [١] .

ولا يبدي الاتحاد السوفييتي أي قلق خاص حيال احتمال اعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن. وقد يكون مرد ذلك الى ان النفـــوذ السوفياتي في مصر هو أضعف من ان يحول بين مصر وهذه الخطوة ، او الى ان الروس يعتقدون انه لن يقدم الاميركيون معونات اقتصادية وعسكرية بديلة ، للحلول محلهم في مصر. ذلك لأن أية خطوات كهذه، لا غيرها ، هي التي ستضفي معنى عميقاً ومغزى حقيقياً على فكرة اعادة العلاقات بين القاهرة وواشنطن . هذا من جهة ، وأما من جهة أخرى ، فقد يرى السوفييت في إعادة العلاقات الاميركية – المصرية ، منفعة تكتيكية ، طالما انها ستُسهم بسرعة في تحمل اعباء دعم دولة كمصر ، تعـــاني الكثير من المتاعب الاقتصادية . كما قد يرون أنْ ليس هناك ما يتناقض بين اعادة العلاقات واستمرار الوجود السوفييتي في مصر ، بل إن الامر قد يساعد على المحافظة على قناة السويس ، بعد اعادة فتحها وتنظيفهـــا ، وهكذا تكون هذه جائزة استراتيجية ممتازة .

---

(١) سوى ان سياسة الاتحاد السوفييتي بالسماح لعدد قليل من اليهود الروس بالهجرة الى اسرائيل ، بدل من منعهم كلياً ، يترك الأمل عند الاسرائيليين في سياسة اكثر مرونة مستقبلا .

ولا شك في ان الاتحاد السوفييتي ليس راغباً في نشوب حرب رابعة بين العرب واسرائيل ، في الوقت الحاضر على الأقل ، مهما بدا من دوافعه وأهدافه . كما انه يبذل المستحيل للحيلولة دون وقوع هذه الحرب . وقد أعلن ، بعد حرب حزيران ، ان سياسته تقوم على أساس ضمان مصالح العرب ضد اسرائيل ، ولكن بالوسائل السياسية فقط . وعاد فأكد ذلك بموقفه من مقررات مؤتمر القمة العربي في الخرطوم الذي عقد في آب – ايلول ١٩٦٧ ، والتي حثت على ضرورة إيجاد حل سياسي للصراع مع اسرائيل . وقد وصف السوفييت هذه المقررات يومها بانها مقررات « حكيمة وعادلة » . كما اعلن زعيم الحزب الشيوعي السوري ، الذي طال أمد منفاه، موافقته على هذه المقررات ، رغم ان سورية قاطعت مؤتمر الخرطوم [١] . لكن موسكو تخلت ، في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٦٧ ، عن موقفها المتعنت بتأييد العرب ، لتنضم الى محادثات الامم المتحدة التي أدت في تشرين الثاني ١٩٦٧ الى صدور قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، الذي ما يزال أساس محادثات الدول الكبرى [٢] . ويبدو ان تخلي السوفييت عن موقفهم

---

(١) Christian Science Monitor
عدد ١٦ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٦٧

(٢) راجع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ في آخر الكتاب ، وكان يومها بمثابة حل وسط وضعته بريطانيا ووافقت عليه كافة الاطراف يومها .

المتطرف الى جانب العرب ، لم يكن مجرد تكتيك ، وانما كان إشارة تساهل جديد في الامم المتحدة حيـال الصراع العربي — الاسرائيلي ، وتأكيد صارم على رفض فكرة العودة الى الحرب من جديد [1] . وبالاختصار ، يبدو ان موسكو أدركت العواقب التي تكمن وراء تمسكها بمظهر المؤيد علناً للموقف العربي الرامي الى ازالة آثار عدوان حزيران ١٩٦٧ ، بعمل عسكري ، لاسيما في نظر دول الشرق الأوسط المحافظة التي لا ترتبط الا هامشياً بالصراع العربي — الاسرائيـلي ، كتركيا وقبرص وايران [2]

وقد عرّضت السياسةُ السوفييتية الآنفة الذكر ، الوجودَ السوفييتي ، على صعيد الاجواء السياسية العربية ، الى مخاطر

---

(١) « الميزان ، Mizan » عدد يوليو تموز — آب اغسطس، ١٩٦٨ صفحة ١٤٢ . ولقد تخلى الاتحاد السوفييتي عن معارضته لوجود قوات الامم المتحدة في صحراء سيناء ، وهي المعارضة التي كان يتمسك بها قبل حرب عام ١٩٦٧ ، كما وانه استحسن تأييد المصريين لهذه الفكرة . (نفس المصدر صفحة ١٤٧) .

(٢) وبالفعل فلقد ألغت كل من ايران وتركيا والباكستان اجتماعاً لحلف السنتو (مجلس وزراء الحلف) وكان مقرراً عقده في تموز يوليو ١٩٦٧ وذلك احتجاجاً على مساندة الاميريكيين والبريطانيين للاسرائيليين اثناء حرب ١٩٦٧ ، الا أن هذا الالغاء كان تعبيراً عن عدم رضاء تلك الدول عن حلف السنتو ذاته بقدر ما كان تعبيراً عن امتعاضها من العـداء الغربي للدول الاسلامية .

عدة في داخل العالم العربي ، ومن هنا كان وضعها بأسلوب خبيث وداه . ويذكر ان التصريحات السوفييتية التي أطلقت بعد حرب حزيران، أكدت تكراراً للعالم العربي ان «اسرائيل وحماتها من الامبرياليين ، يزدادون عزلة عن الاسرة العالمية ، يوماً بعد يوم »[1] ، غير ان هذه التصريحات تعمدت ان تبقي عبارة « يزدادون عزلة » مبهمة بلا توضيح او تحديد. وانطلاقاً من بيانات موسكو، فان الأخيرة ترى ان العزلة التي فرضت على اعداء العرب لم تكن نتيجة نضال العرب وكفاحهم بل كانت نتيجة ضبط النفس وكبح جماحها. وامتدح السوفييت في الوقت ذاته ، الدول العربية ، لاسيما مصر ، لتأييدها قرار مجلس الامن المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، الذي دعا العرب والاسرائيليين ، صراحة ، الى انهاء الصراع بينهم بوسائل غير عسكرية[2] . والحقيقة ان الهدف السوفييتي من ذلك التملق والمديح ليس هو دعم الرئيس عبدالناصر سياسياً في الاوساط العربية فقط، وانما كان الروس يستهدفون رسم سلوك ومواقف قياسية لعبدالناصر ، يتوقعون منه اتباعها وعدم

---

(١) راديو موسكو (باللغة العربية) تاريخ ٤ حزيران يونيو ١٩٦٨ ، ومقتبسة في « الميزان ، Mizan » عدد تموز يوليو–آب اغسطس ١٩٦٨ صفحة ١٤٢ .

(٢) البرافدا عدد ٢٣ شباط فبراير ١٩٦٨ ومقتبسة في (الميزان ، Mizan) عدد تموز يوليو – آب اغسطس ١٩٦٨ ، صفحة ١٤٢ .

مخالفتها . ومما لا ريب فيه ان موسكو بذلت قصارى جهدها لحمل القاهرة على قبول قرار مجلس الامن هذا ، والعمل به.

ووافق الاتحاد السوفياتي كذلك على المقارنة التي وازنتها القاهرة بين موقفها وموقف اسرائيل من قرار مجلس الأمن ، والتي جاء فيها ان القاهرة قبلت بقرار مجلس الأمن وبالدكتور يارينغ ، بصورة رسمية ، وبـــدون أي تحفظ ، بينما كانت مواقف اسرائيل من القرار متناقضة ، في احسن الأحوال[1]. والحقيقة أن هذه المقارنة تخدم الاهداف السوفياتيـة بتخدير العرب بواسطة ترسيخ صورة « اسرائيـل المعزولة » على نحو يتوجب معه أن يتحدد التأييد السوفياتي للاهداف العربيــة في نطاق قرار الأمم المتحدة . غير أن سياسة موسكو السابقة لم تكن سهلة التنفيذ ، لأن تأكيد الروس على مرونـة العرب (لا سيما المصريين) في محاولاتهم انهاء الصراع مـع اسرائيل شيء ، ووضع ذلك التأكيد في صورة مقترحات جدية واضحة المعالم والحدود ترضي عبد الناصر والولايات المتحدة في الوقت ذاته شيء آخر تمامـــاً . فعبد الناصر لن يقبلها اذا لم يتأكد من تأثيرها الجدي على العالم العربي ، كما أن واشنطن لن ترحب بها اذا لم توقن أن مصالح اسرائيل ستبقى مضمونـة الى حد

---

(١) البرافدا عدد ٢٣ شباط فبراير ١٩٦٨ وعدد ٢٠ آيار مايو ١٩٦٨ ومقتبسة في « الميزان ، Mizan » عــدد تموز يوليو – آب اغسطس ١٩٦٨ ، صفحة ١٤٢ و ١٤٥ .

معقول. وهكذا، فان التوصل الى وضع مثل هذه المقترحات، هو في الحقيقة أمر بعيد المنال ، صعب التحقيق . ومـا يزال البحث السوفييتي عنها يبدي رغبته في الحد من اخطار الصراع العربي — الاسرائيلي ، غير أن موسكو تأبى أن يلعب هـذا الدور غيرها . وبعد مرور عامين على الجهود الديبلوماسيـة السوفياتية ، يُظهر الموقف المتفق عليه بين موسكو والقاهرة على تعيين تفسير لقرار مجلس الامن (وبالنسبـة لمرور السفن الاسرائيلية في قناة السويس على الاقل [1]) شيئاً من المرونة الجدية في الموقف العربي . كما أكد هذا الأمر للغرب ، مدى حرص موسكو على اعادة فتح قناة السويس . لكن مقررات مؤتمر الخرطوم تكشف عن تناقض في مرونة الموقف العربي، إذ نصت هذه المقررات إذ ذاك على أنـه « لا صلح ، ولا مفاوضات ، ولا اعتراف باسرائيل » . غير أن القاهرة بادرت الى اصدار تفسيرات مختلفة لهذه المقررات ، وكأنها تريد أن تظهرها متناسقة ومنسجمة مع قرار مجلس الأمن .

وترى القاهرة أنه حتى لو أن الجهود السوفييتي الديبلوماسي

---

(١) البرافدا عدد ٢٠ أيار مايو ١٩٦٨ ومقتبسة في « الميزان «Mizan عدد تموز يوليو — آب اغسطس ١٩٦٨ ، صفحة ١٤٥ .

الذي ُبذل خلال الأشهر الأخيرة ، لم يستهدف سوى ترسيخ النفوذ الروسي في العالم العربي ، فإن هذه التحركات الصغيرة مفيدة لها . فقد فقدت اسرائيل – مثلاً – شيئاً من عطف العالم عليها ، بسبب اصرارها على قيام مفاوضات مباشرة بينها وبين العرب ، كما أثارت أخيراً الحكومة الاسرائيلية شبهات جديدة حول هذا المفهوم بالذات . بالاضافة الى أنها ما تزال متشبثة ببعض مواقفها ، حيال القدس مثلاً ، التي ُيشك كثيراً بقبول أي نظام حكم عربي بها . ومع ذلك ، فان هذا الأمر يشكل منطلقاً جديداً لاستمرار الدعم السوفييتي للمظالم العربية ، اذا كانت موسكو راغبة في اطالة أمد الصراع بدل ايجاد تسوية له . وكذلك ثمة مجال لتصوير اسرائيل بمظهر المتصلب ، حتى وإن تحقق شيء من التقارب بينها وبين بعض جاراتها العربيات .

ومنذ نيسان ١٩٦٩ ، اتخذت الديبلوماسية السوفياتية خطوات أكثر أهمية في محاولة لتحقيق تفاهم جزئي على الأقل بين مصر واسرائيل . ويبدو أن القاهرة وموسكو اتفقتا مع واشنطن على ضرورة التوصل الى تسوية بطريقة «المقايضة بالجملة» ، بمعنى أنه يجب أن يكون الحفاظ على مصالح إسرائيل جزءاً من الاتفاق الكلي ، وليس من الضروري

انسحاب قواتها من المناطق المحتلة خلال حرب حزيران قبل اتخاذ بعض الخطوات الاخرى . وبعبارة أوضح : يجب ان يتم السير لتحقيق كل الاجراءات والخطوات في وقت واحد ، لا تجزئة فيها ولا تفرقة [1] .

(١) أفصح الناطق الرسمي للحكومة المصرية وهو الدكتور محمد حسن الزيات في ٢ نيسان ابريل عن رغبة مصر في قبول « المقايضة بالجملة » ، علماً بأنه لم ينف احتمال نشوب حرب مع اسرائيل اذا ما فشلت الدول الاربع الكبرى في حمل الأخيرة على الانسحاب من المناطق المحتلة بعد حرب ١٩٦٧. انظر Arab Report and Record عدد ١ – ١٥ نيسان ابريل ١٩٦٩ صفحة ١٤٩ .

الفصل الرابع

موسكو والمنظمات الفدائية الفلسطينية

يكشف قبول كل من القاهرة وموسكو بمبدأ « المقايضة بالجملة » ، عن الشعور المصري العميق بالحاجة الملحة لانسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء . وقد يكون ذلك هو الذي دفع موسكو الى ان تقرر موقتاً ايجاد توازن بين الابقاء على المنطقة في درجة معينة من التوتر ، وبين الحد من احتمال نشوب حرب جديدة . غير ان قبول موسكو بالذات بمبدأ « المقايضة بالجملة » ، يوضح بصورة اكثر أهمية الموقف السوفييتي من ظهور تهديد جديد للاستقرار في المنطقة ، ومن مقـــدرة أية قوة خارجية في المساعدة على الحد من اخطار الصراع العربي – الاسرائيلي ؛ تلك المقدرة التي سبق ان ثبتت تفاهتها وعدم جدواها على صعيد السيطرة على الصراع والتحكم فيه .

وقد برز هذا التهديد الجديد للاستقرار في المنطقة ، في صورة جديدة تتمثل في قوة « الفدائيين » . وسارع الاتحاد السوفييتي إلى تأييد سائر المنظمات الفدائية لفترة من الزمن تأييداً إعلامياً قوياً ، واستمر يؤكد هذا التأييد حتى اواخر آب أغسطس ١٩٦٨ ويصف أعمالها بأنها « أعمـــال شرعية وصحيحة ، لأنها أعمال شعب يرزح تحت نير الاحتلال ، وما عسى العرب أن يفعلوا إزاء عدو يستعمر أرضهم وبلادهم! »[١] ولم يدم طويلاً تأييد الاتحاد السوفييتي للفلسطينيين « المقاتلين من أجل الحرية » ، اذ انقلب السوفييت عليهم منذ أوائل عام ١٩٦٩ ، وأدانوا نشاطاتهم وأعمالهم ، وطالبوا المصريين ، والعرب كافة ، العمل على كبح جماحهم ووضع حد لنشاطاتهم[٢]. وظهر هذا الانقلاب السوفييتي في نفس الوقت الذي شرعت الحكومة السورية فيه بالسماح للفدائيين باجتياز خط وقـــف

---

(١) في « الميزان ، Mizam » عدد تموز يوليو وآب أغسطس ١٩٦٨ صفحة ١٤٣ . نقلا عن (New Times) عدد رقم ٣٤ ، ١٩٦٨ ، صفحة ١٣ .

(٢) قالت جريدة البرافدا ، ٦ حزيران يونيو ١٩٦٩ « أن المتطرفين يساعدون حقيقة الغزاة الإسرائيليين على إجهاض أية تسوية سلمية » . على حين ، فإن عبدالناصر كان يحاول إيجاد حل سياسي للمسألة الفلسطينية ، معقول ودون تطرف أو مغالاة .

راجع : Arab Report and Record

عدد ١ – ١٥ حزيران يونيو ١٩٦٩ ، صفحة ٢٥١ .

اطلاق النار السوري مع اسرائيل ، بفضل الضغط السياسي الداخلي المتزايد عليهـــا ، على غرار الضغط الذي تعرض له الرئيس عبدالناصر ذاته . وكان الحـكم السوري في المـــاضي يكتفي بتدريب الفدائيين على أن ينطلقوا من الأردن للقتال في الضفة الغربية ، أو دعمهم لاحداث الاضطرابات للحـكم في لبنان . ويبدو ان الاتحاد السوفييتي بات يخشى أن يؤدي النشاط الفدائي إلى خلق حالة من التوتر يعجز عن ضبطهـــا والتحكم فيها . وقد تردد الاتحاد السوفييتي كثيراً في تقديم أية أسلحة أو مساعدات مادية للفدائيين ، في الوقت الذي كان يؤيدهم بصوت عال . والحقيقة ان القليل من الأسلحة التي قدمتها موسكو للفدائيين (بواسطة سورية على الأغلب) لم تكن سوى أقل ما يمكنها أن تقدمه للحيلولة دون امتداد النفوذ الصيني وتسلطه على أسواق ما يحتاجه الفدائيون من السلاح، مع انه قد تبين أن بكين إنما هي تاجرة للسلاح اكثر من كونها مانحة إياه ، معونة وهبة .

وعلى الاتحاد السوفييتي أن يقرر أي سلوك ينهج . فليس بامكانه أن يقف مكتوف اليدين حيال حركة الفدائيين ، التي باتت من أنشط الحركات السياسية في العـــالم العربي ، ان لم تكن أكثرها قوة . كما أن معظم منظمات التحرير الفلسطينية (المنظمات الفدائية) ، قررت الوقوف متحفظة حيال الاتحاد السوفياتي . وقد ساعدها على ذلك أن الحكومات العربيـــة

(لا سيما منها المنتجة للبترول) راحت تمدها بالأموال الوافرة، فأصبح ذلك عاملاً محتملاً لتقويض النفوذ السوفييتي في المنطقة. ومن ناحية اخرى ، يبدو أن الاتحاد السوفيـاتي كان يعي المخاطر الناجمة عن تقديمه أي دعم نَشِطٍ للفدائيين ، فان مثل هذا العمل يعني إما التعجيل بنشوب حرب أخرى بين العرب وإسرائيل، وإما التقليص من النفوذ السوفييتي المفروض على أي نظام حكم عربي ، بما فيه طبعاً النظام المصري ذاته، حيث سيشعر هذا النظام انه واقع تحت وطأة التنافس والتحدي السياسي مع الفدائيين . ومعروف أن المنظمات الفدائية رفضت قرار مجلس الأمن في المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ فور صدوره ، كما شجبت أية مفاوضات بين الدولتين الكبيرتين أو بين الأربع الكبرى ، حول الشرق الأوسط . ورفض بعض هذه المنظمات حتى قرار تقسيم فلسطين الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ عن الامم المتحدة .

والحقيقة أن ذلك كله لم يقلل من ورطة الاتحاد السوفييتي في المنطقة ، بل على العكس ضاعف من حدة حرجه على صعيد سياسة التوازن بين استغلاله الفرص السانحة في خضم النزاع العربي – الاسرائيلي، وبين شعوره المتزايد بأن نشوب اية حرب سينطوي على مخاطر جمة . ولن يكون هناك اية حرب جديدة ما دامت اسرائيل محتفظة بتفوقها العسكري على العرب ، وما دام التفاهم الاميركي – السوفييتي لتفادي أية

مجابهة بين العملاقين ، لم يتم بعد. وقد وجد الاتحاد السوفييتي ، كما يبدو ، أنه من الصعب استمراره في دعم الفدائيين وتأييدهم [1] . كما أكد من جديد التزامه بالاستراتيجية السياسية بدل العسكرية [2] ، فيما يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي [3] .

ولا يشكل الفدائيون ، في الواقع ، أي تهديد عسكري خطير ضد اسرائيل ، مع أنهم أرغموا الاسرائيليين على توزيع

---

(١) اثبت الاتحاد السوفييتي التزامه بهذه السياسة ، من خلال مواقفه من منازعات الفدائيين مع الحكومة اللبنانية في ١٩٦٩ ، ومع الحكومة الاردنية في ١٩٧٠ (المعرب) .

(٢) أكدت موسكو على التزامها بهذه الاستراتيجية ، بموقفها من مقترحات روجرز ، تموز يوليو ١٩٧٠ ، الداعية الى وقف اطلاق النار . غير أن مشاكل الصواريخ في منطقة القناة لم تكن خرقاً حقيقياً لوقف اطلاق النار ، بمعنى الاستعداد للحرب ، بقدر ما كانت تثبيتاً لايمانه بضرورة تجميده الاوضاع على ضفتي القناة ، من قبيل التوازن المؤقت ، على الاقل .
(المعرب)

(٣) بدأت الصحافة السوفييتية في تموز يوليو ١٩٦٩ بإظهار أهمية القوات المصرية النظامية في أية حرب مع اسرائيل . (راجع مجلة النيو ميدل ايست ، عدد أيلول ستمبر ١٩٦٩ ، صفحة ، ١٠) ويُعزى هذا الاهتمام الجديد بالقوات النظامية الى أكثر من سبب واحد ، منها أن الروس يريدون موازنة قوة الفدائيين السياسية باظهارهم قدرة الجيش المصري على شن حرب على اسرائيل ، وأنه قادر على اثبات ذلك من خلال المعارك ؛ أو أنهم قد شعروا بورطتهم بين رغبتهم في التخفيف من حدة النزاع العربي - الاسرائيلي وبين حاجتهم لاظهار تأييدهم للقوات المصرية المسلحة .

بعض قواتهم المسلحة والاحتفاظ بعدد من الرجال تحت الخدمة العسكرية ، كما نجحوا في بث جو نفساني معين في داخل اسرائيل . ولكنهم أصبحوا قوة سياسية مهمة في داخل العالم العربي ، مما أدى الى إضافة تعقيدات جديدة على أية تسوية سلمية دائمة للصراع العربي - الاسرائيلي .
ويُعتبر الفدائيون أول من بدّل دور السوفيات على صعيد السياسة العربية ، لأنهم أول فئة عربية تمارس نشاطاً عسكرياً مضاداً لإسرائيل ، محتفظة ، في الوقت ذاته ، باستقلالها الذاتي عن أية سلطة دولة عربية ، يأمل الروس أن يكون لهم فيها نفوذ مهم [1] . وللمرة الأولى تظهر في العالم العربي فئة سياسية ، تستطيع أن تتحرك عبر الحدود ، كمجتمع متحرر من شكليات الدولة وزخارفها ، ومتخذاً شكل « مجتمع في المنفى » . وقد أثر هذا الوضع على الشباب العربي الذين عاشوا حياتهم داخل كل دولة عربية في أجواء السياسة العربية المكرسة لمشكلة فلسطين ، ففقدوا (كأندادهم من الطلاب في أنحاء أخرى من العالم) صبرهم من الاجوبة

---

(١) غير أن الفدائيين ما زالوا ، نسبياً ، في حاجة الى معونة اكثر من نظام عربي واحد ، لحماية مؤخرتهم وتأمين وسائل امدادهم . فهم يقاتلون اسرائيل ، إلا أنهم لا يملكون أية مرافىء بحرية أو جوية . (المعرب)

السياسية لمشاكلهم الاجتماعية والشخصية . لكن هـذا الموقف الجديد ، بحد ذاته ، ضاعف من احتمال استغلال بكين لموقفها المتطرف حيال الصراع العربي — الاسرائيلي ، رغم عجزهـا عن الحلول محل موسكو في تقديم المعونات المادية لأية دولة في الشرق الأوسط .

وما يزال يتوجب على موسكو ، وواشنطن أيضـاً ، الاهتمام بعامل آخر ، هو ان هجوم فدائيين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على طائرة الركاب الاسرائيلية في مطار أثينا في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨ [1] ، واحراق المسجد الأقصى في آب أغسطس ١٩٦٩ ، قد أظهرا أن التصرفات الفردية في خضم الأوضاع المتوترة للصراع العربي–الاسرائيلي، قد تؤدي الى خلق ازمة كبرى ، وحتى لو لم يكن للافراد أي ضلع كما في حـال إحراق المسجد الأقصى . وشعرت إسرائيل انها مضطرة للرد على هجوم الفدائيين على طائراتها في مطار أثينا ، فقررت شن هجوم بجنود الكومندوس على مطار بيروت الدولي ، فتنادى العرب الى الحرب المقدسة ،

---

(١) تتالى أمثال هذه الحوادث ، التي كان آخرها احراق ثلاث نفاثات ضخمة في مطار صحراوي بالأردن ، الذي سمي يومها بمطار الثورة ، واحراق طائرة الجمبوجيت الاميركية في مطار القاهرة (١٩٧٠) . (المعرب)

كرد على إحراق المسجد الأقصى ، وبرزت دعـــوة جديدة لتنسيق الجهود الاسلامية والعربية معاً لمجابهة اسرائيل . وقد ضاعفت كل هذه التطورات من الضغط على الدول الكبرى ، لايجاد الوسائل الكفيلة بالحيلولة دون تدهور الصراع العربي – الاسرائيلي ، الى الحد الذي تجد الدول الكبرى ذاتها متورطة فيه أيضاً . وقد وجدت هذه الدول نفسها ، فعلاً ، رهن هذا الصراع، وذلك من خلال السلوك السياسي للدول العربية الموالية لكل دولة كبرى نتيجة التصرفات الفردية ، وما عادت السيطرة على زمام الحالة في متناول يد أية دولة منها .

الفصل الخامس

ميزان التسلح والوجود البحري السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط

بالإضافة إلى شكوك السوفييت إزاء انغماسهم كثيراً في السياسة العربية وفي الصراع العربي - الاسرائيلي (وهذا ما سبق ذكره) ، فلا يزال هناك عاملان هامان يحولان دون إتباعهم لسياسة تشجيع العرب عسكرياً لكسب النفوذوالجاه لديهم . وأول هذين العاملين ، هو الخوف من أن تؤدي أية حرب رابعة بين العرب وإسرائيل إلى اصطدام عسكري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، الأمر الذي سيقوّض أسس الانفراج في العلاقات المتوترة بينهما . وأما العامل الثاني، فهو الخوف من أن يؤدي أي نشاط للقوة البحرية السوفيتية

في شرقي البحر الأبيض المتوسط إلى إثارة أزمة أوروبية يخشاها الاتحاد السوفييتي وينفر منها . كما أن قرب الشرق الأوسط من أوروبا وتأثيره عليها ، يجعل تحوّل أي اصطدام متهور فيه إلى آخر في أوروبا أمراً ذا إحتمال كبير فعلاً .

ولسوء حظ كل من أمريكا والاتحاد السوفييتي ، فإن حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ قد أثارت الشكوك حول المفاهيم الأساسية السائدة لأي تطور محتمل للنزاع العربي — الاسرائيلي . فقد كان يُظن سابقاً أن الوجود الامريكي والسوفييتي في المنطقة سوف يتيح الفرصة أمام الدولتين لكبح جماح بعض دول الشرق الأوسط التي تعتمد عليهما عسكرياً واقتصادياً . غير أن أزمة وحرب عام ١٩٦٧ قد تطورتا بسرعة تجاوزت قدرة ضبط الدول الكبرى لها والتحكم فيها ، سواء داخل أروقة الأمم المتحدة أو خارجها . وبعكس أزمة كشمير عام ١٩٦٥ (حيث تتطور الصدام ببطء) ، فإن وقف شحنات السلاح للدول المتحاربة في الشرق الأوسط ونداءات الأمم المتحدة لهما لم تساعد البتة في منع نشوب الحرب عام ١٩٦٧ . بل ، على العكس من ذلك ، فإن وجود الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط قد زاد من إحتمال نشوب الحرب هناك ، بعد أن دفع بالمصريين إلى التصور أن الاتحاد السوفييتي قادر على مساعدتهم للاحتفاظ بالمكتسبات التي حققوها نتيجة اغلاقهم لمضائق خليج العقبة ، وذلك — على

الأقل – عن طريق الضغط على الأميريكيين لكبح جماح الاسرائيليين [١] . وعلاوة على هذا ، فان المحاولات الرامية الى المحافظة على ميزان التسلح بين العرب وإسرائيل – وذلك بمراقبة كميات السلاح المرسلة إلى كل دولة من دول المنطقة – قد فشلت لعدم التزام الدول الكبرى بهذا الأمر على مر السنين.

ففي أوائل عام ١٩٦٧ ، مال ميزان التسلح لصالح العرب دون أن يحقق ذلك أي استقرار أو هدوء . وكانت اسرائيل فاقدة لأي خطوط دفاع طبيعية على حدودها في صحراء سيناء والضفة الغربية ، ولم تكن مطاراتها على بعد أكثر من دقائق معدودات من قواعد سلاح الطيران المصري . ولهذه الأسباب ، برهن « ميزان التسلح » على أنه من اكثر العوامل إثارة للاضطراب وعدم الاستقرار ، ودفع هذا إسرائيل لشن هجوم مبكر ضد القوات المدرعة المصرية المحتشدة في صحراء سيناء ، وضد قواعد سلاح الطيران المصري . وكان للضربة الجوية الاسرائيلية الاولى صباح ٥ حزيران يونيو ١٩٦٧ ، الأثر الاكبر في تقرير نتيجة الحرب كلها ، وذلك بعدما تم تدمير ثلاثة أسلحة جوية عربية بغارات سريعة ، شنتها

---

(١) قال الرئيس عبدالناصر لبعض الغربيين إبان أزمة عام ١٩٦٧ إنه بالتأكيد لا يريد أن يرى روساً أو أميريكيين يموتون في حرب عربية – اسرائيلية ، كما قال انه لم يحصل من الروس على أي وعد بالتدخل في حرب لا تشترك فيها الدول الكبرى الأخرى .

طائرات ذات فعاليات كبيرة . ومع أن الاتحـاد السوفييتي قد أدرك ضرورة إعادة تسليح العرب لأسباب خاصة به ، فإن فكرة المحافظة على « ميزان التسلح » في منطقة صغيرة ومضطربة كمنطقة الشرق الأوسط قد أثبتت على أنها فكرة واهية وغير معقولة ، وهذا ما يعرفه الاتحـــاد السوفييتي ويدركه يقيناً .

ومن الصعب أن يحدد المرء الأسباب الحقيقية التي ربما تزج بالاتحاد السوفييتي في مجابهة مباشرة مع الولايات المتحـــدة الاميريكية . فكلاهما ، لا تربطها بالعرب أو باسرائيل أية أحلاف عسكرية ، ولن يعانيا من أي عدوان على أراضيهما نتيجة أية حرب عربية اسرائيلية ، ولن تشكل أية صدامات بحرية بينهما مبررات كافية للدخول في حرب ضد بعضهما بعضاً. ومهما يكن ، فليس من المتعذر على أي من خبراء التخطيط السوفييت تأليف مسرحية سينمائية (سيناريو) تتسلسل المشاهد فيها على الوجه التالي :

- تقوم الطائرات المصرية بشن غارة مبكرة على المطارات الاسرائيلية وتدمرها ؛

- تضطر الولايات المتحدة عندئذ إلى إصدار الأوامر للأسطول السادس المرابط في شرقي البحر الأبيض المتوسط بتشكيل غطاء جوي لحماية المدن الاسرائيلية ؛

- يحدث بعدئذ اشتباك جوي بين الطائرات الأميركية والسوفيتية، وتكون الإصابة الأولى طائرة "قاذفة" روسية من طراز ميغ يقودها طيار سوفييتي ؛

- وهكذا يقع أول اشتباك بين دولتين كبيرتين ، شبيه بتلك الاشتباكات التي وقعت في الماضي بين القوات المسلحة لدول كبرى وقادت إلى حروب عالمية مدمرة .

إن أية مسرحية كهذه كفيلة بتحطيم كل ما هو الآن معلق بين « الأمل والضياع » في مجال العلاقات الأميركية السوفيتية ، مثل المباحثات حول تحديد الأسلحة الأستراتيجية[1] ، ومؤتمر الأمن الأوروبي المحتمل ، ومساعدة الأميركيين للروس في كبح جماح الصينيين والوقوف في وجههم . والعلاقة بين الوجود البحري السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط لدعم العرب وتأييدهم ، وبين المجابهة بين العملاقين صعبة ومعقدة . فقد ظهر الضعف في القوة البحرية السوفيتية شرقي البحر الأبيض المتوسط جلياً وواضحاً إبان حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، مما دعا الحكومة الروسية لاتخاذ أكثر من قرار لإصلاح ذلك والتخفيف منه . إلا أن إرسال موسكو للتعزيزات البحرية إلى هناك قد أضعف من مركزها الديبلوماسي تجاه واشنطن،

---

(١) يعني الصواريخ العابرة للقارات والقاذفات النووية بعيدة المدى .

وذلك لأن مثل هذه الخطوة لا تكشف إلا عن نية الأولى في التدخل والمشاركة في تقرير شؤون المنطقة ، دون أن يكون لتلك التعزيزات قيمة تؤثر تأثيراً جدياً وحاسماً على مجرى الأحداث هناك . ومهما يكن ، فقد كان الاتحاد السوفييتي مضطراً لتعزيز قواته البحرية هناك وذلك تحقيقاً لطموحه وحفظاً على هيبته كقوة عالمية ، بعد أن اضطر يوم أزمة الصواريخ في كوبا إلى التراجع والوقوف موقفاً دفاعياً لضعف قواته البحرية هناك .

وهكذا يبدو أن الوجود البحري السوفييتي في شرقي البحر الابيض المتوسط أمر حيوي للاتحاد السوفييتي ، وذلك من زاوية علاقاته مع الولايات المتحدة كدولة كبرى ، وليس – على الغالب – من زاوية تورطه في مشاكل الشرق الأوسط المحلية ومشاركته فيها . وأما الآن ، فقد أصبح عسيراً على الاتحاد السوفييتي أن يلغي سياسة احتفاظه بأسطول بحري في البحر الأبيض المتوسط أو أن يعكسها ، طالما انه قد بدأها وقطع شوطاً بعيداً فيها . كما ويستحيل عليه –كقوة كبرى– ان يتعلل بهزيمة عام ١٩٦٧ (ولو كانت هزيمة دبلوماسية) ويتخذها مبرراً لسحب اسطوله والتراجع ثانية إلى شواطئه ، وذلك على غرار هزيمة عام ١٩٠٥ على ايدي اليابانيين ، التي اجبرته يوماً على إعادة النظر في سياسته واهدافه في منطقة

الشرق الأوسط [1] . ومن الخطأ المغالاة في تقدير قيمة الأسطول البحري السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط، وذلك لأن السفن الروسية المحتشدة هناك لا تشكل إلا تحدياً طفيفاً للأسطول السادس الأميركي الذي يفوقها كثيراً في قوة نيرانه. ولا يزيد عدد سفن الأسطول الروسي (الذي يتراوح بين ٤٠ - ٦٠ سفينة ، منها عشرون فقط حربية) على عدد سفن البحرية الايطالية التي تفوقه عدداً وبأساً ، كما ان بقاء السفن الروسية متفرقة في شكل مجموعات صغيرة لمراقبة تحركات سفن الأسطول السادس وتنقلاتها يؤخر من سرعة تجمعها عند الضرورة ويحد من قوتها .

ومهما يكن، فقد برزت اهمية الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط في مواضع اخرى. فلم يكن الرد السوفييتي على الأسطول السادس الأميركي قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مرتبطاً بالعمليات البحرية التي يحتمل ان يقوم بها الأميركيون على شواطىء بلدان الشرق الأوسط، بقدر ما كان مرتبطاً بالدفاع ضد القوات الاميركية المرابطة في المناطق البحرية المحاذية للجناح الجنوبي لحلف الأطلسي. ولذا فإن الغرب لم يُدخل في حسابه احتمال وقوع الرد الأول ، بل وتجاهله تماماً . ولكن الوجود البحري السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، قد ربط بين قلق دول حلف شمال الأطلسي

---

(١) انظر مصدر رقم «٤» المذكور في آخر الباب الأول، صفحة ٥١٧ .

على امن القارة الاوروبية واهتمامها به، وبين العلاقات السياسية بين الدول الكبرى في منطقة الشرق الاوسط . ونسف أيضاً الاعتقاد السابق ان اوروبا والشرق الاوسط يشكلان مسرحي عمل منفصلين عن بعضهما تمام الانفصال. وقد لعب الاسطول السادس الاميريكي هذا الدور في بعض الاحيان سابقاً، وبرز هذا بجلاء يوم تم انزال القوات الاميريكية على الشواطىء اللبنانية عام ١٩٥٨ بعد إعلان مبدأ ايزنهاور، واستُخدم الاسطول السادس يومها كوسيلة من وسائل الضغط السياسية على الشرق الأوسط [١] .

لقد اثار الوجود البحري السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط مشاكل جديدة لدول حلف الأطلسي إلى جانب تلك المشاكل التي برزت نتيجة اتساع الأساطيل التجارية والحربية السوفييتية في مختلف محيطات العالم . والسؤال الآن : « هل ما زالت موسكو تطمح في الحصول على موانىء في البحار الدافئة ؟ » فإن كان جواب هذا السؤال « نعم ، إنها ما زالت كذلك » ، فالسؤال الثاني بعدئذ هو : « ماذا تخبيء سياسة موسكو هذه للشرق الأوسط عامة ، وللمضائق التركية خاصة ، من احداث وتطورات ؟ » . والجواب على

---

(١) حدث هذا يوم وقع انقلاب في العراق ضد حكومة نوري السعيد التي ربطت للعراق بحلف بغداد عام ١٩٥٥ .

السؤال الثاني هو أن الاتحاد السوفييتي لا يزال مهتماً في الحصول على تأكيدات أكثر ضماناً للمرور عبر المضائق التركية من تلك التي أعطته إياها معاهدة « مونترو » ، ولكن هذا الاهتمام لم يصل به بعد إلى الحد الذي يطلب معه تعديل تلك المعاهدة . وقد حاول التخلص جزئياً من الاجراءات التي تُلزمه بإخبار الحكومة التركية قبل ثمانية أيام من مرور سفنه عبر المضائق، وذلك بأن قدم لها بدلاً من ذلك وفي أوقات متفرقة لوائح جاهزة بأسماء السفن فقط . وعلى الأرجح ، فإن الجهود التي بذلتها موسكو منذ عام ١٩٦٣ ، والتي كانت تهدف الى تحسين العلاقات مع تركيا ، قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمسألة المرور عبر المضائق وبالقيود التي فرضتها معاهدة «مونترو» على ذلك.

والحقيقة أن الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط لا يشكل أي تهديد حيوي محتمل لمصالح دول حلف الأطلسي أو لأمنها . ولا ندري مدى صحة تصريح السيد دانيس هيلي عندما أكد قائلاً : « في حالة نشوب أي نزاع مع السوفييت فإن إغراق سفن البحرية السوفييتية في البحر الأبيض المتوسط لن يستغرق سوى دقائق معدودات » [1] . وفعلاً ، فإن الأسطول السوفييتي في البحر المتوسط ليس أكثر من رهينة

---

(١) مجلة « الايكونومست » اللندنية في عددها ١٥ شباط فبراير ١٩٦٩ وهي تنقل عن مجلة دير شبيغل .

عند الغرب في حال نشوب أية أزمة عسكرية ما . كما أن الوجود البحري السوفييتي هناك يزيد من حدة ورطة موسكو في أية أزمة تنشب في منطقة أوروبا الجنوبية ، بالرغم من أنها لا تزال تقاوم شهوتها في التدخل في الشؤون السياسية لكل من قبرص واليونان ويوغسلافيا . ومن الضروري أن لا ننسى أن الهدف الرئيسي للوجود البحري السوفييتي في شرقي البحر الأبيض المتوسط هو لضمان المصالح الروسية في الشرق الأوسط وللمحافظة على بقائها واستمرارها .

الفصل السادس

النزاع العربي الاسرائيلي
ومحادثات الدول الأربع الكبرى

دخل البحث عن حل للنزاع العربي – الاسرائيلي مرحلة جديدة تماماً منذ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ ، وذلك بعد ما بدأت الدول الكبرى المعنية بشؤون الشرق الأوسط بمجموعتين من المحادثات بينها[١] . ومع أن أكثر هاتين المجموعتين أهميـة

---

(١) بدأت المحادثات بين الدولتين العملاقتين نتيجة اقتراح روسي لإنهاء سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط ، وهذا الاقتراح هو جزء من خطة عامـــة للتحكم بالتسلح نشرت بعد التوقيع على معاهدة تحريم انتشار الاسلحة النووية الموقعة في ١ تموز (يوليو) ١٩٦٨ . وأيدت الحكومة السوفيتية أيضاً الاجراءات الرامية الى نزع السلاح كلياً من بعض الاقاليم وإلى الحدّ من التسلح في مناطق أخرى من العالم ومن بينها الشرق الأوسط . وبكل تأكيد، فإن اتخاذ اجراءات ما للحد من سباق التسلح في الشرق الأوسط أمر لا يمكن بحثه إلا بعد إزالة آثار حرب عام ١٩٦٧ وذلك بجلاء القوات الاسرائيلية كلياً عن المناطق المحتلة. انظر Soviet News عدد ٢ تموز (يوليو) ١٩٦٨ .

تلك التي تجري في واشنطن بين الممثلين الامريكيين والسوفييت، فإن ذلك لا يعني التقليل من أهمية المجموعة الأخرى الدائرة في نيويورك (الأمم المتحدة) وتشترك فيها الدول الأربع الكبرى . فوجود الدولتين الأصغر (بريطانيا وفرنسا) يضفيان على المحادثات طابعاً شرعياً وذلك بربطها بالأمم المتحدة وبمجلس الامن الدولي، الذي تتمثل فيه الدول الأربعة الكبرى كأعضاء دائمين ، وبقراره رقم ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ . كما أن اشتراك الدول الاربع الكبرى – وهي كلها لا تنتسب إلى منطقة الشرق الأوسط – يجعل من الصعب على دول منطقة الشرق الأوسط التي لها علاقة بالنزاع العربي – الاسرائيلي ، أن تنفرد بأي منها وتزج بها في منافسة ضد الأخرى في المستقبل ، وذلك على غرار ما فعل العرب بفرنسا زمن الرئيس ديغول وحملوها بنجاح على فرض حظر على شحن السلاح الى إسرائيل . كما أن محادثات الدول الأربع الكبرى كفيلة بأن تطرق كافة التفاصيل الواسعة لامكانات التوصل إلى تسوية ، ولن تترك منها شيئاً دون معالجة شاملة وكاملة . وستؤكد هذه المباحثات التي تجري على مستويين أن أي اتفاق على حل جزئي أو كلي للنزاع العربي الاسرائيلي سوف يقدم إلى كافة الاطراف المعنية به مصحوباً بأكبر الضمانات الأدبية والسياسية الممكنة[1] . وستوفر تلك

«١» يزيد دور كل من بريطانيا وفرنسا في هذه المحادثات من الضغط عليهما للالتزام بأيــة اتفاقية أميريكية روسية حول تحديد شحنات الاسلحة لدول الشرق الأوسط .

المحادثات امكانية استمرار الحوار حول تلك المسائل لسنوات عديدة آتية .

وليس هنـــاك من تعارض جذري بين المحادثات الثنائية والرباعية وبين سياسة الاتحاد السوفييتي الرامية الى استغلال النزاع العربي الاسرائيلي لزيادة النفوذ السوفييتي في المنطقـــة بصورة هادئة وصامتة ، والمحافظة عليه هناك. وسيؤكد تأييد السوفييت للعرب في تلك المحادثات ثانية ضرورة ارتباطهم بالاتحاد السوفييتي علىمستوى دبلوماسية الدول الاربع الكبرى. ولكن من المشكوك فيه أن يكون الاتحاد السوفييتي أكثر تفاؤلاً من خبراء الدول الغربية الكبرى إزاء إمكانات التوصل إلى تسوية كامـلة للنزاع الاقليمي في الشرق الاوسط ولو كان اشتراكه في تلك المحادثات مخلصاً وصادقاً .

ومن أهم العقبات التي ستواجه المحادثات بين الدول الكبرى مشكلة إصرار إسرائيل على الوصول إلى « حـــدود آمنة » وخاصة في المرتفعات السورية وفي الجزء الناتىء من الضفـــة الغربية وعلى حدود صحراء سيناء ، وذلك عندما تبدأ بسحب قواتها الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . كما ان مشكلة مدينة القدس ، وتقسيم مياه نهر الأردن ، والمحافظة على ميزان التسلح وعلاقته بالاستقرار في المنطقـــة ، وحرية مرور السفن الاسرائيلية عبر كل من مضائق خليج العقبة وقناة

السويس ، والمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل ، وانصاف اللاجئين الفلسطينيين العرب ، « وصيغة » التسوية النهائية ، ستبقى كلها عقبات كأداء في طريق التوصل إلى أية نهاية مرضية للمحادثات . وعلاوة على كل هذا وذاك ، فلا بد من التوصل إلى حل نهائي لأخطر المشاكل وأعقدها ألا وهي إزالة نظرة العرب إلى الوجود الاسرائيلي على أنـــه إغتصاب للأراضي العربية ، وشكوك الاسرائيليين وظنهم السيء بالعرب (١) . فبدون العثور على حل لهذه المشكلة فإنه من الصعب — إن لم يكن مستحيلاً — ضمان استمرار أية تسوية للـــنزاع العربي الاسرائيلي إطلاقاً (٢) .

ولا يملك كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة سوى قدرة محدودة جداً على اقناع دول الشرق الأوسط على قبول تسوية مع إسرائيل على أسس واضحة وصريحة . وقد رفضت إسرائيل فكرة محادثات الدول الأربع الكبرى قبل أن تبدأ . على حين فإن قبول المصريين بمبدأ « المقايضة بالجملة » لا يشكل سوى خطوة صغيرة في مضمار المساومات والمفاوضات . ولو أن هذا الأمر هو العقبة الوحيدة التي تقف في طريق التوصل

---

(١) هذه آراء المؤلف .

(٢) بدأت الصهيونية العالمية منذ أمد بعيد باستئصال الاتجاهات الفكرية في العالم العربي التي تدعو الى اقتلاع اسرائيل واسترداد الأراضي المغتصبة ، وأخذت تحارب كل من ينادي بالعمل الجدي المتزن لتحقيق ذلك . «المعرب»

إلى تفاهم بين الدول الكبرى حول أسس التسوية في الشرق الأوسط ، لكفى هذا إعاقة وتعقيداً . ومع أن مجال التفاهم بينها ضيق ومحدود ، فإنه - على الأقل - لا يزال مفتوحاً وسالكاً ، ولا يزال بإمكانها أن تتقاسم مسؤوليات الحد من خطر احتمال انغماسها في أية حرب تنشب مستقبلاً في الشرق الأوسط أو في أية مجابهة مباشرة بين بعضها بعضاً . وليس سهلاً أن تترك كل دولة كبرى أنانيتها ومصالحها الذاتية وتلتزم بسلوك متجرد ، وذلك لأن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لا يزال يحتفظ بنفوذ نسبي داخل بعض دول المنطقة. إلا أن امكانية تحديد مثل ذاك السلوك المتجرد لا تزال أكبر من امكانية التوصل إلى أية اتفاقات مع الحكومات المحلية حول مجموعة من الأهداف المحددة المبينة . ولذا فإن أول ما ينبغي فعله في هذا المجال هو « تحييد الصراع » وحصر المنافسة بين الدول الكبرى ضمن حدود معقولة وآمنة . وستساعد المحادثات الثنائية والرباعية واستقصائها لكافة امكانيات التوصل إلى تسوية ما ، على اضفاء صبغة « الشرعية » على أية تعهدات تتقدم بها واشنطن وموسكو بالابقاء على أنفسها خارج أية حرب اسرائيلية - عربية . ولكنه من الصعب تحقيق مثل هذه الخطوة ، وذلك لأنه في الوقت الذي يتساهل فيه الاتحاد السوفييتي إزاء أية هزيمة أخرى تحل بالعرب في ساحة المعركة فإن الولايات المتحدة لا يمكنها أبداً أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء أي تصور لهزيمة تحل بإسرائيل ، لاعتقادها أنها ستكون

هزيمة نهائية للكيان الاسرائيلي وقاضية عليه كلياً . ولقد وقفت الولايات المتحدة ضد إسرائيل أثناء حرب السويس عام ١٩٥٦ ، لأن الأخيرة لم تكن يومها مهددة باجتياح العرب لها ومعرضة للانقراض والفناء .

إن التوصل الى اتفاق — ولو كان صحيحاً — بين الدول الاربع الكبرى على وضع حد لسباق التسلح في المنطقة يعتبر من أفضل الخطى في مضمار التخفيف من حدة التوتر هناك ، ولكن لا تزال تعترض طريقه عقبات عدة ، منها الصعوبة التي تواجه كل دولة كبرى في تحديد « نوعية » التحكم بشحن السلاح الى صديقاتها من دول الشرق الاوسط . فلو أن أقصى المطالب كانت اشتراط « ضمان » بقاء إسرائيل ، فعلى الاتحاد السوفييتي أن يقبل إذن بالمحافظة على ميزان التسلح كماً وكيفاً بصورة يكفل قدرة إسرائيل على حماية نفسها . ولكن من المستحيل أن تقبل موسكو باتفاق كهذا ، وذلك لأنها ستخسر عندئذ نفوذها لدى العرب وتفضيلهم لها . ومع أن اتفاقاً كهذا لن يكون ذا نتائج فعالة ما لم تقبل به مصادر السلاح الاخرى ، ومنها الصين الشعبية وبعض دول أوروبا الغربية ، فإن مثل هذا الامر لن يشكل تهديداً خطيراً لاي اتفاق يتم التوصل اليه فعلاً بين الدول الاربع الكبرى على حظر شحن السلاح إلى دول الشرق الاوسط المتنازعة. ولكن تبقى هناك ، فوق كل ذلك ، مهمة عسيرة وشاقة ألا وهي

تحديد معنى « ميزان التسلح » بدقة وحذر ، وذلك بعد ما برهنت أحداث حرب حزيران ١٩٦٧ أن الاسلحه الفعّـــالة تشجع على المفاجأة والمباغتة وتزيد من مهارة طرف ضد آخر . والعلاقة بين المحافظة على «ميزان التسلح» و « الأمن المتبادل » علاقة صعبة ومعقدة وخاصة في منطقه الشرق الاوسط بالذات، هذا إن لم يَستَحِل تحديدها وتعريفها . كما أن اقتصار الدول الكبرى على شحن الاسلحة الدفاعية فقط الى دول المنطقة ، لن يكون سهل التحقيق إلا من خلال ضبط النفس المتبـادل وذلك بدلاً من الالتزام « باتفاق ما » ، ولو كان ضمنياً . فقد يعتبر السوفييت أن نشاطهم العسكري الحالي في مصر هو من باب « الدفاع » عن الاراضي المصرية ولحمايـة سلاح الطيران المصري . وبالمقابل ، فربما يقرر الرئيس بومبيدو الإفراج عن طائرات الميراج[١] الخمسين ، التي ابتاعتها إسرائيل من فرنسا قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ودفعت ثمنها، دون المبالاة بالدوافع الكامنة وراء اجراء كهذا .

واتفـــاق الدول الاربع الكبرى على إبعاد شبح الاسلحة النووية عن النزاع العربي — الاسرائيلي قد سهل من انعقـــاد المحادثات بينهـا والتئام شملها . سوى أن خطر انزلاق أية حرب تنشب في الشرق الاوسط الى مجابهة نووية بين الدول

«٢» من طراز ميراج — ٥ القاذفة المقاتلة .

الكبرى لا يزال قائماً ، بالرغم من بذل الاخيرة جهوداً فائقة لتجنب ذلـــك وتفاديه . فدخول الاسلحة النووية ساحه الصراع سينطوي على مضاعفات ومآزق جديدة لمحادثات السلام ، وسيفرض على كل من موسكو وواشنطن أن تبذلا جهوداً دبلوماسية ضخمة للضغط على الطرف الذي سيملك أية أسلحة نووية قبل غيره في الشرق الأوسط. ومهما يكن ، فإن احتمال امتلاك اسرائيل لأية أسلحة نووية (وإن كان لا يزال بعيداً) سوف يخلق عاملاً مثيراً جديداً يدفع الى التخفيف من حدة النزاع في المنطقة (وذلك لبروز عامل الردع النووي) .

وفيما عدا كل ما ذكر آنفاً ، فليس هناك سوى أمل قليل في توصل الدول الكبرى الى اتفاق حول الخطوط العريضة لأية تسوية جزئية للـــنزاع العربي - الاسرائيلي ، على غرار قرار مجلس الأمن الدولي الصادر عام ١٩٦٧ ، والتي ستضع دول المنطقة نفسها على أول الطريق الموصل إلى تسوية متدرجة تلعب فيها المبادأة دورها، ولو استغرق ذلك سنوات عديدة[١]. وستحد الدول الكبرى من رغبات دول منطقة الشرق الأوسط في إلقاء مسؤولية حل خلافاتها على الدول خارج المنطقـــة ، وذلك بعدما تستنفذ الأولى كل طاقاتها في محاولة التوصل الى

«١» لقد أدرك الفدائيون الفلسطينيون ذلك فقرروا الوقوف ضد أية تسوية سلمية جزئية للصراع مع اسرائيل مثل ما يسمى « ببادرة روجرز للسلام » وذلك لعلمهم بأن أية تسوية جزئية ستوصل بالتأكيد الى تسوية نهائية ولكنها متدرجة . « المعرب »

تسوية للنزاع هناك . ومن المحتمل أن يدفع التفاهم الروسي — الاميريكي كلتا الدولتين العملاقتين إلى التحرر من قيود أصدقائهما من دول الشرق الأوسط ومن خطر الانغماس في حرب محلية أو توتر متصاعد نتيجة أعمال إرهابية فردية ، وستجد القوى المحلية نفسها مدفوعة في ظروف كهذه إلى البحث بجدية أكثر عن حل لنزاعاتها بنفسها [1] . وفعـــلاً فإن التوصل إلى أية تسوية نهائية للنزاع العربي الاسرائيلي لا يمكن تحقيقه إلا إذا تُركت القوى المحلية في المنطقة وشأنها للبحث عن حل لمشكلتها وللمصاعب الجمة المرتبطة بها والتي تقف عقبات كأداء في طريق حلها . وسيكون الاتحاد السوفييتي ملزماً بداهةً بالتفكير في حل يخفف من خطر تصاعد الأزمة وتطورها الى حرب رابعة تهدد مصالحه ومركزه القوي في مصر .

ومن الصعب رفض تلك المحادثات الثنائية والرباعية الجارية بين الدول الكبرى أو الاستخفاف بها، على اعتبار أن مشاركة الاتحاد السوفييتي فيها لا تعدو كونها وسيلة من الوسائل التي يستخدمها للمحافظة على التوازن بين أهدافه المتضاربة ، وأنها تمنحه فرصة ليستجمع أنفاسه فيها ، دون أن يكون عنده الرغبة القوية في الوصول إلى تسوية حقيقية للــنزاع العربي

«١» والحقيقة أن الحل الوحيد هو الحرب واسترجاع حقوق العرب .
« المعرب »

الإسرائيلي . ولا بد لكل دولة كبرى تشترك في تلك المحادثات من تقديم وعد باحترامها ، ولو كان ذلك بشكل عبارات وتصريحات ، ليضفي عليها طابع « النجاح » . ويبقى خطر انهيار المحادثات قائماً ، وذلك نتيجة سوء تقدير واضح ترتكبه موسكو ويقوي رغبة تجديد الحرب عند الدول العربية الصديقة للاتحاد السوفييتي . إلا أن ظهور خطر كهذا سيكون مدعاة لتعزيز الرغبة في استمرار المحادثات وعدم انقطاعها .

وليست دول منطقة الشرق الاوسط غافلة عن الفرص التي توفرها المحادثات الثنائية والرباعية للتأثير على دبلوماسية الدول الكبرى نفسها . فقصف المدفعية المصرية للمواقع الإسرائيلية على الضفة الشرقية لقناة السويس وهجمات رجال الكوماندس وإغاراتهم على الجنود الاسرائيليين هناك – على سبيل المثال – تهدف الى البرهان على صحة الفرضية المصرية القائلة باستحالة عودة الهدوء والاستقرار إلى المنطقة ما دامت اسرائيل متمركزة على إحدى ضفاف القناة . وفي المقابل ، كان الرد الاسرائيلي على النار بالمثل محاولة لاقناع كل من موسكو وواشنطن أن إسرائيل لن تستجيب إلى أي ضغط عليها يجبرها أن تقبل بتسوية لا تنسجم ومصالحها [١] .

«١» من المؤكد ، ان الانتخابات الاسرائيلية « تشرين الأول اكتوبر ١٩٦٩ » قد أظهرت الحاجة الى موقف صلب تجاه كل من العرب وروسيا وأميركا ، بغض النظر عن الأهداف الاسرائيلية البعيدة المدى .

ومهما يكن ، فإن كلا من السياسة المصرية والاسرائيلية الآنفة الذكر لن تؤدي إلا إلى زيادة حدة التوتر واحتمال نشوب حرب رابعة .

ومن المؤكد أن محادثات الدول الكبرى ستزيد بحد ذاتها من الضغط على الاتحاد السوفييتي للوصول الى أقل قدر ممكن من النجاح ضمن إطار المحادثات نفسها . وهناك عوامل عدة تكمن –الى حد كبير– في هذا النشاط الدبلوماسي ، وتـُظهر الاتحاد السوفييتي وكأنه اتخذ قراراً واضحاً بمنع نشوب أية حرب جديدة بين العرب وإسرائيل ، أو أنه قد دخل المحادثات دون أن يملك أي تقييم مُسبق لمفاجآتها ومداخلاتها . وإذا أخذنا بعين الاعتبار احتمالات نجاح المحادثات، فعلى الاتحاد السوفييتي عندئذ أن يدرك واجبه في إقناع الدول الصديقة له (ومنها سورية التي لا تزال ترفض القبول بقرار الامم المتحدة ومحادثات الدول الكبرى) أنه يبذل كل ما في وسعه للمحافظة على مصالح العرب بنية طيبة وصادقة . وتعتبر مثل هذه الخطوة أساسية جداً للاتحاد السوفييتي إن كان راغباً في دخول المحادثات دون أن يفقد أثناؤها مركزه السياسي في العالم العربي كما هو الحال مثلاً في سورية . وتعني هذه الخطوة أيضاً أن الاتحاد السوفييتي سيحاول إلقاء بعض من أعبائه على كاهل واشنطن ، وبالتالي على كاهل إسرائيل ، مع علمه بعدم قدرة الولايات المتحدة على ممارسة سوى ضغط ضئيل على إسرائيل

لقبول تسوية لا تضمن مصالح الاخيرة الاساسية . وسيربح الاتحاد السوفييتي الكثير نتيجة جهوده تلك ، وذلك للضعف النسبي في مركز العرب الديبلوماسي ، ولكن إسرائيل هي الطرف الذي ينبغي عليـــه أن يقدم تنازلات رئيسية حتى تتغير الحـــالة الراهنة وتنفسح الازمة . غير أن أي مجهود سوفييتي يُظهر ضآلة الضغط الاميركي على إسرائيل وضعفه (إذا مـــا انتهت المحادثات إلى مثل هذا) سيعرض نفوذ الاتحـــاد السوفييتي داخل الدول العربية الى هزة وخطر . فاعتقاد العرب أن الولايات المتحدة هي التي تملك القدرة دون غيرهـــا على الضغط على اسرائيل لتقدم تنازلات رئيسية سيضعف ولا شك من مركز السوفييت أمام العرب ويكشف عن عجزهم عن الضغط على الولايات المتحدة لتفعل ذلك .

وعلى الاتحاد السوفييتي أن يوفق في هذه المحادثات بـــين ورطته في الشرق الأوسط ومصالحه العالمية الأخرى. فالمحادثات ستفرض عليه للمرة الأولى . إما تحديد تلك المصالح بوضوح وجلاء وتقرير رغبته بتحقيق نوع من التعاون مع الولايات المتحدة التي لا يزال لها علاقات واسعة مع الدول العربية ، وإما إبقاء سياسته مجزأة ومتناقضة. ومهما يكن فان موسكو لن تتمكن من تحقيق أي تعاون مع واشنطن إلا على حساب بعض الدول العربية والمنظمات الفدائية، التي لا تزال ترى ضروره إزالة الوجود الاسرائيلي كلياً وتحرير الأراضي العربية كلهـــا

دون الاكتفاء بإزالة آثار العدوان[1] .

ولن يكون الاتحاد السوفيتي متكافئاً مع الولايات المتحدة عند اشتراكه في تلك المحادثات. فالاميريكيون يتبنون مواقف منسجمة مع مصالح إسرائيل بصورة رئيسية ومصالح بعض الدول العربية التي يرغبون في المحافظة على نفوذهم فيها مثل الاردن ... ولكن الاتحاد السوفييتي لا يستطيع اتخاذ موقف واحد في سياسته داخـــل المحادثات، يُرضي الدول العربية كلها ويبقي علاقاته جيدة معها ، إلا إذا حدّد موقفه من إسرائيل وأميريكا بأقسى العبـــارات وأصلبها . وسيقلل أي موقف كهذا من امكانية نجاح المحادثات ولو نجاحاً جزئياً ، وسيكون متناقضاً تناقضاً واضحاً مع طبيعة الدبلوماسية السوفيتية المعتدلة في الشرق

«١» ان أي اعتراف أو صلح او تسوية جزئية أو كلية مع اسرائيل لن تعني بأي حال من الاحوال سوى انهزام العرب في معركتهم ضد الاستعمار .
لقد اعتبر العرب أن الاستعمار قد انسحب من الدول العربية ليتجسد ثانية في دولة اسرائيل ، ولهذا فان أي صيغـــة تسوية مع اسرائيل لن تعني سوى تكريس الوجود الاستعماري ، وأن كل نضال العرب ضده قد باء بالفشل ، بالرغم من كل الجعجعة والتبرير اللذين لا يزال العرب يسمعونها من بعض الزعماء.
لقد انسحب الاستعمار عسكرياً من العالم العربي ليعود الآن بشكل آخر ألا وهو تخدير العرب وإقناعهم بالتسليم بالوجود الاسرائيلي، سواء عن طريق القبول بقرار التقسيم « ١٩٤٨ » أم بترك مضائق خليج العقبة مفتوحة عشر سنوات « ١٩٥٦ — ١٩٦٧ » أم بالقبول بمبادرة روجرز للسلام وبمحادثات يارينغ للتسليم . « المعرب »

الأوسط ، التي التزمت بها موسكو منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

ووجود علاقة بين هذه المحادثات والمسائل الاخرى المعلقة بين الدولتين العملاقتين، تزيد اشتراك السوفييت في المحادثات الثنائيــة والرباعية تعقيداً . فهناك تأثير متبادل بين مشكلة الشرق الاوسط ومفاوضات تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، ولكنه لا يزال مبهماً وغامضاً . ولم يحدد الرئيس نيكسون بعد ماذا يعني «بالحاجة إلى احراز تقدم ما في محادثات مستقلة وواقعية مع الاتحــاد السوفييتي حول الشرق الاوسط، حتى تكون بمثابة احتمالات حسنة لنجاح المفاوضات حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية» ، فضلاً عن عدم توفر أي فهم واضح لموقف السوفييت من المشكلة الاولى . ومهما يكن ، فمــن الضروري المحافظة على استمرار المحادثات حول الشرق الاوسط وتجنب انهيارها[1] ، طالما أنها بدأت ، وذلك لتوفير مناخ دبلوماسي أساسي لتأمين أي تقدم في مفاوضات تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

«١» نددت الحكومة السورية والمنظمات الفدائية والحكومة السعودية بهذه المحادثات واعتبرتها تآمراً على المشكلة الفلسطينية .

وقـــد أضفى دخول الولايات المتحدة في مباحثات مع الاتحاد السوفييتي حول الشرق الاوسط طابعـــاً شرعياً على وجوده هنـــاك . كما أن التوصل الى أية اتفاقية بينهما بهذا الخصوص – مهما كان شكلها ولونها – سوف تكون بمثابـــة قبول ضمني آخر للوجود السوفييتي في منطقة الشرق الاوسط، وهذا ما يخشاه أكثر المراقبين الغربيين ويتهربون من القبول به. وبالمقابل ، فـــإن هذه المباحثات نفسها سوف تتمخض عن اعتراف سوفييتي ضمني بأن الوجود الاميريكي بكل ما له من نشاطات ومداخلات « كوجود امبريالي » قد أصبح وجوداً شرعياً في المنطقة لا اعتراض عليـــه ولا دعوة لثورة ضده بعد اليوم .

وأخيرا ، فإن المحادثات الجارية بين الدول الكبرى حول الشرق الاوسط سوف تعقد النزاع القائم بين الاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية التي ستستغل مفاوضات تحديد الاسلحـــة الاستراتيجية ، ومحادثات الشرق الاوسط ، لتحرز مكاسب دبلوماسية جديدة داخل نطاق العالم الشيوعي وذلك عن طريق اتهامها لموسكو بالتخاذل والضعف تجاه ما تراه الصين بأنه « امبريالية غربية » . وعلى الاتحاد السوفييتي ، في حالة كهذه أن يقرر فيما إذا كان يريد أن يأخذ بعين الاعتبار مثل هذه

الملاحظات أم أنه سيغض طرفه عنها . ومن ناحية أخرى ، فإن تفاقم حدة النزاع على الحدود السوفييتية الصينية قد زاد من دوافع موسكو للتخفيف من أعباء تورطهـا في مناطق أخرى من العالم . كما أن محادثاتها مع واشنطن حول الشرق الاوسط سوف تخفف من أخطار انغماس السوفييت في مجابهة هناك تتزامن مع تلك التي ربما تقع في الشرق الاقصى وعلى الحدود الصينية — السوفييتية .

الفصل السابع

خاتمة الباب الاول

أثر السياسة السوفييتية على العلاقات بين دول منطقة الشرق الاوسط

لقد بدّل انغماس الاتحاد السوفييتي في الشؤون السياسية للنزاع العربي الاسرائيلي لاكثر من أربعة عشر عاماً من مركزه في الشرق الاوسط ، ففدا قوة رئيسية هناك بعد ما كان مجرد مراقب للأحداث أثناء، وبعد ، الايام الاخيرة للاستعمار الفرنسي والبريطاني . ولم يعد مستبعداً أن يصبح قوة خارجية مسيطرة على المنطقة – أو جزء منها – في المستقبل ، وذلك بعد ما أحرزت موسكو نفوذاً واسعاً لها داخل العالم العربي في نطاق تطورات النزاع العربي – الاسرائيلي . فقد أضحت

عدة دول عربية مرتبطة بالمساعدات العسكرية والاقتصادية السوفيتية ، كما أن الوجود العسكري السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط وآلاف الخبراء العسكريين الروس في مصر يحملان النفوذ الروسي أكثر تغلغلاً وقوة . غير أن الغموض والابهام لا يزالان يسيطران على مدى إحكام موسكو لقبضتها على بعض الانظمة العربية وعلى مجريات الاحداث داخل بلادها . فقد زاد الوجود السوفييتي في الشرق الاوسط من مسؤوليات موسكو دون أن يزيد -بالضرورة- من قوة نفوذها واتساع سلطتها[1] . وأوضحت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أن النشاطات السوفييتية داخل بعض الدول العربية المجابهة لإسرائيل قد تنطوي على خطر الانزلاق إلى صدام مباشر بين موسكو وواشنطن . ومع أن خطراً كهذا لا يزال محدوداً وضئيلاً ، فمن الخطأ إغفاله والتغاضي عنه وخصوصاً في هذه الحقبة الجديدة من الحذر والاحتراس في العلاقات بين الدولتين العملاقتين .

وباختصار، فقد بدأت نواحي عدة من السياسة السوفييتية في منطقة النزاع من الشرق الأوسط تظهر متضاربة مع بعضها بعضاً ، مثيرة بهذا سلسلة من المآزق والمشاكل . فقد نجد أنه في الوقت الذي - ربما - تتمكن فيه موسكو من احراز

---

(١) يعني التحكم بالنزاع العربي الاسرائيلي .

نفوذ أكبر داخل إحدى الدول العربية ، فإنها تفعل ذلك على حساب ظهورها بمظهر «الكلب الذي يُحركه ذَنَبُ العرب».
وكلما حاولت موسكو أن تُضيّق من شقة الخلاف العربي – الاسرائيلي لجعل علاقاتها مع واشنطن أكثر هدوءاً واستقراراً ، كلما تَعرضَ مركزها داخل الدول العربية إلى هزّة وخطر . غير أن موسكو ليست غافلة عن الحقيقة المؤلمة وهي أن العرب لن يشعروا ، حال انتهاء نزاعهم مع إسرائيل إلى تسوية ما ، بأية حاجة لأن يُولّوا وجوههم شطر الكرملين للحصول على السلاح والتأييد الدبلوماسي . وقد كان الاتحاد السوفييتي سابقاً يناصر أهداف الفدائيين العرب ويدافع عنها ، ولكنه أدرك مؤخراً أن لفعله هذا محاذير وأخطار لن تزيد إلا من احتمال نشوب حرب جديدة في المنطقة ووقوع اصطدام مع الولايات المتحدة . ويخشى الاتحاد السوفييتي أنه إن سحب تأييده للفدائيين ، الذين يَلقون دعماً قوياً من الدول العربية التي تعتبر بقياسهم « محافظة » ، فإن الباب سيترك مفتوحاً على مصراعيه أمام الصينيين ليلجوه مع غيرهم من القوى العالمية المتطرفة ويحلوا محله في المنطقة .

وربما يجد الاتحاد السوفييتي أن المنطقة العربية من الشرق الأوسط ليست أكثر القواعد أمناً وضمانة لينطلق منها لتحقيق أطماعه وآماله خارج حدوده الاقليمية . فقيام أي انقلاب ضد نظام الثورة في مصر يمكن أن يشكل تهديداً لمركزه في وسط

خطوط مواصلات الشرق الأوسط بنفس القـــدر الذي فتح انقلاب ليبيا (في ايلول سبتمبر ١٩٦٩) المجال أمامه لمزيد من التغلغل والتسلل [١] . ولا يشكل النزاع العربي-الاسرائيلي أي مناخ مناسب لنشوء علاقات طبيعية وعادية بين السوفييت والدول العربية في الشرق الأوسط ، وذلك بعدمـا أضحى يتطلب من السوفييت تقديم التزامات وارتباطـــات لدعم الأهداف العربية بصورة تجعـــل إمكانية اتخاذ الروس لأي موطىء قدم لهم داخل العالم العربي محفوفة بالمصاعب والمتاعب.

ولأول مرة منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، تسعى موسكو جاهدة لفهم مختلف الوسائل التي يمكنها بهـــا وضع العناصر المتنـــافرة لسياستها في الشرق الأوسط في صورة متناسقة مع بعضها بعضاً . غير ان هذا لا يعني أن السوفييت قد تخلوا عن أي من آمالهم وأطماعهم في المنطقـــة ، وهم لا يزالون واقفين عند مفترق طرق :

● هل يحررون الشرق الأوسط من بقايا الوجود الغربي « الامبريالي » ؟

---

(١) ومهما يكن ، فقد اتخـــذت حكومة ليبيا (١٩٦٩ – ١٩٧٠) اجراءات تحد من أطماع السوفييت في أراضيها وبترولها بنفس القدر التي حدت به من أطماع الغرب ووجوده هناك . (المعرب)

● أم يستغلون الفرص السانحـــة لمزيد من التغلغل والتسلل ؟

● أم يبدؤون تسللهم إلى بقية أرجاء العالم منطلقين من منطقة الشرق الأوسط حيث تلتقي القارات والمحيطات ؟!

ومهما يكن فالسوفييت مدركون بأن سياساتهم الانتهازية في المنطقة العربية من الشرق الأوسط يجب أن تكون متوافقة مع أهدافهم في تحسين علاقاتهم مع الولايات المتحدة لتجنب أية مجابهة عسكرية محفوفة بالأخطار معها ، والتي ربما تحدث في ظروف يصعب تقديرها بدقة وتقييمها بانتظام . وليس واضحاً بعدُ إنْ كان أمراً كهذا سيشكل أساساً لسياسة سوفييتية منسجمة ومتناسقة . فنماذج السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط كله — من الخليج العربي حتى السودان — لا تصلح أبداً لكي تشكل سياسة واحدة فريدة . ومع كل هـــذا ، فقد أوضح الاتحاد السوفييتي مقدماً أن النزاع العربي الاسرائيلي لا يزال ينطوي على امكانية توريطة في مجـــابهة مباشرة مع الولايات المتحدة ، ولهـــذا فقد قام في نهاية عام ١٩٦٨ بالاشتراك مع الدول الكبرى الأخرى بنشاط دبلوماسي كثيف إلى حد لم تشهد له موسكو من قبل مثيلاً ، وكان يهدف منه بصورة رئيسية ، إيجاد تسوية مـــا لأزمة الشرق الأوسط .

غير أن النشاط هذا لا يشكل بحد ذاته أي تغيير حاسم ونهائي للسياسة السوفيتية أو لدورها الذي تريد أن تلعبه هناك . إلا أن المناورات التكتيكية غالباً ما تتطور الى تغييرات وتبديلات استراتيجية عميقة .

ومهما يكن ، فإن محادثات الدول الكبرى حول الشرق الاوسط ستضغط على الاتحاد السوفييتي للتوصل إلى إيجاد تسوية لمشاكل المنطقة دون اغفال ارتباطاته معها ومصالحه فيها . ولهذا فان اعتماد موسكو لسياسة محدّدة تجاه النزاع العربي الإسرائيلي أمر ذو أهمية رئيسية وأساسية . ويبدو أن الروس يحاولون التوصل إلى سياسة كهذه للمنطقة من خلال تجارب غير نهائية ، وتضم كافة أجزائها معاً للمرة الاولى . فهم لا يحاولون ربط انتهاز فرص التغلغل في العالم العربي مع أخطار المجابهة مع الولايات المتحدة فحسب ، بل إنهم يربطونها أيضاً بالتزاماتهم تجاه بقية أرجاء العالم ، آخذين بعين الاعتبار ضرورة تهدئة سباق اقتناء الاسلحة الاستراتيجية ، والتخفيف منه ، وضرورة توطيد مركزهم في أوروبا الشرقية وصمودهم ضد قوة الصين المتطورة ونفوذها المتزايد .

إن ارتباطات الاتحاد السوفييتي مع بعض دول الشرق

الاوسط أمر واقعي لا مجال لإنكاره أو التقليل من شأنه ، فضلاً عن أنها في تزايد واتساع . ولكن تورطه هناك أمر لا يقل عن سابقه واقعاً وحقيقة . وسوف تحدد الطريقة التي سيتبعها السوفييت في التخلص من مأزقهم والإفلات من ورطتهم هناك، طراز العلاقات بين الدول الواقعة داخل منطقة الشرق الاوسط لاعوام طويلة قادمة [1] .

---

(١) يعني هذا أن شكل السياسة السوفيتية هو الذي سيحدد موقف السوفييت من العرب وحقوقهم المغتصبة في فلسطين ، وبالتالي سيحدد حقيقة النوايا السوفيتية تجاه شعب فلسطين المشرد . (المعرب)

المصادر وأرقامها ـ الباب الأول

1 – Walter Laqueur, (The Soviet Union and the Middle East (London : Rout ledge and Kegan Poul, 1950) .

2 – Peter Mansfield, « Nasser's Egypt » (Harmondsworth : Penguin Books (New ed.) 1969) .

3 – « Us and USSR : Aid to Developing Countries » by Leo Tansky (New York : Praeger, 1967) .

4 – F. Kasemzadeh, « Russia in the Middle East » in « Russian Foreign Policy » (New Haven : Yale University Press, 1962) , P. 520.

5 – Miles Copelad, a Game of Nafions (London, 1969).

6 – Middle East in Revolution by Lord H. Trevelyan (London, 1970).

الباب الثاني

الفصل الأول

تمهيد

صحيح أن الصراع العربي – الاسرائيلي لعب دور العامل المباشر في حركية السياسة السوفييتية الممتدة الجوانب في منطقـــة الشرق الأوسط ، لكن الصحيح اكثر أن اهتمام الاتحاد السوفييتي الدائم بايجاد حدود آمنـــة له ، من جهة ، وشراهيته التليدة الى الثروة البترولية الكامنة في الشرق الأوسط ، من جهة ثانية ، يمكنهما ، كهاجسين قديمين ، أن يشكلا ضمانـــة تؤكد أن السوفييت سيصبحون ان عاجلاً أم

آجلا ، قوة لا يستهان بها في المنطقة ، سواء وجدت إسرائيل أم لا. لذلك، فلن تؤثر مضاعفات الصراع العربي- الاسرائيلي على أسس السياسة السوفييتية ، خـــلال السنوات القادمة ، أكثر من التأثير الذي ستعكسه مضاعفات أحداث منطقة « الحزام الشمالي » ، الممتدة من تركيا حتى الباكستان ، التي تحد الاتحـــاد السوفييتي جنوباً ، أو حتى اكثر من تأثيرات التطورات المرتقبة في الخليج العربي ، والبلدان المتاخمة له جنوبـــاً .

ولعل ليس من دليل أوضح على الأهمية البالغة التي تعتمل في قواعد السياسة السوفييتية إزاء منطقة «الحزام الشمالي»، من انتهاج الكرملين سياسة أقل ماتوصف به بالحذر الحصيف والاحتراس الحكيم ، اذا ما قارنا هذا النهج مع نهج السياسة السوفييتية حيـــال النزاع العربي – الاسرائيلي . ولا شك أن سياسة الكرملين ، على صعيد الشرق الاوسط ونحو تركيا ، تعتبر ابرز مثـــال على المنهج الحصيف الحكيم . فالحقيقة أن وضع تركيا ، بالنسبة للسوفييت ، وضع فريد من نوعه ، لعوامل شتى، ابرزها عضوية تركيا في منظمة معاهدة شمال الاطلسي، بالاضافة الى أن النزاع القبرصي أحرج الحكومة السوفيتية وشغلها ، ففضح حقيقة موقفها .

وبقدر ما يكشف تاريخُ العلاقات التركية – السوفييتية المواقفَ السوفييتية من حلف الاطلسي والولايات المتحـدة ،

يزيح في الوقت نفسه، الكثير من الاستار عن سياسة الكرملين في الشرق الاوسط . ولم تتأثر العلاقات السوفييتية - التركية، رغم عقدة الاتحاد السوفييتي المزمنة في حساسيته إزاء أوضاع حدوده وأمنها مع تركيـــا ، بالعامل الآخر وهو الاهتمام السوفييتي المتزايد ببترول الشرق الاوسط ، ذلك العامل الذي تُنبي ظواهر الاحداث عن تطبع قواعد السياسة السوفييتية بمؤثراته ، مستقبلاً ، في تعاملها مع البلاد الواقعة الى شرقي تركيا وجنوبها .

ويختلف ، طبعـاً ، موقف الاتحاد السوفييتي من ايران . فالحقيقة، أن اهتمام السوفييت بمسألة ضمان أمن حدودهم مع ايران ، يرتبط بوضوح تام حتى التلاحم باهتمامهم المحتمل بمصادر البترول الايراني . هـــذا بالاضافة الى تأثير مخلفات التدخل الروسي القيصري النشيط في ايران الذي يرجع تاريخه الى مـا قبل قيام الثورة البلشفية . ولعل نتيجة الحساسية التي ورثها الحكم السوفييتي من ذاك التدخل ، تفسر موقف السوفييت مـــن مبادرة ايران في عامي ١٩٥٨و ١٩٥٩ الى تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة ؛ وكان موقفهم هذا اكثر عـــداء من موقفهم من مبادرة كل من تركيا والباكستان ، على الصعيد ذاته . فقد هددت موسكو ، إذ ذاك ، باحيـــاء اتفاقية ١٩٢١ ، التي تقضي بحق السوفييت احتلال بعض الاراضي

الايرانية ، اذا غدا أمن الاتحاد السوفييتي مهدداً[1]. ولم تـكلل بالنجاح المفاوضات التي جرت ، وقتهـا ، لعقد معاهدة عدم اعتداء بين ايران والاتحاد السوفييتي . وعاد الكرملين ، بعد ذلك بسنتين ، إبان أزمة برلين سنة ١٩٦١ ، يطالب ايران بالانسحاب من حلف بغداد . وانعكس التقـارب السوفييتي الاميركي ، الذي أعقب أزمة الصواريخ في كوبا ، على السياسة السوفييتية حيال كل من ايران وتركيا . فلم تنته سنة ١٩٦٢، إلا وقد بدأت العلاقات السوفييتية مع ايران تتحسن ، خاصة بعد ما أكدت حكومة الشاه بأنها لن تسمح باقامة أية قواعد أجنبية للصواريخ على اراضيها . واستمر تحسن العلاقات بين البلدين منذ ذاك الحين . أما على صعيدي السياسة والتجارة ، فقد طرأ تحول في العلاقات الايرانية – السوفييتية خـــلال الستينات ، بفضل المصلحة الوطنية التي آثرها كلا الطرفين ، بالاضافة الى الانفتاح العقائدي والتحلل من التحالفات السابقة. ولقد تم هذا التقدم في العلاقات الايرانية -السوفييتية ، سواء أكان سبباً أم نتيجة ، في الوقت الذي تواصل ايران طريق لا مبالاتها

---

(١) لقد أهمل الروس في مجال تهديدهم بتنفيذ معاهدة ١٩٢١ الإشارة الى تبادل الذكرات التي حددت مجالها وضيقت منه . وكانوا بهذا يحاولون توسيعها حتى تشمل العلاقات الجديدة بين ايران والولايات المتحدة .

بحلف السنتو (بغداد) وبتحالفها مع الولايات المتحدة[1] .

والواقع ، فإنه لا يمكننا مقارنة الخطر الناجم على مصالح الغرب في الشرق الأوسط، نتيجة تحسن العلاقات السوفييتية - الايرانية، بخطر تحسن العلاقات التركية - السوفييتية المطرد. وثمة حقيقة من الخطر تجاهلها ، وهي أنه كلما شعر الاتحاد السوفييتي باستقرار أمن حدوده الجنوبية مع تركيا وايران كلما تدنت حاجته الى توطيد أواصر علاقاتـــه بالدول العربية المتطرفة ، جنوبي تركيا وايران . وهي الحاجة التي يسعى الى توفيرها لموازنة أخطار تركيا وايران وتهديداتها له[2] . ومن الضروري ، في أية حال ، أن يدخل في حسابات ردود

---

(١) بعـــد انسحاب العراق من حلف بغداد في آذار مارس ١٩٥٩ ، تبدل اسم الحلف الى « منظمة المعاهدة المركزية ، سنتو » التي كانت فيها كل من بريطانيا وايران وتركيـــا والباكستان أعضاء كاملين ، في حين ظلت الولايات المتحدة عضواً مساهماً في لجان الحلف العسكرية والاقتصادية وفي لجنة مقاومـــة النشاط الهدام . إلا أن الولايات المتحدة عقدت معاهدات دفاع ثنائية مع الدول الآسيوية الاعضاء في السنتو وذلك في الخامس من آذار مارس ١٩٥٩ .

(٢) من هنا تظهر أهمية السوفييت على جعل سوريا شيوعية وذلك بغية تهديد مؤخرة تركيا التي هي في خط الدفاع الأول لحلف الأطلسي ، وقد دفع هـــذا الولايات المتحدة عام ١٩٥٨ الى حث الرئيس عبد الناصر على الاتحاد مع سوريا حتى لا تسقط الاخيرة في يـــد الشيوعيين . راجع كتاب « لعبة الامم » لمايلز كوبلاند ، الفصل العاشر . (المعرب)

الفعل الغربية على المواقف السوفيتية تجاه ايران ، مستقبلاً ، عاملان جديدان ، لكنهما مهمين جداً :

أولاً - يبدو الاتحاد السوفييتي، خلال المنظور من السنوات القليلة القادمة ، وكأنه بحاجة الى استيراد متزايـــد لمصادر الطاقة ومواردها ، لا سيما من بلدان الشرق الاوسط .

ثانياً - يخطط الاتحاد السوفييتي لجعل ايران والخليج العربي أيضاً ، أداة وصل وربط ، لتوسيع تجارته ونفوذه ، باتجاه الشرق ، حتى شبه القارة الهندية .

ونستطيع أن نحكم على سرعـــة التغيير من خلال حقائق التطور الذي شهدته السنوات القليلة الماضية ، حيث لم يكن الغربيون يبالون بضغوط ذلك التطور، على اعتبار انه لم يكن يُنبيء عن أنه تبديل جذري في السياسة السوفيتية، علاوة عن أن الوجود البريطاني كان ضامناً استقرار منطقة الخليج العربي. ولكن حكومة العمال في بريطانيا ، أعلنت في كانون الثاني ١٩٦٨ ، عن قرارها بالانسحاب من الخليج العربي قبل نهاية ١٩٧١ ، ليُترك الخليج العربي دون اي وجود عسكري لدولة كبرى ، لأول مرة[١]. وكان قرار حكومة العمال البريطانية هذا مثارَ

---

(١) تحتفظ بريطانيا في منطقة الخليج بحوالي ستة آلاف جندي ، ثلاثة آلاف وخمسمائة في البحرين وألفين وخمسمائة في الشارقة، وذلك منذ استقلال=

تساؤلات وتكهنات كثيرة ، فطرح على بساط البحث مستقبل التطورات السياسية المتوقعة لمنطقة الخليج ، طافياً منها على السطح :

أولاً – هل يغري الانسحابُ البريطاني من الخليج الاتحادَ السوفييتي للتحرك ضد مصالح الغرب البترولية بالمنطقة ؟

ثانياً – هل تدخل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في سباق استراتيجي للسيطرة على الخليج العربي ؟

والحقيقة أن ما سيحدث، في خضم كل هذه القضايا المعلقة لبترول الخليج وطرقاته البرية ، ليس أقل أهمية ، بالنسبة للعلاقات الاميركية – السوفيتية ولمصالح الغرب عامة في الشرق الاوسط ، من الصراع العربي – الاسرائيلي ذاته .

= اليمن الجنوبية في عام ١٩٦٧ .وتبلغ نفقات هذه القوات حوالي ١٢ مليون جنيهاً استرلينياً سنوياً ، وتختلف التزاماتها تجاه دول الخليج – وذلك ابتداء من كانون الثاني يناير ١٩٦٨ – بحسب الدولة ذاتها ، إلا أنها تشمل بالتأكيد كلاً من البحرين وقطر والكويت والإمارات المتصالحة ومسقط وعمان . وقد صرح وزير الدفاع البريطاني في مجلس العموم في ١٨ كانون الأول دیسمبر ١٩٦٨ أن الحكومة البريطانية لا تنوي الاحتفاظ بأية التزامات في تلك البقعة من العالم بعد رحيلها . وستكون القوات البريطانية قد أتمت انسحابها حقاً قبل منتصف السبعينات وذلك بناء لقرار سابق (قبل تصريح الوزير آنفاً) .

الفصل الثاني

حاجة الاتحاد السوفييتي الى البترول

يعتبر بترول الشرق الأوسط أكبر مشاكل المنطقة «عالمية» إذ يقدر احتياطيه بما ينوف عن الثماني والخمسين بالمائة من مجموع احتياطي بترول العالم المعروف . كما يعتبر استمرار تدفقه ، دون انقطاع ، باسعار معقولة ، من أهم مشاكل مستقبل القوى الصناعية في كل من دول غربي اوروبا وشرقيها ، بالاضافة الى القوى الصناعية في اليابان وشبه القارة الهندية ، وربما أيضاً ، الولايات المتحدة ذاتها ، رغم كل ما تملكه هذه من احتياطي ضخم لهذه المادة[1]. وحينما يكرس السوفييت اهتمامهم ببترول

---

(١) بلغت صادرات النفط من دول الشرق الاوسط الى الدول الصناعية في النصف الاول من عام ١٩٦٨ النسب التالية : =

الشرق الأوسط ، ويضمنوا ترسيخ نفوذهم في المنطقة ،سيكون البترول شغلهم الشاغل، وسيتبين بكل وضوح، انهم لن يتخلوا عن المنطقة ، كما لن يفرطوا بثروتها البترولية .

والواقع انها ليست المرة الاولى التي يسعى الاتحاد السوفييتي الى تحقيقها في المنطقة . فقد اشترط الأخير في معاهدة ١٩٢١ ، التي تخلى بموجبها عن « حقوق » القياصرة في ايران ، استثناء « حقوقه » في بترول شمالي ايران ، اذ كان احد المواطنين الروس ، قبل قيام الثورة الشيوعية ، قد حصل على امتياز للتنقيب عن البترول في تلك المنطقة [١] . وقد سارع الاتحاد السوفييتي للانضمام الى دول الغرب ، بسبب عزلته وهدفه في التكامل الاقتصادي إبان سني الحرب ، في «هجمة» الحصول على امتيازات بترولية في المنطقة. لكن ستالين طالب

=

اليابان	٩١ ٪	من	نفطها	الخام	من	دول	الشرق	الأوسط
هولندا	٧٠ ٪	»	»	»	»	»	»	»
بلجيكا	٦٠ ٪	»	»	»	»	»	»	»
ايطاليا	٥٩ ٪	»	»	»	»	»	»	»
بريطانيا	٥٤ ٪	»	»	»	»	»	»	»
فرنسا	٤٦ ٪	»	»	»	»	»	»	»
ألمانيا الغربية	٣٣ ٪	»	»	»	»	»	»	»
الولايات المتحدة	١٨ ٪	»	»	»	»	»	»	»

(١) انظر مصدر رقم «١» صفحة ٥٢٣ . (والمصادر وارقامها في نهاية الباب الثاني) .

في سنة ١٩٤٤ بامتيازات بترولية في شمالي ايران ، ثم عاود ذلك في سنة ١٩٤٧ كشرط لانسحاب القوات السوفييتية من أذربيجان . غير انه لم يواصل اصراره على ذلك، حينما تجاهلت ايران الاتفاقية ، وربما لأنه هو نفسه نقض الاتفاقية التي عقدها مع تشرشل وروزفلت في سنة ١٩٤٣ في طهران والتي كان على ستالين ، بموجبها ، سحب القوات السوفييتية من ايران في سنة ١٩٤٦ .

أما اليوم ، فقد تزايدت حاجات الاتحاد السوفييتي الى بترول الشرق الأوسط ، فباتت ماسة أكثر من سنوات ١٩٢١–١٩٤٧ . ورغم ان الاتحاد السوفييتي يعتبر ثاني دول العالم انتاجاً للبترول (انتج في ١٩٦٨ حوالي ٣٠٩ ملايين طن وتتراوح نسبة ازدياد انتاجه السنوي ما بين ٧٫٥ بالمائة – ٨٫٥ بالمائة) [١] ، الا ان الدلائل تشير الى أنه على وشك مواجهة عجز ، او مجرد صعوبات جمة على أقل تقدير، في سبيل تأمين جميع احتياجاته من موارده الذاتية وتشير آخر التقديرات الى ان احتياطي البترول السوفييتي قد توقف ، في نهاية ١٩٦٨ عند ٥٥٠٠ [٢] مليون طن ، اي بزيادة قدرها ٥٠٠ مليون

---

(١) انظر مصدر رقم «٢» صفحة ٧ .

(٢) انظر مجلة : Oil and Gas Journal
عدد ٣٠ كانون الاول ديسمبر ، ١٩٦٨ ، صفحة ١٠٢–١٠٣

طن عن تقديرات احتياطي بترول الولايات المتحدة [١] مما يدل ان السوفييت ما زالوا قادرين على تأمين احتياجاتهم البترولية من مواردهم المحلية .

ورغم ان الولايات المتحدة تملك امتيازات نفطية غنيّة في شتى انحاء العالم ، كفنزويلا والشرق الأوسط ، في حدود احتياطي مضمون قدره (٣٧٣٠٠) [٢] مليون طن الا انها قررت الاعتماد على انتاجها المحلي بصورة رئيسية ، لتأمين احتياجاتها الذاتية ، لحماية الصناعة البترولية الاميركية ، وتجنب الركون الى مصادر نفط خارجية [٣] .

وكما أبدت موسكو تردداً ظاهراً في الاعتماد على مصادر خارجية [٤] لتأمين احتياجات روسيا ، إلا أنه ليس من المستبعد ان تضطر الى التخلي عن سياسة الاكتفاء البترولي الذاتي ، رغم الجهود الهائلة التي تبذلها للحصول على مصادر

---

(١) انظر مصدر رقم «٢» صفحة ٥ ، إلا أن احتياط الولايات المتحدة قد زاد كثيراً بعد اكتشاف بترول الآلسكا .

(٢) انظر مصدر رقم «٣» صفحة ٧٣ ،

(٣) بلغت كلفة البرميل من النفط الخام في الكويت عام ١٩٦٧ ما يعادل ٠٫٠٦٢٦ من الدولار ، وبلغت ما يعادل ١٫٣١ دولاراً للبرميل في الولايات المتحدة في نفس العام . انظر المصدر رقم «٣» صفحة ١٦٩ وانظر المصدر رقم «٤» صفحة ٢٢٨ - ٢٤٣ .

(٤) انظر مصدر رقم «٣» صفحة ٢٤٥ .

جديدة للطاقة لسد الاحتياجات السوفيتية الجديدة . وقد تم أخيراً اكتشاف حقل جديد للبترول في « تايمن » بسيبيريا ، تتراوح طاقته الانتاجية بين ٢٠٠–٢٥٠ مليون طـــن سنوياً حتى قبل نهاية ١٩٨٠ [١] ، لكنه ليس في التقارير الواردة من سيبيريا ومناطق أخرى ما يدعو الى التفاؤل بسبب تفاقم المصاعب والعوائق ، حتى راح المراقبون بمن فيهم الخـــبراء السوفييت والاوروبيين الشرقيين يقدرون احتياجات الاتحاد السوفييتي من النفط في سنة ١٩٨٠ بما يفوق انتاج مصادره المحلية بحوالي مائة مليون طن سنوياً ، أي مـــا يعادل نصف الانتاج المعتدل المرتقب من حقل « تايمن » [٢] .

وستؤدي حتماً العوائق الطبيعية ، كالمناخ واستحالة التنقيب في المناطق النائيـــة ، الى تناقص الانتاج البترولي ، ومن ثم

---

(١) Michael Connock, في صحيفة Financial Times عدد ٢٢ نيسان ابريل ١٩٦٨ وانظر مصدر رقم «٤» صفحة ٢٤٦ .

(٢) انظر على سبيل المثال مجلة New Middle East في مقـــالة Lincoln Landis بعنوان :

(Soviet Interest in Middle East Oils)

تاريخ كانون الاول ديسمبر ١٩٦٨ ، صفحة ١٦ . وكذلك مقـــالة B. Rachkov في نفس المجلة ولكن عدد ايار مايو ١٩٦٩ صفحة ٣٧ . والـكاتب الأخير خبير سوفييتي في شؤون النفط وقد تبنى الرقم مائة مليون طن ، ولكن من الممكن أن يكون ذلك إعادة لما كتبه الـكاتب الاول وهو Landis .

العجز عن تلبية الاحتياجات الملحة من النفط في الداخل ، رغم تزايد الانتـــاج المحلي للبترول السوفييتي ، ووجـــود مناطق واسعة لم يشملها التنقيب بعد . ومن المشكوك فيه أن يتمكن الاتحـــاد السوفييتي من تأمين احتياجاته النفطية من مصادره المحليـــة ، حتى ولو لجأ الى تطوير مصادر أخرى للطاقة ، كالطاقة النووية مثلاً . وعلى هذا فمن المنتظر أن يتحول فائض نفط الاتحاد السوفياتي الى عجز في احتياطيه ، ونقص في انتاجه حتى قبل حلول سنة ١٩٧٥ .

وحين يستمر الاتحـــاد السوفييتي في الاصرار على تنفيذ خطته الرامية الى زيادة صادراته[١] من البترول (وفي هذا ريب كبير) ، فانمـــا يفعل ذلك بدافع المنفعة التجارية والسياسية ، عن طريق اثبات وجوده كمُصَدر للبترول أو كسوق له في أوروبا الغربية . فيحصل بذلك على شيء من العملة الصعبة ، ضامناً في الوقت ذاته اعتماد دول اوروبا الغربية عليه ، الى حد ما ، كمصدر لاحتياجاتها من خامات الطاقة . والحق ان موسكو قطعت في هذا السبيل خطوات مهمة ، حينما باعت دول أوروبا الغربيـــة من البترول الخام ومنتجاته ما تقدر كميته بحوالي ٤٨ مليون طن ، وهي كمية

---

(١) Professor Leonid Tomash polsky (Moscow Institute for Petroleum Chemical and Gas Industry) في صحيفة Financial Times عدد ٦ آب أغسطس ١٩٦٨ .

تشكل نسبة ٢١ بالمائة من مجمل الواردات البترولية لأوروبا الغربية من الخليج العربي[١] . كما رفع الاتحاد السوفييتي من نسبة صادراته البترولية الى اوروبا ، إبان فترة توقف ضخ النفط العربي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . ويحرص السوفييت اليوم على الحفاظ على هذه الاسواق التي رسخوا أقدامهم فيها (بالاضافة الى أسواق الغـــاز الطبيعي عبر الأنابيب) ولن يتساهلوا حيـــال منافسيهم ، حتى ولو اضطروا الى شراء البترول من مصادر خارجية ، لتأمين ما تعاقدوا على بيعه من الكميات .

وأكثر من ذلك :

سيلجأ الاتحاد السوفييتي ، في حال عجز موارده البترولية المحلية عن تلبية احتياجاته ، الى انتهـــاز أول فرصة لشراء كميات ضخمة من البترول بالعملة الروسية المحلية — الروبل — ليُصار الى تسويقه بالعملة الصعبة في اوروبا الغربية . وسيفعل ذلك أيضاً حتى لو اضطر الى تغطية تكاليف شرائه البترول الاجنبي بالعملة الصعبة . وتشبه سياسة السوفييت هذه السياسة ذاتها التي عمد البريطانيون والاميركيون الى اتباعهـــا حينما انتهزوا فرصة حصولهم على بترول الشرق الأوسط بالاسترليني

---

(١) مقالة Connock في صحيفة Financial Times عدد ٢٢ نيسان ابريل ١٩٦٨

والدولار ، وهو البترول الذي يشكل مورداً جيداً للمقايضة بالعملات الاجنبية . هذا مع العلم انه من المستبعد ، في أي حال ، أن تُؤثر دول اوروبا الغربية الاعتماد ، الى مدى بعيد ، على شحنات البترول التي يسيطر عليهـــا السوفييت ، بأية طريقة كانت .

والواقع فإن حاجة موسكو الى السيطرة على منابع الطاقة ومنتجاتها الرئيسية بالنسبة لاوروبا الشرقية ، هي التي تدفعها الى الاستمرار في سياستها البترولية الحالية ؛ اذ كان القلق السوفييتي من مضاعفات التبدل الداخلي في بلدان الكتلة الشرقية الذي قد يؤدي الى استقلالها اقتصادياً عن الكرملين ، يلعب الدور الرئيسي في تكوين الموقف السوفييتي المتصلب حيـال أزمة تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ . ومن هنـــا ، تُشكل الامدادات البترولية البعدَ الرئيسي من أبعاد الهيمنة السوفيتية على دول الكوميكون ، أي السوق الاقتصـــادية لاوروبا الشيوعية . ذلك لأن اعتماد هـــذه الدول بعضها على بعض ، يضعف ارتباطاتها الاقتصادية مع الغرب . وعلى هـــذا تُعتبر المصلحة السياسية السوفيتية على هـــذا الصعيد في الوقت الحاضر ، أكثر أهمية ، من حيث القيمة الاقتصادية ، من أي تبادل بالمواد الخام الروسية والمصنوعات الأوروبية الشرقية . وقد صدّر الاتحاد السوفييتي في سنة ١٩٦٧ ، حوالي ٢٥مليون طن من البترول الى اوروبا الشرقية ، علماً بأن مجمل انتاج هذه

الدول المحلي لا يتجاوز العشرين مليون طنـــاً ، بالاضافة الى مستورداتها المحدودة من البترول من غير الاتحاد السوفييتي [1]. وهكذا ، فقد بلغت نسبة ما لتّباه الاتحـــاد السوفييتي من الاحتياجات النفطية لاوروبا الشرقية نحو ٥٥ بالمائة ، وتشير التقديرات الى ان الكمية سترتفع في سنة ١٩٨٠ الى حوالي ١٤٠ مليون طن سنوياً [2] . ولعل في تزايد حاجة اوروبا الشرقية الى المواد المنتجة للطاقة من الخارج ، دافعـــاً قوياً لتحريض السوفييت على البحث عن مصادر جديدة للبترول حال التثبت من عجز مصادرهم المحلية عن تأمين احتياجاتهم واحتياجات اوروبا الشرقية . والحقيقة ان شغف الاتحـــاد السوفييتي العميق بالحصول على بترول الشرق الأوسط ، يكمن في رغبته العميقة أيضاً بالسيطرة على أسواق البترول في اوروبا الشرقية ، خلال السنوات القليلة القادمة .

وقد كان ذلك كله سبباً في مسارعة دول اوروبا الشرقية الى السعي من أجل تأمين احتياجاتها البترولية ، رغم انها محدودة، من البلدان المنتجة للبترول في الشرق الأوسط بصورة

---

(١) نفس المصدر السابق. وكذلك « Petroleun Press Service » ولا ننسى أن رومانيا هي اكثر دول أوروبا الشرقية اكتفاء بالبترول وقـــد أنتجت أكثر من ١٣ مليون طن من أصل ٢٠ مليون طن أنتجتها دول أوروبا الشرقية برمتها في عام ١٩٦٧ .

(٢) انظر مصدر «٤» صفحة ٢٦٣ .

مستقلة ومباشرة . فكانت رومانيا ، كما هو متوقع ، أولى دول اوروبا الشرقية في اتخاذ مثل هذه الخطوة ، اذ تعاقدت على صفقة مبادلة مـــع ايران في سنة ١٩٦٥ ، ثم سارت على منوالها كل من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وهنغـــاريا والمانيا الشرقية ويوغوسلافيا ، التي اتخذت مـا هو ضروري لسد احتياجاتها النفطية مباشرة من دول بترولية عدة .

ومن الواضح ان الطريق البرية التي تصل الاتحاد السوفييتي بمنطقة الخليج العربي ، تسمح له بشحن البترول الى أرضه ، بواسطة الانابيب أو الشاحنات فقط ، مما يميزه جغرافياً عن سائر جيرانه من دول اوروبا الشرقية ، خصوصاً اذا مـــا استمر اغلاق قناة السويس لأمد طويل . ولا يستبعد ان يستغل الاتحاد السوفييتي هـــذا كله ، للاستيلاء على بترول الخليج العربي وشحنه مباشرة الى اوروبا الشرقية ، او إلى منطقة القوقاز لسد احتياجاته المحلية، والاتجار بانتاجه القومي من البترول. وستكون هذه العملية سهلة للغاية، مع وجود خطوط أنابيب بين ايران والقوقاز ، بالاضافة الى خطوط الأنابيب الواصلة بين الاتحاد السوفييتي واوروبا الشرقية . وسنلاحظ ان دول أوروبا الشرقية ، اذا أعيد فتح قناة السويس ، ستعمل على تأمين احتياجاتها البترولية مباشرة من دول الخليج العربي المنتجة للبترول، لتوافره اقتصادياً، من جهة ، ولتجنب ارتفاع أسعار البترول الذي يبيعه الاتحاد السوفييتي منها ، من

جهة ثانية [١] . والواضح ان بعض دول أوروبا الشرقية يفضل استيراد احتياجاته البترولية من غربي السويس، كليبياوالجزائر بدل شرائه من موانىء البحر الأبيض المتوسط ، سواء الذي تصبه الأنابيب من الخليج ، عبر سورية ولبنان ، أو الذي تصبه خطوط الأنابيب الذي تم مدهـا عبر اسرائيل [٢] او عبر مصر مستقبلاً [٣] .

وفي أي حال ، لا بد من أن يواجه الاتحـــاد السوفييتي مصاعب متزايدة في تحقيق خطته المستهدفة :

● احتكار امداد اوروبا الشرقية بالبترول ، دون أن يتمكن من الحد من حريتها بعنف في شرائها البترول من الدول المنتجة له في الشرق الأوسط .

● وقد يُرغم الاتحاد السوفييتي في النهاية على ان يختار: إما اللجوء إلى اجراءات رادعة، وإما السماح لاوروبا الشرقية

---

(١) استناداً الى مجلة الايكونومست البريطانية في عددها كانون الثاني يناير ١٩٦٧ ، فلقد باعت روسيا بترولاً من اليابان وايطاليا والمانيا الغربية مقابل ثماني روبلات الطن الواحد على حين باعت الطن فيأوروبا الشرقية مقابل ١٥٠٣ روبل بل وبـ ١٨ روبل . وبالمقارنة ، فان معدل السعر العالمي هو ١٢٠٧ روبل للطن الواحد . انظر مصدر «٤» صفحة ٢٥٢

(٢) بدأ ضخ البترول فيه في شباط فبراير ١٩٧٠ . (المعرب)

(٣) سيبدأ العمل في انشائه في بداية عام ١٩٧١ ، على الأرجح(المعرب)

بالاستمرار في استيراد حاجتها من البترول ، بشكل مستقل تماماً عن السوفييت .

لذلك فان الاتحاد السوفييتي معرض خلال السبعينات ، الى مواجهة اختيارات صعبة ، منها :

١ – هل يصر الاتحاد السوفياتي على خطته الرامية الى تكريس سيطرته على امدادات البترول الى دول اوروبا الشرقية ، أم يفسح لها في المجال لتشتري حاجاتها منه مباشرة من دول اخرى ؟

٢ – هل يبحث الاتحاد السوفياتي عن مصادر خارجية ، لتغطية احتياجاته النفطية المحتملة ، ام يحافظ على سياسته التقليدية بالإكتفاء الذاتي عن طريق استخراج احتياطيه البترولي ، الكامن في مناطق نائية تتميز عمليات التنقيب فيها بصعوبات متزايدة ؟

إن قرار الاتحاد السوفييتي بالحفاظ على سياسة الاكتفاء الذاتي ، والاحجام عن استيراد أية كميات ضخمة من البترول من الخارج ، يعني ان عليه اتخاذ الخطوات التالية .

١ – تنفيذ برنامج توظيف هائل داخل أراضيه ، من أجل عمليات التنقيب عن البترول واستخراجه ؛

٢ – تخفيض كميات البترول التي يبيعها من أوروبا الغربية ، مما يفقده مورداً مهماً من موارد العملات الصعبة ؛

٣- تخفيض امداداته البترولية الى دول اوروبا الشرقية ، الأمر الذي يؤدي الى الحد من سيطرته السياسية عليها .

ولا بد من اعادة النظر في تقييمنا لارقام العجز المتوقعة في انتاج البترول السوفييتي ، في المستقبل ، اذا ما قرر الاتحاد السوفييتي اتخاذ الخطوات الثلاث ، الآنفة الذكر .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان قرار السوفييت زيادة الاعتماد على الخارج لسد احتياجاتهم واحتياجات اوروبا الشرقية ، يعني تفاقم انغماسهم في كل تلك المصاعب السياسية والتجارية التي يمكن أن تواجههم اذا ماقرروا الاحتفاظ بالسيطرة على منابع البترول ووسائط نقله منها حتى مناطق الاستهلاك. ولنا ان نتصور مدى هذه الصعوبات اذا تذكرنا ان كلا من منابع البترول ومناطق استهلاكه ، تقع خارج الاتحاد السوفييتي !.. ورغم عدم وضوح الموقف السوفييتي من المسألة حتى الآن ، فانه ليس مستبعداً ان يعتمد الاتحاد السوفييتي سياسة معتدلة ، وليس سياسة توسعية .

وبغض النظر عن كل ما سبق بحثه ، فسيتحول الاتحاد السوفييتي في المستقبل القريب ، على الأرجح ، الى مستورد للبترول ، بدليل الاتفاقات البترولية التي عقدها مع عدد من دول الشرق الأوسط .

وهنا يبرز السؤال على النحو التالي :

«إلى أي الوسائل سيلجأ الاتحاد السوفييتي للحصول على بترول تلك البلدان ، لاسيا منها التي تقع في الخليج العربي وتعتبر الأكثر ملاءمة بالنسبة اليه ؟»

آ ــ السياسة الاستعمارية التوسعية

تثير علائمُ اهتمام الاتحاد السوفييتي المتزايد بالشرق الأوسط المخاوفَ من أن يكون قادراً ، مع الرغبة ، على السيطرة على المنطقة ، لاستعمال بترولها عاملاً في ترسيخ سياسة التسلط في العالم . ولعل ما يزيد في تأكيد صحة ذلك ، خضوع سياسة السوفييت الاقتصادية عادة ، لتأثير مطامعهم السياسية .وما تزال قصة علاقات السوفييت مع دول اوروبا الشرقية ، حافلة بصور استعمالهم للبترول سلاحاً للهيمنة السياسية . ويحتمل ، استطراداً ، ان تحفل قصة العلاقات السوفيتية مع دول الشرق الأوسط بالصور ذاتها ، مع تأكيدها على نحو أعم وأشمل . فقد قال أحد المؤرخين المعاصرين للاحداث الايرانية : «يمكن التأكيد ، بلا تحفظ ، على أن المصالح الاقتصادية الروسية في ايران ، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كانت خاضعة للمطامع السياسية الروسية بشكل متلاحم»[1] . وقد تعززت المخاوف من استطاعة الاتحاد السوفييتي السيطرة

---

(١) انظر مصدر رقم «١» صفحة ٥١١ وصفحة ٥٢٥ .

على الشرق الأوسط ، بقرار بريطانيا سحب قواتها العسكرية من الخليج العربي قبل نهاية سنة ١٩٧١ .

وليس مستبعداً أن يكون بمقدور موسكو - نظرياً على الأقل - السيطرة على واحدة من الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط ، باحتلال سياسي أو عسكري . لكنها بالتأكيد ستجرب قبل ذلك تطوير منهاج سياسي يسد على القوى الأجنبية الأخرى طريق الوصول الى منابع البترول، أو ممارسة النفوذ السياسي على الدول المنتجة له . إلا أن أخطار اللجوء الى أي من هذين الاسلوبين، ستكون أخطاراً جسيمة وكبيرة . ذلك لأن امدادات « بترول الدولار » الصادرة عن الخليج العربي ، ذات أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة ، بسبب تأثيرها ، بصورة خاصة ، على ميزان مدفوعاتها ، بالاضافة الى شعورها بمسؤولية ضرورة الحفاظ على تدفق البترول على حليفاتها من دول حلف الأطلسي[1] . كما ان امدادات « بترول الاسترليني » الواردة من الخليج العربي ،

---

(١) الأرقام الدقيقة غير متوفرة ، إلا أن الشركات الأميركية البترولية قد ملكت توظيفات في الشرق الاوسط تقارب (١٤٣٠) مليون دولار في نهاية عام ١٩٦٧ . راجع :

Capital Investments of the World Petroleum Industry 1967, The Chase Manhattan Bank, N. A. December 1968.

ما تزال مهمة بالنسبة لبريطانيا ، فهي مصدر مهم من مصادر طاقتها ، وعامل من عوامل تعديل ميزان مدفوعاتها[1] .

ثم ان بريطانيا ستضطر ، اذا فقدت مورد احتياجاتها من بترول الخليج العربي ، الى دفع قيمتها بالعملة الصعبة ، للتعويض عن « بترول الاسترليني » ، بعكس الولايات المتحـــدة التي ستكتفي ، في تلك الحالة ، باستخراج كميـــات من احتياطيها البترولي ، لكن ذلك سيكلفها نفقات أعلى . ومن بين جميع دول أوروبا الغربية واليابان المعتمدة على بترول الشرق الأوسط بنسب مختلفة ، تنفرد فرنسا ، والى حد ما ايطاليا ، بتسديد قيمة مشترواتها من البترول بالعملة المحلية ، بواسطة اتفاقات خاصة . ومن المهم أن نذكر بأن اعتماد الدول المذكورة على على بترول الشرق الأوسط ، بالاضافـــة الى البترول الليبي ، سيتزايد خلال السبعينات . وعلى هذا ، فمن المؤكد أن الاتحاد السوفييتي ، لو ظفر بالمنطقة بمركز المسيطر ، فسيحرم كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من دعامة مهمة من دعائم ميزان مدفوعاتها بالدولار والاسترليني والفرنك ، على التوالي . وسيؤدي الامر كذلك الى استثناء دول عديدة من الحصول على البترول الذي تقوم عليه أسس كثيرة من أسس اقتصادها .

---

(١) كسبت بريطانيا من بترول الخليج العربي ما يقارب (٥٠٠) مليون جنيهاً استرلينياً عام ١٩٦٧ ، أنظر مصدر رقم «٥» صفحة ٦٩ .

وفي مثل هذه الظروف ، فان احتمال سيطرة السوفييت على واحدة أو اكثر من دول الخليج العربي للظفر بمنابع البترول أو حرمان الغير منه ، سيثير قلق أية دولة مرتبط جزء مهم من مصيرها ببترول الخليج .

ولن يكون من الصعب على السوفييت اختلاق المبررات والمعاذير كواجهة لاقدامهم على مثل هذا العمل . غير أن المشاكل ستبدأ حالما ينفذون مآربهم ، حيث أن أي نشاط سوفييتي يمارس ضد أية من دول الشرق الأوسط بهدف السيطرة عليها مباشرة ، أو بواسطة فرض نظام حكم عميل للسوفييت ، سوف يؤدي الى تنفير جميع حكومات المنطقة من موسكو، هذا إن لم تسارع دول المنطقة التي تجهد للحفاظ على موقف وسط بين الشرق والغرب ، الى الارتماء في أحضان الولايات المتحدة ، لحماية ذاتها . أما بالنسبة للعالم العربي ، على وجه الخصوص ، فالتاريخ الطويل لسلسلة المحاولات الفاشلة ، التي استهدفت فرض سيطرة أجنبية مباشرة على المنطقة ، أو على بعض دولها ، لا يغري الاتحاد السوفييتي . بالاضافة الى ما يجب ملاحظته من أن دول الشرق الأوسط تنظر الى الاستعمار السوفييتي نظرة اكثر خوفاً وأشد كراهية من نظرتها الى طبيعة الاستعمارين الفرنسي والبريطاني . واذا لم تتحقق للسوفييت السيطرة على المنطقة بأسرها ، فان الاستعمار السوفييتي سيثير روابط العروبة ضده وينفرها من كل ما هو

روسي ، رغم كل الجهد السوفييتي المبذول حتى الآن لاسترضاء العرب وكسب ودهم . وبالنسبة لايران ، الدولة الرئيسية المنتجة للبترول في الشرق الأوسط وبغض النظر عن الدول العربية ، فستجابه أية محاولة سوفييتية للسيطرة عليها بمقاومة محلية ، رغم أن القوات المسلحة الايرانية ليست بمستوى القوات السوفيتية . بالاضافة الى أن مثل هذه المحاولة ستنسف أسس التفاهم السوفييتي – الاميركي المتنامي ، الذي حرص السوفييت عليه كقاعدة اساسية في سياستهم ازاء ايران ، بل وفي تركيا والباكستان أيضاً .

ولكن اذا تمكن الاستعمار السوفيتي من التوسع الى أرجاء المنطقة كافة ، فسينجو بنفسه من مثل هذا المأزق ، والا فان خسارته في المنطقة ، ولاسيما تجاه الاميركيين والصينيين أو كليهما معاً ستعادل أضعافاً مضاعفة لما قد يجنيه من أرباح من بلد ما من بلدانها .

ومن الضروري ألا يذهب بنا الاستهتار الى حد الاعتقاد بأن توسع الاستعمار السوفييتي إلى دول المنطقة بأسرها ، هو مجرد تفكير خيالي ، لأن ذلك لو تم فعلاً ، فستؤدي اخطاره الى شل النظام العالمي تقريباً .

واذا كان البترول عنصراً مهماً بالنسبة للولايات المتحدة ، فانه عنصر ذو أهمية حاسمة بالنسبة الى كل من دول اوروبا

الغربية واليابان ، وذو أهمية محتملة بالنسبة لدول جنوبي آسيا لا سيا الهند والباكستان . لذا فان هيمنة السوفييت على الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط ، سيفرض على هذه الدول تشكيل جبهة دفاعية موحدة لمناهضة الوجود السوفييتي. وقد تحاول هذه الجبهة استمالة السوفييت الى جانبها ، في المرحلة الأولى ، إلا أن نسبة احتمال الوقوف ضده اكبر . وعلى أهون السبل ، فان الدول المذكورة ستبدأ في البحث عن مصادر بديلة لما افتقدته في الشرق الأوسط . ومن الملاحظ أن الشركات الغربية جادة ، منذ أزمة السويس ١٩٥٦ ، في التنقيب عن البترول للحصول على مجموعة جديدة متنوعة من المصادر البترولية . وقد توصلت هذه الشركات الى الحصول على البترول من الجزائر وليبيا ، وعلى الغاز الطبيعي في بحر الشمال ، وعلى آمال مبشرة لاستخراج البترول من آلاسكا (ومن نيجيريا كذلك) وقد راحت كميات وافرة من البترول تتدفق من هذه المصادر الجديدة على الاسواق ، مما أدى الى توافر فائض في الانتاج العالمي عن ما كان سابقاً[1]. وينتظر أن يكون

---

(١) انظر مقالة C. Tugendhat في صحيفة فايننشال تايمز عدد (٢١) آب أغسطس ١٩٦٨ ،

وانظر « Petroleum Gazette » عدد أيلول سبتمبر ١٩٦٨ ، ص ٧١ ، حيث تقول أن احتياط البترول في العالم كان في فترة ١٩٥٧-١٩٥٩ يقدر باحتياط (٤١) عاماً على أساس الانتاج العالمي سنوياً يومها ، إلا أنه في فترة ١٩٦٥ - ١٩٦٧ أضحى يقدر بـ (٣٢) عاماً ، إن لم يكن أقل من ذلك .

الاحتياطي البترولي العالمي في أواخر السبعينيات بالقياس الى مستوى الطلب عليه ، معادلاً لحجمه اليوم بالقياس إلى مستوى الطلب عليه .

ومهما كانت نوعية تأثير عمليات امدادات البترول ، فستكون نوعية السياسة السوفيتية حيال كل من الولايات المتحدة والصين الشعبية سيئة تماماً ، اذا ما غدا الاتحاد السوفييتي لاعباً امبريالياً على مسرح الشرق الاوسط . ورغم عدم انعكاس أي تأثير كبير على الولايات المتحدة في حال الهيمنة السوفيتية على احتياطي نفط الشرق الاوسط ، إلا أنها ستكرس موقف الدفاع عن كل دولة وحمايتها من المطامع السوفييتية وسيتحطم هدف السوفييت في ايجاد « نظام أمن جماعي » في القارة الآسيوية ، لأن معظم دولها ستسارع الى حماية نفسها من الاتحاد السوفييتي لا من الصين الشعبية . إذ ذاك ، سيتجه السوفييت نحو وضع اللمسات الاخيرة على نظامهم ليماثل النظام القيصري الرهيب . وفي سبيل التخفيف من حدة مخاوف دول المنطقة وكبح غضبتها ، سيعمد السوفييت ، في ذاك الحين ، الى تأمين استمرار تدفق البترول الى الدول المستهلكة له . غير أن ذلك لن يجديهم نفعاً ، ولن يزيل عن جبينهم سمعتهم السيئة كقوة استعمارية امبريالية ، ولن يعيد لهم شعبيتهم في العالم العربي .

ونستطيع أن نستخلص من ذلك كله ، أن موسكو لن تعرّض نفوذها في الشرق الاوسط ، الذي بنته خلال وقت

طويل ، للانهيار عن طريق احتلال ، أو نسف نظام ، أية من الدول المنتجة للبترول . ولن يخطر لموسكو ان تفعل ذلك إلا في لحظة انحراف عقلي وتخبط سياسي ، تعانيها القيـــادة السوفييتية . إذ تدرك موسكو تماماً ان بامكانها الظفر بنفوذ كبير ، بالاضافة الى احتمال فوزها ببعض الامتيازات ، لمجرد كونها دولة كبرى ، مجاورة لتلك المنتجة للبترول . ودليلنا على استحالة اقدام السوفييت على السير في تلك الطريق الخطرة في سياستهم ازاء الشرق الاوسط ، هو سياستهم في اوروبا الشرقية . فعلى الرغم مما يتمتعوا به من نفوذ على دول اوروبا الشرقية ، التي سيطروا عليها في اعقاب الحرب العالمية الثانية (وهو نفوذ اعمق بكثير مما لهم اليوم في الشرق الاوسط) ، فانهم لم يتحركوا ضد اية دولة من الدول الدائرة في فلكهم ، إلا حينما كانوا يشعرون انهـــا على وشك الافلات نهائياً من منطقة نفوذهم .

وبالاضافة الى كل الاعتبارات المحلية بالنسبة للاتحـــاد السوفييتي بالذات ، ومن ثم بالنسبة لكل الدول الدائرة في فلكه ، فان أي تحرك سياسي يمارسه السوفييت ضد دول الشرق الأوسط ، يعني القاء ظلال من الشك على طبيعة دافع التفاهم ، أو التقارب السياسي الذي سعى اليه السوفييت مع الولايات المتحدة ، بجذر ودقة ، خلال السنوات الأخيرة . ومن الممكن أن يؤدي ذلك الى مجابهة بينموسكو وواشنطن.

اذ الواقع أنْ لا دليل لدينا يؤكد ان الولايات المتحدة ستقف مكتوفة الايدي حيال أية سيطرة سوفييتية ، مباشرة أو غير مباشرة ، على دول الخليج العربي ، الأمر الذي يعني اختلال توازن العلاقات السوفييتية - الاميركية . وعلى الرغم من أن حجم الخطر الذي قد ينجم عن السيطرة السوفييتية على بلد ما في الشرق الأوسط ، لا يستأهل غالباً المخاطرة الاميركية في خوض حرب لسحق أي تدخل سوفييتي مباشر ، فان الحاجة السوفييتية الماسة الى البترول ، في غضون السنين العشرين المقبلة ، ستضطر موسكو ، الى حد كبير ، أن تقبل باختلاق أزمة لا بد منها في علاقاتها مع واشنطن . لذلك من السذاجة استبعاد قيام السوفييت بعمل مباشر ضد دول الخليج العربي ، رغم انه عَمَلٌ ، للاسباب الآنفة الذكر كلها ، بعيد الاحتمال. ومع الاعتراف بأن الاتحاد السوفييتي قد يصبح ، في القريب ، قوة كبرى لها وزنها في المنطقة ، الا أن ميادين نشاطاته وتحركاته ستظل محدودة ومطوقة .

ب ــ السياسة التجارية :

ان اتباع الوسائل والاتفاقات التجارية التقليدية ، هو البديل الوحيد عن اتباع اسلوب التوسع الاقليمي والهيمنة الاستعمارية ، من قبل الاتحاد السوفييتي ، للحصول على بترول الشرق الأوسط . والظاهر حتى الآن ان في نية السوفييت

اتباع هذا الاسلوب البديل لا غيره . فقد انضمت موسكو الى دول اوروبا الشرقية في تعزيز الجهود الرامية الى تطوير الصناعة البترولية في الدول الصديقة للاتحاد السوفييتي ، كسورية ومصر والعراق [1] . ولعل موسكو تفعل ذلك لتغطية قيمة شحنات الأسلحة السوفيتية الى هذه الدول ، التي تفضلها عن التغطية بمواد أخرى ، كالقطن المصري مثلاً . وقد يتمكن السوفييت على المدى البعيد ، من تحويل جهودهم هــــذه كلها الى أهداف أكثر نفعاً . اذ يستطيع الاتحـــــاد السوفييتي شحن البترول المصري المستخرج من خليج السويس (أو المستخرج من الصحراء الغربية حين يعاد فتح قناة السويس) ، الى عدن او الى أي مكان آخر ، لتكريره وليكون عاملاً من عوامل تسهيل تنفيذ الخطة السوفيتية الراميه الى التدخـــــل الاقتصادي - وحتى التدخل البحري - في شرقي السويس . ويبدو أن الاتحاد السوفييتي في شوق الى تطوير صناعة البترول السوري ، فينفض عنه صورة تدعو الى الهزء والسخرية في الشرق الأوسط ، وهي ان سورية لا تمتلك - لسوء الحظ - كميات كبيرة من

---

(١) ومع أن الاتحاد السوفييتي قـــد رضي ترك التنقيب عن البترول في مصر للولايات المتحدة ، إلا أنه وافق على قرض مصر مبلغ ١٦ مليون جنيه (تموز يوليو ١٩٦٩) وذلك للتنقيب عـــن البترول في الصحراء الغربية ، وكذلك رضيت بلغاريا بتقديم المساعدة في هذا المجال . انظر :
Arab Report and Record
عدد ١٦ - ٣١ يوليو تموز ١٩٦٩ صفحة ٣١١ .

البترول مما يجعلها أقل رغبة وحماساً لإزالة أية أزمة قد يسهم الاتحاد السوفييتي في إثارتها، بغية اصطناع المشاكل والتشويش.
وتعتبر الاتفاقات التجارية بين ايران والاتحاد السوفييتي ، هي الاكثر أهمية في المنطقة ، في الوقت الحاضر . فعندما أعلنت الولايات المتحدة ، في سنة ١٩٦٥ ، ان إيران أصبحت دولة متطورة ، ولم تعد بحاجة الى أية معونات اقتصادية أو عسكرية [١] ، انتهز الاتحاد السوفييتي هذه الفرصة المناسبة جداً ، فعقد مع ايران في كانون الثاني ١٩٦٦ ، اتفاقية تقضي بأن تزوده ايران بما قيمته ستمائة مليون دولار من الغازالطبيعي بدءاً من سنة ١٩٧٠ ، مقابل أن يبني السوفييت مصنعاً عادياً للفولاذ في ايران ، بالإضافة الى تمديد خط للانابيب من شمالي ايران حتى القوقاز [٢] .

وتعتبر هذه الاتفاقية ، بالاضافة إلى اتفاقية استيراد الغاز الطبيعي من افغانستان سنة ١٩٦٣ ، بدء المغامرة السوفييتية خارج العالم الشيوعي ، بحثاً عن شحنات مواد الطاقة (البترول

---

(١) انظر مصدر رقم «٣» صفحة ٢٩٣ . وقد لوحظ توقيتاً مماثلا في ما تقدمه روسيا الى تركيا والدول العربية كلما أوقفت الولايات المتحدة معونتها أو أنقصت من قيمتها .

(٢) تنص الاتفاقية على تقديم (٦٠٠٠) مليون متر مكعب سنوياً حتى عام ١٩٧٥ ، و (١٠) آلاف مليون متر مكعب سنوياً بعد عام ١٩٧٥ . وتبلغ كلفة كل الف متر مكعب ٦،٦ دولاراً . انظر مصدر رقم « ٤ » صفحة ٢٢٥ .

ومنتجاته) . ولقد اثارت هذه الاتفاقية، والتي تلتها في شباط ١٩٦٧ القاضية بأن تزود موسكو ايران بأسلحة قيمتها ١١٠ ملايين دولار ، عديداً من التساؤلات ، لا سيا منها ما يتعلق بالخفايا السياسية التي تكمن وراء الاتفاقيتين بالنسبة لايران ذاتها ، رغم انهما لم تعكسا اي تغيّر في السياسة الخارجية الايرانية . والواضح ، في أي حال ، أن حجم صفقة الغاز الطبيعي المعقودة بين طهران وموسكو صغير ، اذا ما قورن بالارتباطات الاقتصادية القائمة بين طهران وسائر العواصم الغربية . كما أن ليس هناك ما يمكن مقارنته بين صادرات ايران من الغاز الطبيعي الى الاتحاد السوفييتي ، التي تبلغ قيمتها ٦٦ مليون دولار سنوياً ، وبين الصفقة التي عقدها السوفييت في أيار ١٩٦٩، مع «اتحاد المؤسسات الغربية للبترول» لتزويدهم بما قيمته ألف مليون دولار سنوياً من الغاز الطبيعي[١] . ومن جهة أخرى ، فقد تضاءل خطر استمرار ايران في الاعتماد على موسكو لموافاتها بقطع غيار الاسلحة السوفييتية أو تجديد هذه الاسلحة ، بعد ما رفضت ايران استيراد أسلحة سوفييتية متطورة ومعقدة[٢]. ومن الضروري في كل الاحوال ، موازنة المسألة الآنفة الذكر باحتمال تأثر

(١) انظر مقالة J. J. Berreby في مجلة New Middle East عدد يوليو تموز ١٩٦٩ ، ص ٤٤ .

(٢) أنظر مصدر رقم «٣» ص ٢٩٣ .

برامج التوزيع المحلي للطاقة في الاتحـــاد السوفييتي ، بالوضع الجديد الذي قام بالاعتماد على ايران ، بعد تمديد السوفييت لخط أنابيب بـــين شمالي ايران والقوقاز . كما عليهم تأمين الاستفادة من هذا الخط الى الحد الاقصى لتغطية نفقاتـــه وتـكاليفه . ونحن نعرف أن تمديد خط واحد للأنابيب يسهل عملية تمديد خط ثانٍ موازٍ له ، بتـكاليف أقل . وهذا الخط الثاني يفيد السوفييت لنقل كميات اضافية من بترول الخليج العربي ، بالوسيلة والطريقة ذاتها .

ونستطيع، في ضوء نموذج العلاقات الايرانية-السوفييتية، أن نتبين مدى الصعوبات التي سيواجهها الاتحاد السوفييتي في الشرق الاوسط ، عندما يَعنّ له ، ذات يوم ، تحقيق مطامع سياسية حاسمة ، عن طريق استغلال الاتفاقات الاقتصاديـة الخاصة بموارد النفط . وبالطبـع ، فالحالة السابقة تنطبق على أية تغيرات تحدث في الشرق الاوسط دون مشاركة الاتحاد السوفييتي . لكن ثمـة احتمالاً كبيراً بقيام نظام حكم يساري متطرف في إحدى الدول المنتجة للبترول في الخليج العربي ، دون أن يكون لموسكو أية علاقة بذلك . غير أن فرصة تَمَكُّن السوفييت، في أية حال، من استغلال الأوضاع الراهنة لتمزيق النظام الحالي لانتاج البترول وتسويقه — مما يؤدى الى تحسين حظهم في الوصـــول الى موارد البترول — تبدو فرصة محدودة للغاية . والحقيقة ، أن نجاح موسكو الممكن

في الحصول على أية منفعة ، تعتمد بعض الشيء ، على الرغبة أولاً ، والمقدرة ثانياً ، على تأمين استمرار تدفق البترول من أماكن انتاجه الى الأسواق المعترف بها رسمياً . علماً بأن البترول هو الثروة القومية الأساسية لدول الخليج العربي ، إذ أن عائدات البترول لهذه الدول قد بلغت في سنة ١٩٦٨ ، ثلاثة مليارات دولار بالعملة الصعبة ، والبوادر الأخيرة تبشر بعائدات أضخم خلال السنوات القادمة[1]. ومن الطبيعي أن يكون الهدف الرئيسي لأية حكومة في أية دولة منتجة للبترول ، هو الحصول على أقصى ما يمكن من عائدات انتاجها البترولي ، غير أن ذلك ليس ممكناً إلا في حال استقرار صناعة البترول كلها[2] . ولقد باتت اليوم قضية تأمين شحنات البترول الى مستورديه في الغرب ، قضية مهمة للغاية ، لا سيا بالنسبة للدول المنتجة للبترول ذاتها ، بعد تعثر

---

(١) بلغت جملة العائدات السنوية للبترول على دول الشرق الأوسط في عام ١٩٦٨ ما يقارب (٣٣٩٤) مليون دولار ، وذلك بزيادة قدرها ألف مليون دولار في غضون أربعة أعوام . كما أن ليبيا قد تلقت ما يقارب (٩٥٢) مليون دولار في ذاك العام . أنظر : Petroleum Press Service في عددها آب اغسطس ١٩٦٩ ، ص ٢٩٧ .

(٢) تأسست في كانون الثاني يناير ١٩٦٨ منظمة الاوبيك وهي تشمل الدول العربية المصدرة للنفط الذي يشكل المصدر الرئيسي لدخلها ، وقد أسستها كل من الكويت وليبيا والمملكة السعودية وهي أكثر الدول اهتماماً باستقرار صناعة النفط كما أنها الدول الثلاث التي تدعم اقتصاد كل من مصر والاردن بعد حرب عام ١٩٦٧ .

تجربة قطع البترول ، سنة ١٩٦٧ ، عـــن الولايات المتحدة وبريطانيـــا ، وغيرهما من الدول المهتمة بدعم اسرائيل . وهكذا ، فان فشل هذه التجربة قد أثبت للطرفين ، العرب والغرب ، أن ثمـــة سوقاً في الوقت الحاضر يمكن ابتياع البترول منه على نحوٍ لم يعد فرض الحظر على شحن البترول سلاحاً في يد العرب . وقد راحت شركات البترول تولي، منذ سنوات، اهتماماً خاصاً لمسألة ايجاد موارد للبترول جديدة في دول لا علاقة لها[1] بالنشاط السياسي العربي . ونجحت جهود شركات البترول طبعاً ، حتى أن العديد من الدول البترولية، وفي مقدمتها ايران ، أبدى استعداده الفوري للتعويض عن أي تدنٍ طارىء وقصير الأمد في انتاج البترول بسبب مواقف سياسية . وهذا طبعاً يُمكّن هذه الدول من الظفر بحصة اكبر في أسواق البترول الغربية[2] .

(١) تطورت صناعة النفط في نيجيريا تطوراً مذهلا وذلك بعد ما اتفقت الدول الغربية على انهـــاء انشقاق بيافرا عن نيجيريا الاتحادية بعد ثورة ليبيا في أيلول سبتمبر ١٩٦٩ : إلا أن فرنسا التي كانت مؤيدة لبيافرا ولانشقاقها عن نيجيريا الأم ، طمعاً في البترول ، اضطرت الى توثيق علاقاتها مع نظام الثورة الليبية حتى تأمَنَ من انتقام نيجيريا الاتحادية منها – على سبيل المثال – أو أنها فعلت لأسباب أخرى اقتصادية أو سياسية . (المعرب)

(٢) لم تنس ايران كيف قامت السعودية والكويت بتلبية حاجة الاسواق في عام ١٩٥١ – ١٩٥٤ عندما توقف ضخ النفط الايراني وانتاجه أثناء أزمة الدكتور مصدق. ولذا فقد استغلت ايران فرصة ايقاف الدول العربية=

والظاهر أن الاتحاد السوفييتي أدرك ضرورة اتخاذه المبادرة الى التأكيـــد مجدداً للدول البترولية (حتى التي لا يهضم عقائدياً أنظمة حكمها) على أنّ ليس لديه أية نوايا تخريبية ، تستهدف الاخلال بنظام تجارة البترول . ويبدو من استمرار تدفق البترول العراقي الى الغرب طوال الاحدى عشرة سنة المنصرمة (رغم تزايد النفوذ السوفييتي في العراق) ان الاتحاد السوفييتي يعي تماماً ما يعكسه تدخلُه في شؤون تدفق البترول من آثار خطيرة على علاقاته مع دول المنطقه بالذات . وحينما قرر مؤتمر الخرطوم ، المنعقد في أيلول ١٩٦٧ ، الغـاء حظر بيـع البترول الى بعض الدول الغربية، امتدحت موسكو هذا القرار ووصفته بأنه «قرار واقعي[١]» . وبصورة عامة ، لم يشجع الاتحاد السوفييتي على تأميم شركات البترول الغربية ، محاولاً تبرير سياسته المعتدلة هذه إزاء علاقات الدول البترولية مع شركات البترول الغربية بأنهـا سياسة تقوم على أساس غيرته على مصالحه الاقتصادية[١]. وأوضح أحد خبراء البترول السوفييت هــذا الأمر ، فأشار الى أن قدرة دول الشرق الأوسط على تسديد قروض التنمية الاقتصادية تعتمد كلياً على

=ضخ النفط الى الغرب بعد حرب عام ١٩٦٧ وزادت من انتاجها الى حد بلغ ٦٢٪ من حاجة الاسواق البريطانية في آب أغسطس ١٩٦٧ بعد ما كان ٥٪ في أيار مايو ١٩٦٧ . أنظر مصدر رقم «٤» ص ٢٧٠ .

(١) « الميزان » عدد أيار مايو وحزيران يونيو ١٩٦٨ ، ص ٨١ .

(١) نفس المصدر السابق ، ص ٨١ .

امتلاك هذه الدول لموارد دخل ثابتة . وعلى هذا فان العرب والسوفييت سيكونون معاً خاسرين في حال توقف تدفق البترول وزوال عائداته التي تقدر بنحو ثلاثة مليارات من الدولار سنوياً[1] .

ولعل في العلاقات السوفييتية الجيدة القائمة مع الدول البترولية ، تفسير جزئي لذاك الاسلوب . أما بشأن الرأي القائل أن موسكو تريد « الاستيلاء على الصنبور » ، فهو رأي لن يؤدي الى اكتساب صداقة حكومات الدول البترولية التي تعتمد قواها الاقتصادية على تسديد ديونها بضمان استمرار تدفق بترولها الى أسواقه الطبيعية التي تستطيع وحدها استيعاب تلك الكميات الكبيرة من البترول وتسديد قيمتها بالعملات الصعبة . ثم إن هناك اعتبارات أخرى أكثر أهمية وتتلخص في أن موسكو ليس باستطاعتها تصريف كل تلك الكميات الضخمة من البترول -أو حتى بعضها - التي ربما تتوقع الدول المنتجة للبترول أن يفتح الاتحاد السوفييتي أسواقاً جديدة لتصريفها. علماً بأن كمية المائة مليون طن التي بمقدور السوفييت استيرادها من الخليج العربي ، اعتباراً من سنة ١٩٨٠ ، تشكل قسطاً تافهاً بالقياس الى احتياجات الدول الأخرى من بترول

---

(١) مقالة Rachkov في مجلة New Middle East المذكورة سابقاً ، صفحة ٣٦ .

الخليج العربي[1] . فالمعلوم أن هذه الكمية هي أدنى من القدرة الاستهلاكية لليـــابان (١٣٢ مليون طن) وأوروبا الغربية (٢٥٣ مليون طن) من بترول الخليج العربي في سنة ١٩٦٨، ناهيك عن الاحتياجات المتوقعة لليـــابان وأوروبا الغربية في سنة ١٩٨٠ .

وبالطبع ، سترحب حكومات الدول البترولية في الشرق الاوسط بسوق سوفييتية رئيسية جديدة لبترولها، طالما أن هدفها هو زيادة عائداتها الى أقصى حد ممكن . غير أنه من المهم أن نلاحظ أن هذه السوق السوفييتية لا تستطيع منافسة أسواق البترول في الدول الكبرى ، كما ليس بامكانها ان تحل محل هذه الأسواق إلا في حين عرضها الفعلي — عند الشراء — أسعاراً أعلى لكميات متزايدة من البترول ، مع ضمانها ذلك لأمد غير محدود . ومن المستبعد تمامــــاً ان يضمن السوفييت مثل ذلــك ، إذ أن دخولهم سوق بترول الشرق الاوسط سيعود بفوائد وعائدات اضافيــة على الدول المنتجة للبترول التي دأبت طوال سنوات تضغط باستمرار على شركات البترول

(١) وحتى لو أن الاتحاد السوفييتي كان راغباً وقادراً على التحكم بصادرات النفط الى اوروبا الشرقية في عام ١٩٨٠ ، فان هذا لن يجعل طلبها للنفط أكثر من (٢٥٠) مليون طن سنوياً ، وهذه الكمية هي — على الارجح — أقل من الكمية التي ستحتاج اليها اليابان لوحدها من بترول الشرق الاوسط حينذاك .

الغربية لزيادة انتاجها ؛ هــذا علاوة عن ان ثمـّة دولاً أخرى راحت تنافس دول الشرق الاوسط البترولية كليبيا والجزائر ونيجيريا وغيرها[1]. ومن ناحية أخرى ، سيتعزز وضع دول الخليج العربي اذا ما حظيت بمستورد رئيسي جديد لبترولها، حيث تستطيع أن تزج بزبائنها في معمعة التنافس ، لتحصل هي على شروط وعقود أفضل ، رغم أنها لن تستفيد قطعاً اذا ضاعف السوفييت صادرات البترول الى اوروبا الغربية ، حيث سيؤدي ذلك الى منافسة صادرات البترول السوفييتية بصورة فعّالة لبترول الخليج العربي ذاته ، هذا اذا لم نَقـُلْ أن ذلك سيدني من اسعار البترول بشكل عام . وعند تسلل السوفييت الى بترول الخليج العربي ، فستدفع أية اشارة الى انهم لا يلتزمون بسلوك الاصول التجاريـــة الشريفة الدولَ المنتجة للبترول الى التردد في معاملة السوفييت إلا انطلاقاً من قاعدة « تحديد السعر ثم شحن البضاعة » ، وفي أمد قصير . ومن البدهي أن يبعث ذلك قلقـــاً ، وربما ردود فعل ، عند القوى الخارجية الأخرى المهتمة بالبترول على أساس ارتباط مصالحها به[1] .

---

(١) انظر مثلا مقالة J. J. Berreby في مجلة New Middle East عدد ايار مايو ١٩٦٩ ، ص ٤٥ .

(١) وعد الاتحاد السوفييتي الهند في عام ١٩٦٠ ببيعها بترولاً بخصم جيد مما حدا بالشركات الغربية المنتجة للنفط الى خفض أسعارها. وقد أدى=

والواقع ان التطورات المرتقبة للسياسة السوفييتية حيال بترول الخليج ، ستكون غالباً مدفوعة بدوافع تجارية بحتة ، بالاضافة الى ضرورة التذكير بكل تلك القيود المفروضة على سلوك الاتحاد السوفييتي بصدد هذه المسألة ، ولعل أهمها جميعاً عدم استيعاب السوق السوفييتية لبترول الخليج العربي. وسنرى أن القلق من الاهتمام السوفييتي ببترول الشرق الأوسط سيتفجر في حال عجز السوفييت عن تسديد قيمة احتياجاتهم من الكميات المحدودة نسبياً من البترول . غير أن هذا الأمر ، وهو غير محتمل على كل حال ، لن يكون مشكلة رئيسية بالنسبة للأوساط الوطنية المسيطرة اليوم على الشرق الأوسط ، بل ان الاتحاد السوفييتي سيحرز نجاحاً متفوقاً على غيره وذلك بالحصول على شروط متميزة من الدول المنتجة للبترول .

ومن المستبعد قبول الاتحاد السوفييتي بالتخلي عن قسم كبير من عملته الصعبة لشراء بترول الخليج ، خاصة ونحن نلمس تردده البالغ في انفاق أي قسط منها حتى على متطلباته الحيوية

= هذا الى قيام ثماني دول منتجة للنفط ومنها اندونيسا وفنزويلا الى الاجتماع في بغداد في أيلول سبتمبر ١٩٦٠ وتأسيس منظمة « أوبيك » بغية وضع حد لتدهور أسعار النفط ، ومنذ يومها أضحى الاتحاد السوفييتي أكثر حذراً .
أنظر مصدر رقم «٤٤» ص ١٥٩ - ١٦٠ ، وانظر The Middle East and North Africa 1965 - 1966 (London : Europa Pnblications, 1965) P. 56.

جداً ، كما نلمس اهتمامه الحـــالي بتصدير البترول الى أوروبا الغربية ، بغية الحفاظ على مورده من العملة الصعبة منهـــا . لذلـــك يحتمل أن يسدد قيمـــة بترول الخليج الذي يريد شراءه :

● أما بواسطة عقد اتفاقات مقايضة ،

● أو بواسطة ابرام عقود خدمات يقدمـــها لدول الخليج لاستثمار مواردها الخاصة من البترول ،

● أو بواسطة تسديد قيمة البترول بعملته المحلية ، الرويل .

وليس هناك إلا صعوبات ضئيلة يمكن أن تواجه الاتحـــاد السوفييتي في تسديده قيمة بترول الخليج العربي ببضائع مصنعة ، كالمعدات. ولن يكون الاتحاد السوفييتي الفائز الأول ، اذا تطور الأمر الى حد قيام منافسة بينه وبين الغرب (لا سيما الولايات المتحدة واليابان ، بل وحتى دول أوروبا الشرقية) ، إلا إذا رغب الاتحاد السوفييتي في تقديم تضحية تجارية تمنحه الأولوية على منافسيه . وقد عُرف الاتحاد السوفييتي باللجوء الى مثل هـــذه الوسائل ، بهدف تأمين أسواق له ، أو للحصول على عمـــلات صعبة . ومما تجدر الاشارة اليه ، أن حاجة دول

البترول في الخليج الى الآلات والمعدات الصناعيـــة شديدة وواسعة ، إلى درجة تستطيع معها المنتجات السوفييتية (رغم أنها أقل جودة من مثيلاتها الغربية) أن تلقى رواجاً كافياً ، على اعتبار انها تسديد قيمة احتياجات السوفييت من البترول، مع العلم أن شراء دول الخليج للمعدات الصناعية الغربيـــة يتناسب مع مدى حاجة الغرب ذاته لبترولها . كذلك ، فان بعض دول الشرق الأوسط البترولية ، التي تخوض صراعاً مع إسرائيل ، والمنهمكة في الصراع العربي الداخلي ، تحتاج الى السلاح ، وهي مستعدة لمقايضة البترول بالسلاح السوفييتي[١]. إلا أن العملية لن تمر دون أن تدرك بعض الدول البترولية أنهـــا تتقاضى أسعاراً بخسة من السوفييت . وقد ظهر ذلك واضحاً، حينما لم يَبْدُ علىايران الاعجاب أو التأثر مما تلقته من معدات وأجهزة سوفييتية . ولن يصادف السوفييت ، حتى في هذه المرحلة ، أية صعوبات فعلية إلا حينما يرتفع التوظيف المالي الداخلي لكل دولة بترولية على انفراد الى حده الاقصى، وعندئذ ستصطدم موسكو ، وجهاً لوجه ، مـــع العوائق الطبيعية الذاتيـــة الهائلة ، وهي عجزها عن منافسة معدات

---

(١) لقد فكر النظام الجديد في ليبيا (أيلول سبتمبر ١٩٦٩) في طلب السلاح من روسيا اذا مـــا رفض الغرب (وخاصة بريطانيا) تزويده به . ومهما يكن فان الاتحـــاد السوفييتي أضعف من أن يأمل بالحلول محل الغرب كسوق رئيسية للكميات الكبيرة من النفط الذي تنتجه ليبيا .

الدول الأخرى المستهلكة للبترول وخدماتها .

ان مواصلة السوفييت مسيرتهم الحثيثة لتحقيق مصالحهم التجارية في بترول الخليج العربي ، لن تحول ، على الأرجح ، دون حصول شركات البترول الغربية على شحنات البترول ، أو دون زيادة انتاجها في المنطقة ، مستقبلاً . كما أن القدرة السوفييتية المحدودة على استغـــلال بترول الشرق الأوسط واستخراجه ونقله وتسويقه ، تجعل الاتحاد السوفييتي مدركاً حاجته الحيوية بالحفاظ على استقرار صناعة البترول بصورة عامة . ولا ضرورة لأن يظفر السوفييت بامتيازات لاستثمار موارد البترول ، كتلـك التي ظفرت بها الشركات الغربية ، لتحقيق الاستقرار المنشود لصناعـــة البترول ، بل يكفيهم دورهم المتزايد في تسويق البترول وفتح أسواق جديدة له . وقد وظف السوفييت ملايين الروبلات لشراء ناقلات بترول ، ويبدو انهم يحرصون على حماية توظيفاتهم هذه. ومن هنا ، فان نشاطهم لتسويق البترول يلعب دور الرهينة لدى الغرب تماماً كما تلعب السفن التجارية الغربية دور الرهينة لدى اسطول الغواصات السوفييتية .

لقـــد سبق للروس أن أشاروا إلى عزمهم على الاسهام بـ « لعبة » البترول ، ولكن ضمن قواعد معينة . فقد شحنوا كميات محدودة من بترولهم الى بريطانيا ، مقابل الحصول على الكميات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم في المناطق البعيدة شرقاً ،

وكان ذلـــك من البترول الخام الذي تستخرجه شركة النفط البريطانية في أبي ظبي . وأما ما تبعثه هذه المضاعفات من قلق ، فهو سابق لأوانه [١] . وطالما أن الغرب لن يُفْرِط في الاعتماد على تسهيلات النقل والتسويق السوفييتية (وهو أمر غير محتمـــل بسبب الجهود المستمرة لكبريات شركات البترول والاتحادات المالية الوطنية لتطوير ناقلات البترول الخام الهائـــلة الضخامة) ، فإن مثل هذا التعاون بين الاتحاد السوفييتي والغرب سيضاعف من الاهـــتمام الغربي بالمحافظة على استقرار صناعة البترول [١] .

---

(١) انظر مقالة Landis في مجلة نيوميدل ايست عدد ديسمبر كانون الاول ١٩٦٨ . صفحة ١٩ .

(٢) ليس الاتحاد السوفييتي وحده الذي ينتظر اعادة فتح قناة السويس التي ما تزال تلعب دوراً اقتصادياً مهماً (ولو أنه آخذ في التضاؤل) في حياة اوروبا الغربية ، لاسيا دول حلف الاطلسي ، كتركيا وايطاليا . ولقـــد تكبدت مصر ، اكثر من أية دولة أخرى ، أضراراً جسيمة نتيجة اغلاق القناة . وساعد الارتفاع المتدرج لانتاج البترول المصري (حوالي ٢٥ مليون طن سنة ١٩٦٩) ، بالاضافة الى معونات قيمتها ٢٦٦ مليون دولار سنوياً من اكبر ثلاث دول عربية منتجة للبترول (الكويت ، ليبيا ، والسعودية) على ابعاد مصر عن اعتماد اقتصادها كلياً على الاتحاد السوفييتي . ولا شك في ان عائدات المرور من قناة السويس ستعاني انخفاضاً ، بعدما قامت شركات البترول الغربية بتطوير ناقلات بترول ضخمة . هـــذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لقيت خطط مصر بتمديد أنابيب لنقـــل البترول من السويس الى=

ويبدو نزوع السياسة البترولية السوفييتية الراضخة لما هو قائم ، مظهراً من مظاهر الانتهازية الذي لن يطول ، أكثر منه تعبيراً عن الضغوط الطويلة الأمـــد التي يمارسها التدخل السوفييتي على أية من الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. ولا يستبعد أن تتم اتفاقات تجارية في أواخر السبعينات ، تقضي بالسماح للاتحاد السوفياتي أن يتقاسم بترول الخليج العربي مع العرب بطريقة حبية وسلمية .

والواقع أن تزايد التدخل السوفييتي التجاري في بترول الشرق الاوسط ، سيوقع الاتحاد السوفييتي في مآزق سيكون هو أول من يعاني من نتائجها. ذلك أن وضع شركات البترول

=الاسكندرية دعماً مالياً من مجموعة دول عالمية ، في مقدمتها فرنسا (عن : Christian Science Monitor ، عدد ١٧ تموز يوليو ١٩٦٩) . وسينقل الخط الاول من هذه الانابيب (٤٢ ١ انش) خمسين مليون طن من البترول الخام سنوياً . وسوف يجري تمديد ثلاثة خطوط من الانابيب بمحاذاته، مما يؤدي الى ارتفاع طاقة نقله الى مائتي مليون طن سنوياً (عن مجـــلة ؛ Middle East Mirorr عدد ٢٧ نيسان أبريل ١٩٦٨ ، صفحة ٢٠) غير ان تكاليف نقل البترول وضخه وتخزينه في مينائي السويس والاسكندرية ستُدني من امكانية خطوط الانابيب على منافسة ناقلات البترول الضخمة ، التي تقوم بالدوران حول افريقيا ، في طريقها الى شمالي غربي اوروبا ، علماً بأن خطوط الانابيب هذه ستظل معرضة لخطر الغارات الاسرائيلية ، بينما سيواجه خط الانابيب الاسرائيلي المماثل مشكلة مقاطعة الدول العربية البترولية له ، مما يرغمه على الاعتماد على البترول الايراني فقط .

الغربية المسيطرة في الشرق الأوسط ، كان في الماضي هدفاً سهلاً للاعـــلام السوفييتي لعشرات من السنين المنصرمة ، وضد الولايات المتحدة بصورة خاصة[1] . وهكذا ، فتلك هي أولى الفرص الثانوية التي ستفلت من يد موسكو التي كلما ازداد تدخلهـا وتورطها في بترول الشرق الأوسط ، كلما تزايدت صعوبة اتخاذها أي موقف عقائدي « نظيف » ضد استغلال شركات البترول الغربية للدول المنتجة . وقـد آل الأمر الى إرغام الاتحاد السوفييتي على إحداث تعديل في اسلوب إعلامه بعد ابرامه اتفاقية استيراده الغاز الطبيعي من ايران ، سنة ١٩٦٦. غير أنه مهد لهذه الاتفاقية (كما فعل بالنسبة للاتفاقية مع افغانستان سنة ١٩٦٣) ، بالقول أنها تعود بالمنفعة على جميع الدول المنتجة للبترول . وانطلاقاً من هذه الاتفاقية، تابع الاتحاد السوفييتي خطواته التالية للاستفادة من غاز الشرق الأوسط الطبيعي على أسس تجارية بعد ما كانت شركات البترول الغربيـــة – على حد قوله – تهدره

---

(١) انظر مصدر رقم «١» ، صفحة ٥٢٨ . ويبدو هذا واضحاً من خلال عدم استمرار الضغط السوفييتي بصورة ايجابية لطرد شركات النفط الغربية . كما أن الاتحاد السوفييتي لا يحاول حقاً أن يستغل فرص النزاع بين الدول المنتجة للنفط والشركات الغربية وذلك على غرار موقفه الحيـــادي من النزاع الذي وقع في ايران عام ١٩٣٢ بين رضا شاه وبريطانيا حول امتيازات النفط البريطانية هناك، مع أنه لا يرى نظام رضا شاه مناسباً لدعمه ومساندته له عقائدياً . انظر مصدر رقم «٦» ، صفحة ١٠٨ .

مدى[1] . ومن يومها دأبت موسكو ، اعلامياً ، على طبع اتفاقاتها الثلاث مع العراق (كانون الأول ١٩٦٧ ، حزيران وتموز ١٩٦٩) بهذا المظهر . وعلى حد زعم احدى المقالات السوفييتية ، اجمع الرأي العـــام العراقي على اعتبار اتفاقية ١٩٦٧ ، اكثر من مجرد اتفاقيـــة تجارية . ونُسِبت المقالة السوفييتية ذاتها الى السيد اديب الجادر ، رئيس شركة النفط العراقيـة الوطنية ، لإعرابه عن شكره للاتحاد السوفييتي لتقديمه المعونة لانتاج البترول العراقي ، بصورة مستقلة ، بعد أن كان ذلك حلماً يراود اذهان العراقيين[2] .

غير مثل هذه الادعاءات تحتاج الى حلقة تربطها بالحقائق البسيطة الواضحة . فمن الناحية الأولى ، لم يعد بمقدور الاتحاد السوفييتي الوقوف بمعزل عن تشنجات المفاوضات التي تميزت بها علاقات شركات البترول الغربية مع الدول المنتجة للبترول. وبات بمقدور الاتحـــاد السوفييتي ، من جهة ثانية ، استغلال بعض الفرص التكتيكية ، ليضيعها على الدول الغربية بعد

---

(١) ان تطوير مصادر الغاز الطبيعي داخل ضمن نصوص اتفاقية النفط العراقية – السوفييتية الموقعة في تموز يوليو ١٩٦٩ . ولزمن قريب ، بقيت الشركات الغربية تواجه صعوبات جمة في نقل الغاز بحراً . انظر مصدر رقم «٤» صفحة ١٩٢ و ١٩٨ .

(٢) في : New Times ، رقم ٢، ١٩٦٨ . وفي : الميزان عدد ايار مايو وحزيران يونيو ١٩٦٨ ، صفحة ٨٠ .

ما دخل ميدان التنافس في البترول معها . ومن المتوقع أن تعكس الاتفاقية العراقيـــة ـ السوفييتية تأثيراً مهماً ، في المستقبل ، على علاقـــات الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط مع شركات البترول الغربية ، وذلك باقناع الدول البترولية ان بامكانهـــا الوصول الى اتفاقات افضل من تلك المعقودة سابقاً. فقد قرر الاتحاد السوفييتي ان يساعد شركة البترول العراقية الوطنية في التنقيب عن البترول العراقي واستخراجه وتسويقه دون أن يحصل ، على مقابل ذلك، على أية امتيازات بترولية في أي من الأراضي العراقية . بالاضافة الى ذلك ، سيسهم الاتحاد السوفييتي في اقامة بعض الصناعات الثقيلة ، وبنـــاء سد على نهر الفرات الذي ستكون له قيمة اقتصادية ورمزية بالنسبة للعراق . وستكون كل هـــذه الخدمات والمعونات، مع قرض قيمته ١٤٢ مليون دولار اعلنت موسكو عن تقديمه للعراق في تموز ١٩٦٩ ، مقابل شحنات من البترول العراقي[١] .

وقد تؤدي هذه الاتفاقات السوفييتية مع العراق، في الحد من موقف الإعلام السوفييتي المتطرف ضد «استغلال» الغرب

---

(١) في جريدة الغارديان عدد ٨ تموز يوليو ١٩٦٩ . وانظر أيضاً : The Times عدد ٩ تموز يوليو ١٩٦٩ . وتبدو هذه الاتفاقيات أنها تشمل حقول الرميلة الشمالية التي تحوي على احتياط لا يقـــل عن (١٨٠٠) مليون طن .

للدول المنتجة للبترول ، في الوقت الذي تتحول هذه الدول من انشغالها بمشاكل «الاستعمار» المحتضر ، الى الاهتمام بمسائل التنمية والتطوير الجديدة . والملاحظ ، ان الدول المستهلكة للبترول شرعت بتقديم الخدمات الضرورية التي يجب أن يستفاد منها فعلياً . وكانت نصوص الاتفاقيه العراقية — السوفييتية عوناً لشاه ايران في الظفر من اتحاد شركات البترول الغربية بشروط أفضل بكثير في أيار ١٩٦٩ . وليس من المستبعد أن تنعكس تأثيرات هذه الاتفاقية على المفاوضات الجارية مع بلدان اخرى منتجة للبترول . وعلى أي حال ، فان الاتجاه السائد حتى اليوم هو أن المفاوضات الجارية بين الدول المنتجة للنفط وشركات البترول الغربية ، هو حرص الاولى على الظفر بدور اكبر في عمليات تسويق وادارة شؤون البترول[١] ، اكثر من حرصها على الوصول الى شروط مماثلة لتلك التي تشتمل عليها الاتفاقات العراقية السوفييتية . ولعل ما يوضح هذا الاتجاه هو استمرار فقدان الثقة بين الدول البترولية والاتحاد السوفييتي ، بينما أخذ يتوافر ، من جهة أخرى ، ارتياح نسبي للاتفاقات المعمول بها في الوقت الحاضر والتي

---

(١) لم تتمكن منظمة اوبيك في اجتماعها المنعقد في يوليو تموز ١٩٦٩ من جعل هذا مطلباً رسمياً . انظر :

Arab Report and Record

عدد ١ — ١٥ يوليو تموز ١٩٦٩ ، صفحة ٢٩٦ .

تعمدت الشركات الغربيـــة أن تسترضي بها الدول المنتجة للبترول ، خاصة بعد ما تجاوزت اليابان سابقـــة مناصفة الأرباح[1]. ويدل ذلك أيضاً على أن تأثير النشاطات السوفييتية مقيد تماماً بحجم استهلاك السوق السوفييتية ذاتهـا ، وتستمر أهمية هذا التأثير حتى في أقصى الظروف التي أوجدتهـا في العراق المنازعات الدائمة بين حكومة العراق وشركة البترول العراقية (البريطانية) آي. بي. سي[2] . والواقع ان ضبط

---

(١) منذ الاتفاقية التي ابرمتها المملكة العربيه السعودية مع ارامكو في سنة ١٩٥٠ ، ومعظم اتفاقات الامتيازات في دول الخليج العربي ، نصت على مناصفة في الارباح بين شركات البترول والدول المنتجة له، غير أن شركة البترول العربية ، التي تملكها اليابان ، ابرمت في سنة ١٩٥٨ اتفاقات للحصول على امتيازات للتنقيب في المناطق البعيدة عن ساحل المنطقة المحايدة ، مع الكويت والسعودية ، مقابل ٥٧ بالمائة للاولى ، و ٥٦ بالمائة للثانية . بينما تمنح الشركة الاميركية – الايطالية في عملياتها المشتركة في الأراضي الايرانية نسبة ٧٥ بالمائة من الارباح للحكومة الايرانية ، لان شركة البترول الوطنية الايرانية تمتلك خمسين بالمائة من كل شركة عاملة في اراضيها ، كما تتقاضى ارباحها هذه على اساس انها أحد « المنتجين » ، بالاضافة الى الخمسين بالمائة من الارباح التي تتقاسمها مناصفة الحكومة والمنتج عادة .

(٢) تسعى شركة آي. بي. سي الى استعادة امتيازها الذي تبلغ نسبته ٩٩،٥ بالمائة من المجمل الأصلي ، الذي امه اللواء عبدالكريم قاسم بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ . وما برح العراق يتطلع الى بديل لانهـاء نزاعه مع آي.بي.سي فبادرت الحكومة العراقية الى طلب مساعدة الشركة =

النفس الذي يتظاهر به العراقيون ، بصورة غير طبيعية ، في عدم اقدامهم على تأميم شركة البترول العراقية آي. بي. سي حتى اليوم ، يرجع فقط الى عجز الاتحاد السوفييتي عن تأمين اسواق استهلاكية مناسبة أخرى .

هناك أخيراً ، سابقة الدكتور مصدق الذي أمّم شركة البترول الانكلو - الايرانية في بــــلاده ، التي تعتبر من اكثر الوسائل ملاءمة وأقربها الى معالجة مشاكل البترول في الدول المنتجة له في الشرق الأوسط . إلا أنه ، من الناحية الأخرى، سيبقى الاتحاد السوفييتي عاجزاً عن معالجة المشكلة الناجمة عن التأميم، وعن تحمل مسؤوليات مواجهة مضاعفاتها . فقد أدى تأميم الدكتور مصدق للشركة الانكلو - الايرانية وبتره أي ارتباط مع اسواق البترول الغربية الى إيقاف انتاج البترول الايراني بشكل تام تقريباً .

الفرنسية الحكومية: Enterprise deRecherych es et d'Activités للتنقيب عن البترول . وينتظر ان تساعد على انهاء النزاع الاسواق السوفييتية الجديدة للبترول العراقي ، رغم انها غير قادرة على استهلاك جميع كميات انتاج البترول العراقي الذي بلغ في سنة ١٩٦٨ حوالي ٨٤ مليون طن . انظر مصدر رقم «٢»، صفحة (٧٠) .

الفصل الثالث

الشؤون السياسية في الخليج العربي

من الممكن أن يرغم التدخل التجاري السوفييتي في شؤون بترول الخليج العربي موسكو على انتحال بعض المواقف التقليدية لشركات النفط الغربية، لمجابهة أي عائق في وجه تدفق البترول واستمرار شحناته. وفي حال مواجهة إنتاج البترول ونقله وتسويقه لأية مصاعب او عوائق، فان ما سيصيب الاتحاد السوفييتي من الأضرار لن يقل عن الفوائد التي قد تعود عليه نتيجة نشاط التجمعات السياسية اليسارية في داخل الخليج، وسيعني تدخله ضياع فرص قطع شحنات البترول عن الغرب. وستؤدي عملية التدخل أو المشاركة هذه الى وقوع موسكو في وهدة اختيارات صعبة، لن تخلو من

توريطات مزعجة لها ، لاسيما ما يتعلق منها بالصراع السوفييتي – الصيني . ولعل المأزق أو الاختيار الذي سيجابه الاتحاد السوفييتي بصورة رئيسية هو :

● إما ان يعمل على تطوير علاقات مفيدة مع الحكومات المتطورة للدول المنتجة للبترول ، مما سيؤدي الى زوال نفوذ السوفييت على الانظمة اليسارية ؛

● واما متابعة تأييده للحركات والانظمة اليسارية في الدول المنتجة للبترول ، مما سيؤدي إلى توقف ضخ البترول ، وتحوّل الغرب إلى البحث عن مناطق بترولية أخرى في العالم، تتميز باضطراب اقل واستقرار اكثر .

فإذا اختار السوفييت الخط الأول ، فانهم سيقعون تحت رحمة الاعـــلام الصيني الشيوعي ، الذي سيستغل ناحية التعاون السوفييتي مع الانظمة المحـــافظة ، وسيستأصل شأفة الاتحاد السوفييتي القائمة على تأييده للتطرف باعتباره راعياً للثورة . وسيقع السوفييت في مشكلة لا يحسدون عليها ، اذا اختاروا طريق تأييد نظام محافظ ضد أي نشاط سياسي تقوده بكين . وفي مثل هذه الظروف ، فقـــد تبرز موسكو كقوة رئيسية تعمل على الحفاظ على الوضع الراهن في منطقة الخليج العربي في حال عجز الدول المحلية في المنطقة (وخـــاصة ايران) عن السيطرة على الوضع داخل حدودها . غير أن

المدى الذي يستطيع السوفييت بلوغه من النجاح بالقيام بهذا الدور ما يزال معرضاً للشك ، وسيبقى هذا الشك إلى وقت طويل. وما يجب أن ندركه هو أن موسكو ستواجه، بوقوفها ضد محاولات التمزيق والتخريب في الخليج العربي ، المشكلة التي ما تزال تواجهها نتيجة موقفها من الصراع العربي — الإسرائيلي ، والتي تتلخص في أن « قوتها ووجودهـــا » في المنطقة سيضاعفان من اعبائها ومسؤولياتها ، دون أن يمنحاها مستوى مماثلاً من التحكم والتسلط على مجريات الاحـــداث .

وتـكمن ، في الواقع ، مصادر التحريك ضد اوضاع الخليج العربي ، في الدولتين المجاورتين وهما مصر والعراق ، بالاضافة إلى التنظيمات المحلية مثل « الجبهة الشعبية لتحرير المنـــاطق المحتلة من الخليج العربي » ، التي عرفت في السابق باسم « جبهة تحرير ظفار » ، وهي الجبهة التي تتمتع بدعم جمهورية اليمن الجنوبية ، وربما الصين الشعبية ذاتها . والواضح أن مدى نجاح أي فريق من الفرقاء المشار إليهم يعتمد على الظروف المحلية للخليج . فتستطيع ، مثلاً ، واحدة من المنظمات المحلية تشجيع شعور الاستياء ضد شيخ قبيلة ، وتنمية هذا الشعور ، الا انها لن تستطيع ، على ذات المستوى من النجاح ، غرس افكار سياسة ثورية في عقول رجـــال القبائل الأميين ، وعلى نطاق واسع في المشيخات المجاورة . الا انه يبقى هناك الخطر الأكثر أهمية ، المتمثل في استيراد التهديم والتخريب ، إلى المجتمعات

الأكثر تقدماً ، حيث احدثت الثروة البترولية تحولاً وتبدلاً ، قد يكونان عميقين في بعض الأحيان وفي بعض الميادين. وينمو في أبي ظبي قلق متزايد من احتمال نجاح حركة قيام جبهة وطنية للتحرير. بالاضافة إلى ذلك ، فان من العوامل الفعالة التي يمكن أن تخلق حركة مضادة لحاكم البحرين هو وجود أقلية لا يستهان بها من المواطنين الذين يتكلمون اللغة الايرانية وارتفاع مستوى الثقافة في البلاد.

ومن ناحية اخرى ، يعيش النشاط المصري في الوقت الحاضر فترة هدوء وسكون ، بعد ما كان مصدر الاضطرابات في الخليج. ذلك لأن وجهة النظر المصرية تقول الآن بوجوب تكريس الاهتمام الكامل بمجرى الصراع مع اسرائيل ، اعتماداً على المعونات التي تمنحها المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا تعويضاً عما تخسره القاهرة من اغلاق قناة السويس [1] ومقابل تخليها (المؤقت) عن شيء من نفوذها في الشرق الاوسط [2]. وليس من المستبعد ان تكون القاهرة قد ادخلت شيئاً من التعديل الجذري على موقفها من مشاكل الخليج العربي تحت الضغط السوفييتي غالباً.

---

(١) إن هذه المبالغ (مع تلك التي تدفع للأردن) « التزامات وجدانية» تدفعها الدول الثلاث لأنها لم تكن من الدول المتاخمة لإسرائيل قبل حرب عام ١٩٦٧. وقد ساعد إعادة ضخ النفط الى الغرب بعد مؤتمر القمة المنعقد في الخرطوم في آب وايلول ١٩٦٧ على دفع هذه المساعدات كمساهمة في تحرير الاراضي التي احتلتها اسرائيل.

(٢) راجع مقالة مايلز كوبلاند الملحقة بهذا الكتاب.

الا انه لا يحتمل ان يتضح هذا التعديل عملاً ومواقف ، طالما بقيت قناة السويس مغلقة .

والى ان تقرر السياسة المصرية بعث اطماعها في الخليج بعد الغاء التبديل السابق الذكر في مواقفها من قضايا الخليج ، ستجد أن الزمن قد سبقها ، وأن الاوضاع قد تغيرت نتيجة المساعي المبذولة لايجاد صيغة ما للاستقرار المحلي هناك . ومن بين أهم هذه المساعي ، تلك التي تدعمها بريطانيا لانشاء اتحاد فيدرالي يضم البحرين وقطر والامارات المتصالحة السبع ، التي لن تواصل بريطانيا حمايتها بعد انسحابها العسكري قبل نهاية ١٩٧١ [١] .

---

(١) تتألف الامارات المتصالحة السبع من : أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، عجمان ، ام القيوان ، راس الخيمة ، والفجيرة . ويقل تعداد سكانها مع قطر عن تعداد سكان البحرين . وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٨ ، اعلن وزير الدفاع البريطاني باسم الحكومة البريطانية في مجلس العموم ، بأن شؤون الدفاع عن دول الخليج ستقع ، بعد الانسحاب البريطاني ، على عاتق دول المنطقة ذاتها . وفي ايار ١٩٦٨ ، اتفقت الحكومتان الكويتية والبريطانية على الغاء الاتفاقات الخاصة باستقلال الكويت لعام ١٩٦١ ، والتي كانت الكويت تستطيع بموجبها طلب الحماية البريطانية . وقد تبقي الحكومة البريطانية شيئاً من وجودها السياسي بعد انسحابها العسكري (راجع « الدايلي تلغراف » ، ١٦ حزيران ١٩٦٩) . ومما يجدر ذكره ان بريطانيا رفضت عرضاً تقدمت به اربع من مشيخات الخليج ، تدفع هذه ، بموجبه ، نفقات القوات البريطانية البالغة ٢٥ مليون جنيه استرليني سنوياً ، على ان تعود بريطانيا عن قرارها بالانسحاب . وبررت بريطانيا رفضها العرض بعدم توافر الدعم التموني والامدادي (اللوجيستيكي) لقواتها هناك . (عن الوزير البريطاني للشؤون الخارجية ، مجلس اللوردات ، ٣١ كانون الثاني يناير ١٩٦٨) .

ولو لم يكن النشاط المصري في المنطقة قد أصيب بانتكاسة، حيث كانت الزعامة المصرية تعيش فترة نقاهة ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، لأجهض مشروع اتحاد الامارات الفيدرالي وولد ميتاً . الا انه ، رغم ذلك ، ما يزال هذا الاتحاد الذي اعلن رسمياً في آذار ١٩٦٨ بعيداً كل البعد عن كونه مشروعاً ، يمتلك في أساسه القدرة على البقاء والحياة كما ان المناقشات التي تجريها لجانه التحضيرية لم تفلح بعد في تقريب وجهات نظر المسؤولين عن الامارات ، الا انها قد تسفر عن ارتباط لبناء أهداف دفاعية اذا لم تنجح في اقامة اتحاد سياسي كامل [١] . ثم ان النقص في الخبرات الذي تعانيه الامارات ، فيما يتعلق بشؤون الحكم وفعاليته، لا يعزز الأمل

(١) شكل اتحاد الامارات العربية مجلساً أعلى للحكام ، برئاسة دورية ، بالاضافة الى مجلس فيدرالي مهمته اعداد التحضيرات الأولية للاتحاد ، برئاسة حاكم قطر . وقد تم حتى الان وضع مخطط لانشاء قوة دفاعية مشتركة . وأوصى الميجر جنرال السير جون ويلفباي، المستشار العسكري الذي انتدبته الحكومة البريطانية لمساعدة اتحاد الامارات، في تقرير قدمه في تموز ١٩٦٩ باحداث قوات بحرية وجوية وبرية مشتركة للاتحاد ، مهمتها مجابهة الاخطار المحتملة من قيام اعمال هدامة من الداخل . وسيقوم الرواد من ابناء امارات الاتحاد المدربين من قبل بريطانيين ، بتدريب كتيبة من قوات الاتحاد البرية ليبادر افراد هذه الكتيبة بدورهم الى تشكيل كتيبة ثانية ، تحت قيادة ضابط بريطاني ، في الغالب ، مرتبط بمجلس الحكام (راجع « التايمس » البريطانية ٢١ تموز ١٩٦٩) .

في حدوث أية قفزة مفاجئة ، لاقامة حكومة فيدرالية قادرة على الحياة .

وحينما راحت الدول العربية تراقب عن كثب اجتماعات اتحاد الامارات العربية ، أعلنت سورية عن تنديدها به ورفضها له [1] . بينما انتقد الاتحاد السوفييتي هذه « المغامرة» على اساس انها تمثل « بقايا الوجود الامبريالي البريطاني » ، دون أن يعارض المشروع الاتحادي لامارات الخليج بحد ذاته . وليس هناك أية بادرة تشير الى أن الاتحاد السوفييتي سيعمل على تقويض أي حل آخر لمشكلة الامارات ، يتميز بالقدرة الذاتية على البقاء ، دون أي دعم خارجي [2] .

وقد اتضح اهتمام الاتحاد السوفييتي بمسألة اتحاد امارات الخليج العربي جلياً من سياق علاقاته بايران ، التي تطالب

---

(١) اقامت كل من المملكة العربية السعودية والكويت والعراق علاقات تجارية وفنية مع دول الاتحاد ، كما تبادل المسؤولون في كل من ايران والسعودية الزيارات الودية مع حكام الخليج خلال عامي ١٩٦٨ – ١٩٦٩ راجع Arab Report and Record

(٢) الميزان ، عدد آذار -نيسان ١٩٦٨ ، صفحة ٥٧ . وكذلك ملحق الميزان (Mizan Supplement) عدد آذار – نيسان ١٩٦٩ ، صفحة ٧–٨ .

بالبحرين منذ أمد طويل [1] ، والساعية الى لعب دور المهيمن على مستقبل الخليج ، على الصعيدين السياسي والعسكري . والواقع ، ان موقف موسكو المناوىء لانبعاث الناصرية بأية صورة كانت في منطقة الخليج ، قام بتأثير قوي من احتمال قدرة ايران على تأمين نوع من الاستقرار للخليج العربي بتحملها مسؤوليتها « كدولة كبرى » في المنطقة ، وهي الدولة - أي ايران - التي تعمل في الوقت ذاته على تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي . ثم ان اتخاذ أي اجراء لفرض الاستقرار على منطقة الخليج ، على أن تبادر الى اللجوء اليه دولة ترتبط بالاتحاد السوفييتي بصداقة معتدلة كالدولة الايرانية مثلاً ، سوف يعود على موسكو بفوائد لا تقل عن تخفيف الضغط على واشنطن للتدخل النشيط في المنطقة .

وقد انطلقت ايران في اثبات وجودها بالتأكيد لجميع القوى المحلية في منطقة الخليج وللقوى الخارجية على حرصها على تحقيق مطامعها وقدرتها على ذلك . وابدت استعدادها لحل المشاكل والمصاعب التي تواجهها منطقة الخليج كما شددت على استنكارها

---

(١) انتهت هذه المشكلة عام ١٩٧٠ وقبلت كل الاطراف باستقلال البحرين . (المعرب)

لأي تدخل خارجي [1] . وبدا شاه ايران وكأنه ينشر رداء حمايته على جارته الكويت ، إبان زيارته لها في اواخر ١٩٦٨، بعدما كانت هذه الحماية من حق بريطانيا ، كما بدا ذلك أيضاً خلال الازمة العراقية – الايرانية في ربيع ١٩٦٩ . غير ان هذا الموقف قد بيّن ، جزئياً ، رغبة ايران في اقامة علاقات صداقة مع الدول الأكثر محافظة في العالم العربي . وظهرت ايران في نزاعها مع العراق حول شط العرب، وكأنها تريد ان تمارس شكلاً من اشكال دبلوماسية التهديد بالقوة العسكرية ، لتشعر الآخرين بقدرتها على السيطرة على الخليج العربي ، اذا ما تركته الدول الخارجية وشأنه [2] .

ورغم ان العداوة المريرة التي قامت بين العراق وايران تعتبر مثالاً على اضطراب العلاقات بينهما ، فانها تثير كذلك مشكلة دقيقة للاتحاد السوفييتي ، ألا وهي مشكلة الاقلية الكردية في بلاد السوفييت ، وهي الأقليـــة التي لن تقف مكتوفة الايدي من الحرب الكردية الدائرة في العراق . غير أن الخطر الاكثر اهمية والذي يمكن أن تواجهه الحكومـــة

(١) افتتحت كل الباكستان وايران وتركيا اجتماعها في كانون الاول ديسمبر ١٦٦٨ في « التعاون الاقليمي للتنمية » بنداء الى كافة الدول الاخرى بالبقاء خارج منطقة الخليج بعد انسحاب بريطانيا منها . راجع التايمز في ٢٨ كانون الاول ديسمبر ١٩٦٨

(٢) انظر ، مثلا ، التايمز في ٢١ نيسان ابريل ١٩٦٩

السوفييتية، هو انه في حال وقوع أيةأزمة بينالعراق وايران، فان عليها يوماً ان تختار بين تأييدها لنظام الحكم في بغداد، أو لمخططات الشاه وسياسته الخاصة في معالجة التهديد الخطير الذي قد يشكله النشاط المعادي الذي تقوده العراق ضد الكويت والجزء الاسفل من منطقة الخليج . وسيكون هذا الاختيار أمراً مؤلماً ومحيراً في الوقت ذاته ، وهو حتماً وليد طبيعي للتلازم الزمني بين تحسن العلاقات السوفييتية بالدول الواقعة على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي ، وبين استمرار التورط السوفييتي في العالم العربي . والواقع ، ان وقوع الدول الكبرى في مثل هذه المآزق ، هو الثمن الذي تدفعه عادة لقاء توسيع نفوذها وزيادة تدخلها . وهذا ما حصل للولايات المتحدة في قضية قبرص .

وما يعيق من دور ايران في منطقة الخليج ويزيد من مصاعبه ليس هو العلاقات المتأزمة مع العراق فقط . فقد أعلن شاه ايران انه ليس من الضروري أن تقف مطالبة إيران بالبحرين، منذ وقت طويل ، حجر عثرة في سبيل تحقيق استقرار الخليج [1] . اذ بامكان البحرين الانضمام الى اتحاد الامارات العربية شريطة التوصل الى صيغة ما بهذا الشأن تحفظ لايران

---

(١) انظر ، مثلا ، التايمز ، في ٧ كانون الثاني يناير ١٩٦٩ .

كبرياءها الوطني [1] . ثم بادر الشاه الى الغاء زيارته المقررة ، في شباط ١٩٦٨ ، للمملكة العربية السعودية ، بعد تصريح أدلى به الملك فيصل بن عبدالعزيز ، وأكد فيه على عزمه تأييد البحرين ضد ايران . إلا أنه في نهاية ١٩٦٨ ذاته، قامت الرياض وطهران بتظاهرة ضخمة للتأكيد على رسوخ الصداقة بينهما ، وعلى الحاجة الماسة الى وجوب ايجاد مخطط مشترك في المستقبل . وأنهت الدولتان نزاعها بشأن تحديد «خط الوسط» في قاع مياه الخليج العربي . وفي أي حال ، فان اللقاءات التي تمت بين المسؤولين في البلدين ، في تشرين الثاني ١٩٦٨ ، لم تكشف عن مدى اتفاقهم بصدد مشاكل المستقبل السياسية في المنطقة . ولا يستبعد أن يعود التنافس من جديد بين الرياض وطهران ، بعد انسحاب بريطانيا من الخليج قبل نهاية ١٩٧١ لاسيما اذا فشل اتحاد الامارات العربية ، أو وقع انقلاب في إحدى الامارات التسع . وتستطيع المملكة العربية السعودية في أي من كلتا الحالتين ، أن تنتشل الامارات المجاورة لها من الفوضى ، غير ان ذلك سيثير حتماً ردود فعل ايرانية [2] .

---

(١) غالباً ما تكون صيغة الحل المحتمل هو اجراء استفتاء في البحرين . وعلى الغالب فسوف تخسر ايران نتيجته ، إلا أن الاستفتاء بحد ذاته يعتبر تحد لسلطة حكومة البحرين ، (وهذا ما حصل حقاً) .

(٢) كانت المملكة السعودية تطالب بقطر والامارات المتصالحة ومنها واحه البريمي ؛ سوى أنها الآن قد عدلت من موقفها وأضحت لا تمانع في اتحاد هذه الإمارات معاً .

وحتى ان لم يحدث أي شيء من هذا ، فان نجاح التعاون العربي – الايراني [١] يعتمد على ازالة الاستياء الذي ولّده تحسن علاقــات ايران باسرائيل على الصعيدين السياسي والاقتصادي [٢] . واذا لم يُزل هذا الاستياء ، فان المطامع الايرانية في الخليج ، ستغدو مصدر اضطراب وهيجان في المنطقة اكثر من كونها وريثاً مناسباً لبريطانيا المنسحبة .

وبالطبع لن يكون دور الاتحاد السوفييتي في مثل هـذه الحالة ، واضحاً ولا صريحاً .

فمن ناحية أولى ، تمنح العلاقات الطيبة بين موسكو ومصر والعراق فرصة للأولى – موسكو – للاعراب عن آرائهـا ومقترحاتها وتوجيهاتها بشأن ما اذا كان على القاهرة وبغداد أن تدعما استقرار أوضاع الخليج ، ام تعملا على تقويضه. ومن ناحية ثانية ، يستطيع السوفييت تأييد جهود ايران الرامية الى

---

(١) أعادت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع ايران في عام ١٩٧٠ بعدما قال حسنين هيكل في مقالة له « بصراحة » عام ١٩٦٠ أن مصر لن تعيد هذه العلاقات حتى يزول الشاه في ايران . الا ان العلاقات قد عادت لأن شاه ايران لا يقرأ صحيفة الأهرام وما فيها من مقالات يكتبها هيكل .
(المعرب)

(٢) قطعت مصر علاقاتها مع ايران عام ١٩٦٠ أثر تبادل ايران شكلا من أشكال الاعتراف مع اسرائيل .

الحفاظ على استقرار الخليج ، بمنح طهران معونات دبلوماسية ومادية ، كتزويدها – مثلاً – بسفن حربية لدعم قواتهـــا البحرية التي ستصبح بعد الانسحاب البريطاني ، أقوى سلاح بحري في المنطقة .

ولكنه يبدو ان قدرة السوفييت على السيطرة على العناصر اليسارية في امارات الخليج هي قدرة محدودة ، الا اذا كان هناك وسائل بديلة تحول دون الاستيلاء على حكم أية دولة من دول المنطقة ، مما يؤدي الى حـــالة من الاضطراب تشمل الخليج كله . ومن البدهي ، ان ليس بامكان موسكو أن تلعب أي دور على هذا الصعيد اذا لم يكن لها وجود عسكري او بحري في المنطقة بالاضافة الى علاقاتها الديبلوماسية والتجارية مع دول المنطقة . والحقيقة ان العامل الرئيسي الذي يقرر مثل هذا الوجود وضرورياته بالنسبة لموسكو ، ليس له علاقة الا بشكل هامشي بحت بقضايا بترول الخليج العربي . ذلك ان أهمية منطقة الخليج العربي الكبرى (على سبيل الاحتمال السوفييتي) تكمن في صلاحية الخليج كقاعدة انطلاق رئيسية لنشاط الاتحاد السوفييتي في المدى الأوسع وفي المناطق الأبعد عن الخليج . وهذه الحقيقة هي التي تشكل قاعدة السياسة السوفييتية وأساس تحركاتها ووجودها في الخليج.

الفصل الرابع

الخليج العربي : ممراً استراتيجياً

منذ أكثر من قرنين ، وبريطانيا تستعمل الخليج العربي كضمانة لخطوط مواصلاتها مع امبراطوريتها في الهند ، وكطريق مؤدية الى ايران ، ومن ثم كأساس استراتيجي في اطار التنافس بين بريطانيا والامبراطورية الروسية القيصرية . واستمرت السياسة البريطانية تقضي بداهة حتى القرن الحالي ، بالحيلولة دون أي وجود لسيطرة أجنبية على الخليج العربي غير السيطرة البريطانية . حتى ان اللورد لاندسداون ، وزير الخارجية البريطانية السابق ، حذر في سنة ١٩٠٣ كلاً من مجلس اللوردات وامبراطورية روسيا القيصرية « من ان الحكومة البريطانية ستعتبر انشاء أية قاعدة

بحرية أو ميناء عسكري في الخليج العربي، من قبل أية دولة، موقفاً ينطوي على تهديد بالغ للمصالح البريطانية . لذلك فهي ستقاوم أي عمل من هذا القبيل بكل ما تمتلك من وسائل»[1].

ولم تلج السفن الروسية الى الخليج ، إلا في أيار ١٩٦٨ ، حينما قام طراد تصحبه سفينتان من اسطول الشرق الأقصى السوفييتي بزيارة قصيرة لميناء « ام قصر » العراقي [2] . ومن ثم نالت البحرية السوفييتية حقوق استخدام التسهيلات المتوافرة هناك، وباتت في الوقت الحاضر إحدى المعالم الدائمة لمنطقة الخليج . وليس مستبعداً أن يشكل الخليج في المستقبل ، حلقة من سلسلة حلقات الامدادات السوفييتية الطويلة ، التي تمتد نحو الشرق ، اذ ما يزال الغموض يكتنف أهمية هذه الحلقة .

ومن الطبيعي أن تفضل السفنُ السوفييتية التي تبحر باتجاه الشرق– لتمر اما حول رأس الرجاء الصالح في جنوبي افريقيا أو عبر قناة السويس – التزودَ بالوقود من ميناء عدن عن التزود بها من أي ميناء آخر في داخل الخليج العربي. بالاضافة إلى أن منطقة الخليج لا توفر لأي اسطول سوفييتي ، متمركز في المحيط الهندي ، سوى موانىء طارئة للتوقف فيها ، حيث يندر أن تكون مثل هذه الموانىء اساسية وصالحة لصيانة

---

(١) مقتبسة في مصدر رقم «١» صفحة ٥١٧ . وبتاريخ ٥ أيار مايو ١٩٠٣ .

(٢) ومنذ ذاك والسفن السوفييتية تزور مينائي أم قصر وكورامشاهر في ايران .

الاسطول ، في ضوء تطورات الاكتفاء الذاتي التي ضمنتها الامدادات العائمة ، بالاضافة الى ان ثمة احتمالاً بأن يوفر ميناء عدن ، بسبب الترتيبات السياسية المتجانسة ، وربما موانىء أخرى في الهند والباكستان ، حاجات الاسطول السوفييتي. ولا يمثل الخليج ، كممر بحري ، أية قيمة للتجارة السوفييتية مع جنوبي آسيا الا حين يتم انشاء طرقات برية متطورة عبر ايران (لتكون صلة الوصل بين الحدود السوفييتية وموانىء الخليج) ، أو تتخذ الترتيبات الكفيلة بشحن البترول مباشرة من الخليج الى زبائن السوفييت في الشرق. إلا ان الخليج يمكن ان يشكل ممراً جوياً للتجارة السوفييتيه مع جنوبي آسيا ، هذا اذا قبلت كل من طهران ودولة أخرى في وسط منطقة الخليج ، كالبحرين مثلاً ، منح السوفييت حق استعمال التسهيلات الجوية المتوافرة هنالك . وكما نرى فان حدوث مثل هذه التطورات ، في أي حال ، لا يقتضي أي وجود عسكري أو بحري سوفييتي في داخل الخليج ذاته ، وهي من ناحية أخرى ، لا تمثل بحد ذاتها أي تهديد خاص لمصالح الغرب في الخليج. غير ان الاعتبارات الآنفة الذكر لا تستبعد ظهور أي شكل من أشكال الوجود العسكري أو البحري السوفييتي في الخليج ، مصادفة أو نتيجة فرصة . وهذا لا يمس مسألة النفوذ الغامضة التي يعمل السوفييت على توطيده أما بهدف « النفوذ » ذاته ، أو كجزء من سياستهم البعيدة ، للحلول محل الغربيين في المنطقة . ومن الطبيعي أن تعتبر أية

دولة ، تملك امكانات الاتحاد السوفييتي وتقع على مقربة من الخليج ، نفسها عاملاً عسكرياً رئيسياً في المنطقة . وعلى أي حال ، وبغض النظر عن أية اعتبارات أوسع وأعمــــق ، فستجد موسكو نفسها - بسعيها إلى ابتكار مـــا يمكن من الوسائل لفرض سيطرتها على دخول مـــا يحتمل من القوى في صراع ألخليح - في وضع يرغمها على إرسال قوات عسكرية أو برية الى المنطقة ، بصورة دائمة ، أو كلما دعت الحاجة الى ذلك .

وسيُثبت استعمالُ القوة العسكرية أو البحرية السوفييتية لتهدئة الاضطرابات الداخليــــة حينما تستدعي الضرورة ذلك فعاليتَـه ، لاسيما اذا قامت احدى السلطات السياسية المحلية باستدعاء القوة السوفييتية بنفسها مما يضفي صفة الشرعية على التدخل السوفييتي ويعطيه دور الموجه الاساسي للشؤون المحلية. وعلى افتراض ان الاتحاد السوفييتي قد بدا وكأنه يبذل الجهد الفعلي لاحلال الاستقرار في المنطقة ، فان هذا النوع من السياسة لا بد ان يشوبه شيء من التحفظ ليبدو تدخله وكأنه « مهمة شرطي يقوم بضبط حالة الامن » ، وليس من قبيل الاستيلاء على السلطة » .

غير اننا يجب ان نلاحظ ، ان الاخطار التي قد تنجم عن مثل هذا التدخل السوفييتي ، لأي مبرر كان ، ستثير عاصفة من قلق الولايات المتحدة واهتمامها . وقد يؤدي ظهور وعي

مشترك لدى كل من واشنطن وموسكو – اذا أخذنا بعين الاعتبار وجهة النظر المثالية – إلى إحجامهما عن جعل الخليج العربي مسرحاً لتنافسهما البحري ، أو مرتعاً لمرابطة قواتهما المسلحة . وبالاضافة الى اخطار التماس العدائي بين العملاقين ، سيكون الاحجام عن التنافس العسكري بينهما في منطقة الخليج بمثابة خطوة تتميز بالحكمة والرزانة السياسيتين، وذلك لوجود التباس عميق في العلاقة بين وجود قوات اجنبية على أرض الخليج ، وبين المحافظة على استقراره السياسي . واذا كان حكام امارات الخليج يشاركون ايران في رفضها لأي وجود عسكري لدولة من خارج الخليج بعد الانسحاب البريطاني ، فمن الطبيعي ان يقفوا ايضاً ضد استمرار بقاء السفينة الاميركية الوحيدة المرابطة في ميناء البحرين منذ سنة ١٩٥٩ بعد موافقة حاكم البحرين ذاته ، رغم انها السفينة التي تخص قائد القوات الاميركية في الشرق الأوسط . هذا ، ومن الملاحظ أنه مع رغبة حكام الخليج في وجود قوات ما على مقربة منهم هدفها ترسيخ قواعد الاستقرار في المنطقة ، فانهم يرفضون مرابطة هذه القوات باستمرار على سواحلهم أو في مياه الخليج ذاته .

والظاهر أن الصيغة المثالية لتأمين الاستقرار السياسي للخليج والمتمثلة بوساطة قوة أجنبية تحتاج الى وجود شبكة من العلائق السياسية الوطيدة مع أنظمة الحكم المحلية في الخليج،

كتلك التي اقامتها بريطانيا في الماضي ، بالاضافة الى ضرورة توافر قوة عسكرية أو بحرية تقوم بمهمة البوليس أو تلوح بذلك ارهابـــاً . إلا أن هذا الرأي يشكل حجةً لاستمرار الوجود البريطاني في الخليج ، الذي اُتخِذَ قرار الاستغناء عنه بسرعة طائشة ، فلاقى عند اعلانه معارضة واسعة من قبل حكام الخليج أنفسهم . فقد كان بامكان الوجود البريطـــاني الاستمرار بالقيام بدور مهم في المسائل السياسية للخليج لبضع سنوات أخرى رغم ان قيمته ستتدنى الى حـد التفاهة حال افتضاح أمر تبنيه سياسة عامة ترمي الى انسحاب بريطانيا من التزاماتها فيما وراء البحار، وسيتبين للعالم إذ ذاك أن مقدرة بريطانيا على التدخل والحركة آخذه بالضعف والذبول . ولا عجب فإن قرار بريطانيا هذا بالانسحاب قد سبب تبدلاً في أوضاع الخليج . وعلى أي حال ، فليس هناك مجال للبحث في عدول بريطانيا عن قرارها بالانسحاب ، خاصة وأن عمليات تنفيذه قائمـة على قدم وساق . والأمر المهم في المسألة ، أن الاعتقاد السائد فيمنطقة الخليج يتلخص في أن عدول بريطانيا عن قرارهـــا بالانسحاب من الخليج ، ولو مؤقتاً ، سيحوّل سهام القومية العربيـــة كلها نحو الخليج[1] ، مما يعني تقويض

---

(١) وهذا مـــا فعله الرئيس عبد الناصر في نفس خطابه الذي قبل فيه بيادرة ووجرز للسلام ووقف اطلاق النار مع إسرائيل في ٢٣ تموز يوليو ١٩٧٠ ، فقد دعا يومها الى انسحاب بريطانيا عن هناك . (المعرب)

اسس الاستقرار فيه ، بدل أن يكون العدول عن الانسحاب وسيلة لترسيخه وضمان استمراره[1] .

غير أنـــه من الممكن لو توصلت واشنطن وموسكو الى التفسير الصحيح للتطورات السياسية الجارية في الخليج العربي ، أن تمتنعا عن القيام بأي عمل عسكري وتجعلا المنطقة حيادية ، وتبحثا عن وسائل أخرى لمقاومة النشاط الهدام مثل اقرار وجودٍ ما للأمم المتحدة في الخليج . ولو تطورت الأحداث في الخليج على غرار الصراع العربي-الاسرائيلي ، لبدأت الشكوك تساور كلا الدولتين العملاقتين بصدد ضمان مصالح كل منهما في الخليج ، والوسائل الواجب اتخاذها لحماية هذه المصالح ، ممـا ينطوي على أخطار كبرى لن تلبث أن تزج بهما في أتون صراع لا تريدُه إحداهما ولا كلاهما .

والحقيقة ان أي حديث حول اتفاق ما تتوصل اليـــه واشنطن وموسكو بخصوص سياستيهما حيال الخليج في المستقبل ، سواء كان هذا الاتفاق علنياً أم ضمنياً ، يفترض بالاتحاد السوفييتي ان يتجه نحو تأييد فكرة الاستقرار لا سيما في داخل الدول الواقعة على الجانب الشمالي من الخليج وذلك لضمان مصالحـــه

---

(١) إن استمرار الوجود البريطاني سياسياً يمكن أن يكون ممكناً إن تم في صورة مستشارين ملحقين باتحاد الامارات العربية أو بالدول الأعضاء فيه .

وقد قرر حزب المحافظين الحاكم اليوم في بريطانيا تأخير هذا الانسحاب .

فيها، حتى ولو اقتضى ذلك الى مجابهة مع نشاطات بكين [١].
كما يُفترض بموسكو ان تبحث امكانية الاتفاق مع واشنطن على اقتسام النفوذ والمصالح في داخل الامارات الرئيسية لمنطقة الخليج، لا سيما في ايران، التي تبدو وكأنها ستكون مفتاح التفاهم الاميركي - السوفييتي حول منطقة الخليج. والواقع ان السياسة الراهنة لشاه ايران حيال الاتحاد السوفييتي، والمماثلة لسياسة ابيه رضاه شاه في السابق، تقوم على الثقة الذاتية بامكانية سيطرته على النفوذ السوفييتي وتحريره من اية نزوات تستهدف احياء الأطماع الروسية القيصرية بالاراضي الايرانية. ويوضح عدم اكتراث ايران بحلف السنتو، خلال السنوات القليلة الماضية، مدى ثقتها بقدرتها الذاتية على معالجة مايعتقد في طهران بأنه «المصالح السوفييتية المحدودة»، وعلى مكافحتها دون الاعتماد على أحد [٢].

---

(١) يعني ذلك ان التنافس العقائدي بين بكين وموسكو سيؤدي الى تخلي موسكو نهائياً عن سياستها القائمة على انها الوطن الام للثورة العالمية والتي كانت تتبعها بغية ضمان المصالح السوفييتية كدولة. وسيكون هذا سبباً هاماً في تحطيم الفكرة الشيوعية العالمية نفسها ومن داخلها، ويكفي ما عانته الأحزاب الشيوعية في منطقه الشرق الاوسط من انقسامات لصالح موسكو وأخرى لصالح بكين، كدليل على هذا. (المعرب).

(٢) تعتمد الدول الاقليمية الثلاث الاعضاء في حلف السنتو، وهي ايران وتركيا والباكستان، إبان السنوات الماضية، الحط من أهمية هذا الحلف بصورة عامة. ومرد ذلك يعود بصورة جزئية الى ارتباط ايران بالتزامات اميركية معينة، أهمها مبدأ ايزنهاور، وهي تقضي بمد يد العون الى حلفاء =

وعلى كل حال ، فقد بات باستطاعة ايران ان تظهر واثقة من أمكاناتها الذاتية الى الدرجة التي تكفي لتجاهل انتقادات حزب توده الشيوعي الايراني والاستخفاف بالدعاية الشيوعية التي يبثها السوفييت ضد ايران التي أبقت، رغم ذلك، على رمز للوجود الاميركي لتضمن لنفسها مساعدة واشنطن على وضع حد للتغلغل الشيوعي حالما تستدعي الضرورة ذلك .

وفي أية حال فليس من المستحيل أن تكون ايران قد اقترفت خطأ في انتهاجها لهذه السياسة ، لأن زوال زعامة الشاه الملكية بالوفاة أو بالتنازل قد يؤدي الى انهيار صرح ذلك التوازن الدقيق بين الدولتين العملاقتين . ومثل هذا الاحتمال ، يجعل من الاتفاق السوفييتي — الاميركي بصدد تعيين حدود لنفوذ كل منهما حاجة ماسة وملحة . لذلك ، يبدو على الاتحاد السوفييتي وكأنه يسير بانتباه وحذر شديدين في طريق تحديد وتعيين حدود نفوذه في الخليج . ومن هذا يتبين لنا ان القضية بالنسبة للسياسة السوفييتية لم تعد قضية دحر سياسة

اميركا ضد أي عدوان مسلح تقوده او تحرض عليه دول تدور في فلك الشيوعية الدولية . والواقع ان توازناً مهماً قد طرأ أخيراً ، بحيث تعادلت كفة التحسن المطرد على العلاقات السوفيتية مع الدول الاسلامية الثلاث الآنفة الذكر ، مع كفة التحول الذي أصبح حقيقة واقعة في طبيعة حلف السنتو ذاته وانقلابه من حلف دفاعي الى منظمة تعنى بشؤون التقدم الاقتصادي . وقد انشأت الدول الثلاث هذه (ايران ، تركيا ، والباكستان) « منظمة التعاون الاقليمي للتنمية » ، في سنة ١٩٦٤ ، متعمدة قيامها منفصلة تمام الانفصال عن بنيان حلف السنتو .

الغرب الرامية الى الحد من انتشار الشيوعية ، بقدر ما هي في حقيقتها الواقعة سعي دائب وحثيث للوصول الى صيغة تفاهم مرض مع واشنطن بشأن ضمـــان أمن الحدود السوفييتية ومصالح موسكو على طول حدودها الجنوبية . وبالطبـــع ، فسيصبح من الضروري جداً في المستقبل اعادة النظر في هذا التقييم اذا ما ثبت أن في كواليس الكرملين مطامع غير معروفة هدفها في نهاية المطاف السيطرة على ايران أو الخليج العربي ، أو حتى استخدام الأولى أو الثانية أو كليهما ، كقاعدة ينطلق منها السوفييت الى تحقيق مطامعهم في المناطق الأبعد الى الشرق. غير ان الأدلة المتوافرة، رغم كل شيء ، تشير الى أن موسكو تمارس لعبتها بحـــذر ويقظة ، بينما تطفو على السطح فرصة استطاعتها مستقبلاً ممارستها للعبتها بطريقة أكثر جرأة وتهوراً.

الفصل الخامس

خاتمة الباب الثاني

لا شك في أن الوجود السوفييتي في الشرق الأوسط اليوم، هو وجود يتميز بالثبات والرسوخ ، وقد حل بالمنطقة ليبقى فيها. ولكنه اختلق لنفسه سلسلة من المآزق والمشاكل بتورطه في بترول الخليج العربي ، على غرار تورطه في الصراع العربي- الاسرائيلي . ويحتمل ان يتجه الاتحاد السوفييتي الى التخلي عن سياسته بالاكتفاء الذاتي بتروليـــاً (والتي قامت مع مبادئه الأساسية منذ وقوع الثورة الشيوعية) وذلك بهدف الاستمرار في تنفيذ خطته الرامية الى استخدام سياسته البترولية لتحقيق غايات سياسية واقتصادية ،في كل من اوروبا الشرقية والغربية، بالاضافة الى هدفه في المحافظة على توازن اقتصاده الوطني . وستُعرضه مغامراته في البحث عن البترول والغاز الطبيعي الى الجنوب من حدوده (وهو أمر لا يقل أهمية عن سابقه) الى الوقوع من جديـد في مآزق الاختيار بين تحسين علاقاته مع دولة كإيران ، أو الابقاء على هذه العلاقات سيئة مهلهلة .

وان أقسى أنواع تلك « الاختيارات أو المآزق » هو ما يمسُّ صميم العقيدة الشيوعية وركائزها. وذلك لأنه من المتوجب على الاتحاد السوفييتي عندئذ أن يحدث انقلابـــاً مسبقاً على نصوص دعاياته المطنبة في الحديث عن آثام الامبريالية الغربية وشرورها حينما يقرر (وسيفعل ذلك) المشاركة التجارية في بترول الخليج العربي . ومن ثمّ فإن عليه أن يسارع الى القيام بانقلاب اكثر عمقـــاً من سابقه في مواقفه من ذلك النوع من الانظمة المحافظة الذي ما انفك يدينها ويصفها « بالرجعية » ، ليتهيأ بعد ذلك مباشرة الى مواجهة المصاعب والمشاكل التي سيثير نقعها في وجهه بكل جرأة وقوة النشاطُ الصيني الذي هو المنافس الخطير للنشاط السوفييتي في الخليج . وتواجهنا ، استطراداً ، أسئلة عديدة تتميز بنسبة عالية من الواقعية ، قد لا يستطيع الاجابـة عنها بالاقناع سوى الاتحاد السوفييتي . ومن بين هذه الأسئلة :

● هل تحصل مجابهة حقيقية بين موسكو وطهران ، بأطماعها المتشابهة في الخليج ، اذا عنّ على بال السوفييت ان يتحركوا للتدخل مباشرة في المنطقة ؟

● هل تستطيع موسكو الموازنة بين علاقاتها مع ايران وعلاقاتها مع الدول العربية المنافسة لايران ؟

● والسؤال الأكثر أهمية هو : هل يستطيع الاتحـــاد السوفييتي الجمع بين اهتمامه الجديد بايران والخليج العربي ، وبين

حاجته الى الحفاظ على تفاهم أعمق مع واشنطن وذلك للحيلولة دون وقوع اية مجابهة بين العملاقين قـــد لا تخلو من احتمال وقوع اصطدام واسع بينهما ؟ .

وفي الوقت الذي لن يجد أي سؤال مـــن تيك الأسئلة الاجابة المقنعة ، يبدو على موسكو انه من الصعب عليها في القريب العاجل أن تفصل سياستها في الخليج العربي عن سياستها حيال الصراع العربي – الإسرائيلي . ويعود سبب التناقض والارتباك اللذين يخيمان على مسرح الصراع هـــذين (النزاع العربي – الإسرائيلي ومنطقة الخليج العربي) ، الى أنهما ظلا لفترة طويلة منفصلين تمام الانفصال (سواء على الصعيد الجغرافي أم على صعيد المشاكل السياسية المحليـة في كل منهما) وذلك نتيجة النزاع بين العرب وايران حول مشكلة فلسطين من جهة ، ونتيجة التنافس السياسي المستمر بين الدول العربية ذاتها على منطقة الخليج ، من جهة ثانية ، وهو التنافس الذي انعكس تخريباً وتهديماً في المنطقة نفسها . والحقيقة ، انه في مضاعفات الصراع العربي – الإسرائيلي ، اولاً ، وفي مستقبل مطامح الزعامة المصرية في العالم العربي ومستقبل قناة السويس ، ثانياً ، يكمن مفتاح مسألة الاستقرار في الخليـــج ، ومسألة المطامع السوفييتية الرئيسية في شرقي السويس. وعلى كل حال ، فالاتحاد السوفييتي ما يزال يعتبر سياسته المصلحية والتسلـلـيـة في كل من قضيتي الخليج والصراع العربي – الإسرائيلي ، سياستين منفصلتين

تماماً ، غير ان الاستمرار في هذا الوضع لن يلبث ان يغدو اكثر صعوبة وخطراً .

وفي ضوء تلك المآزق التي يجابهها السوفييت ، فإن هناك مجالاً واسعاً لتفاؤل الدول التي مابرحت تعتمد على بترول الخليج العربي أو الدول التي ما زالت تؤمن بوجوب الحفاظ على توازن شامل (لا سيا الولايات المتحدة) لنفوذي واشنطن وموسكو في داخـــل بلدان الحزام الشمالي : ايران والباكستان والعراق وتركيـــا . إلا أنه من الضروري أن يُبنى هذا التفاؤل على الحذر .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن مآزق موسكو في الخليج العربي لن تجد لها حلولاً سريعة ، كتلك السرعة التي يمكن أن تجدها مآزق الصراع العربي – الاسرائيلي حيث مخاطر الحـــرب والصدام اللاهب محتملة بين الدول الكبرى على نحو اكثر الحاحاً وأشد هولاً . لذلـــك يتطلب الوضع في الخليج وعياً عميقاً وحذراً شديداً من قبل دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان وغيرها ، وهي الدول التي ستُمنى بأفدح الخسائر فيما لو تحققت أسوأ شكوكها بالنوايا والاطماع السوفييتيـة حيال منطقة الخليج العربي .

ان تجربة ميثاق (حلف) بغداد ، والجهود التي بذلتها كل من الدول الغربية والاتحاد السوفييتي لاكتساب النفوذ في داخل العالم العربي ، يجب ألاّ تُنسى. فلقد بيّنت هذه التجربة

حقيقةً مؤلمةً وهي أن أي موقف طائش ومتهور لن يعود على فاعله إلاّ بالدمار والفساد ، وسيقود الى الأخطار ذاتها التي اتُخِذَ ذاك الموقف لتفاديهــا . وقد انقلب النظام الليبي المحافظ في ليلة ظلمــاء إلى نظام يحتمل أن يغدو متطرفاً . إلا أنه رغم ذلك، فقد بادر النظام الليبي الجديد عند ساعات قيامه الأولى الى التأكيد على التزامه بالاتفاقات النافذة مع شركات البترول الغربية . ومع أنه من السابق لأوانه الحكم على طبيعة السياسة السوفييتية ، فان مبادرة النظام الليبي الجـّدية تلك ، تدعو الى الالتزام بالصبر والأناة في محــاولة تقييم مجرى السياسة السوفييتية وتطوراتها .

والواقع أن هذا ما يحدث في الخليج العربي . فقد غدت المصالح التجارية السوفييتية أكثر اهمية من مجرد انتهاز الفرص واستغلالها ، أو من مجرد اكتساب النفوذ للنفوذ ذاته ، أو من مجرد حيازة قواعد لانطلاق نشاطات موسكو في شرقي السويس.

لقد تحوّل الاتحاد السوفييتي خلال اقل من ١٥ سنة من من دولة ذات اهتمام بسيط بالشرق الأوسط ، الى دولة أخرى لها مع بعض الدول نفوذاً كبيراً فيه . لكن هذا النفوذ أثقل كاهل السوفييت بمسؤوليات والتزامات جديدة . ويستحيل تحديد نموذج السلوك السوفييتي إلا عَبر تقييم السوفييت بأنفسهم لنوعية وأهمية تلك الالتزامات والمسؤوليات ، حيث بالامكان إذ ذاك توضيح صورة السلوك السوفييتي في محاولته تلمس الحلول الكفيلة بالخروج من مآزقه في الشرق الاوسط .

المصادر وارقامها (الباب الثاني)

1 – Kazemzadeh in « Russian Foreign Policy : Essays in Perspective» Ivo J. Lederer (ed) (New Haven : Yale University Press 1962).

2 – Statistical Review of the World Oil Industry 1968, The British Petroleum Company, London.

3 – J. C. Hurewitz, « Middle East Politics : The Military Dimension» (New York: Frederick A.Praeger,1969).

4 – Christopher Tugendhat, «Oil: the Biggest Business » (London : Eyre and Spottiswoode, 1968).

5 – The Gulf : Implications for Withdrawal, by : Special Report Series, Center for Strategic and International Studies, Washington, D. C. : Georgetown University, 1969.

6 – Walter Laqueur, « The Soviet Union in the Middle East » .

مجموعة الملاحق

١ ـــ ميزان التسلح العسكري

١٩٧٠ ـــ ١٩٧١

معهد الدراسات الاستراتيجية ـ لندن

● **الولايات المتحدة الاميريكية**

السكان : ٢٠٥،٣٢٥ مليون نسمة .

الخدمة العسكرية : انتقائية لسنتين .

العدد الاجمالي للقوات المسلحة : ١٦١٠٠٠٠ ٣ جندي .

الدخل القومي بالدولار : ٩٣٢ مليار دولار .

الميزانية العسكرية لعـــام ١٩٧٠ – ١٩٧١ : ٧١٧٩١ مليون دولار .

آ ـ القوات النووية الاستراتيجية :

١ ـ الصواريخ أرض ـ أرض :

٤٩٠ مينوتمن (١) (وقود صلب) .
٥٠٠ مينوتمن (٢) (وقود صلب) وكلاهما عابر للقارات.

ويجري استبدال مينوتمن (١) بمينوتمن (٣) الأقوى والمجهز برأس نووي ثلاثي قوة كل جزء منه ١٢ م.ك. وقد تم تركيب عشرة منه في تموز يوليو ١٩٧٠ .

وهناك أيضاً ٥٤ منصة قاذفة لصواريخ تيتان (٢) الجبارة ذات الوقود السائل لا تزال في الخدمة .

٢ – الصواريخ المحمولة بحراً :

٤١ غواصة تسير على الطاقة النووية وكل منها تحمل ١٦ صاروخاً من طراز بولاريس. ويجري الآن استبدال صواريخ بولاريس بصواريخ أخرى متعددة الرؤوس من طراز بوزيدون يحمل كل منها عشرة رؤوس نووية وذلك في ثمانية غواصات من السابقة الذكر. وسوف يتم تزويد ٣١ غواصه أخرى بصواريخ بوزيدون ، وأما العشرة الباقية فسوف تحمل صواريخ بولاريس من طراز (آ – ٣). وستكون أول غواصة محملة بصواريخ بوزيدون جاهزة للعمل في أوائل عام ١٩٧١ ، وتنتشر خمس وعشرون غواصة من هذه الغواصات في كل من المحيط المتجمد الشمالي وشمال المحيط الأطلسي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ، على حين ينتشر خمس منها في المحيط الهادي .

ومن مجموع الاحدى والأربعين غواصة نووية ، يحمل ١٣ منها

صواريخ بولاريس آ - ٢ ذات (١٧٥٠) ميلاً كمدى والباقي صواريخ بولاريس آ - ٣ ذات ٢٨٨٠ ميلاً كمدى .

٣ - القوات الجوية الاستراتيجية: لها قيادة خاصة وتشمل ٥٤٠ قاذفة قنابل ضخمة ، منها :

٣٥ طائرة الأسرع من الصوت والمتغيرة الشكل الهندسي أثناء الطيران وهي من طراز ف.ب - ١١١ ؛

٥٠٥ طائرة من طراز (ب - ٥٢س) بعيدة المدى، ومنها مئة في المستودعات جاهزة .

وتحمل كل طائرة من طراز (ج هـ) من الطائرات السابقة صاروخاً من طراز هاوند دوك بمدى ٧٠٠ ميل إلى جانب قنبلة هيدروجنية .

وقد أُخرجت من الخدمة كافـة القاذفات المتوسطة المدى والأسرع من الصوت وهي من طراز (هسلر ب - ٥٨) .

وتشمل أيضاً هذه القوات حوالي ٥٠٠ طائرة ناقلة للنفط من طراز (ل س - ١٣٥) ، وترابط مائة منهـا في جنوب شرقي آسيا لمساعدة الطائرات من طراز ب - ٥٢ و ف - ٤ و ف - ١٠٥ في رحلاتها . وهناك أيضاً سربين من طائرات الاستكشاف الاستراتيجية تعمل في خدمـة هذه القوات وهي من طراز (س ر - ٧١ س) .

٤ - القوات الدفاعية الأستراتيجية :

٨٥ ألف جندي (بقيادة مشتركة بين كندا والولايات المتحدة).

١٥ سرباً نظامياً من الطائرات ذات أجهزة الانذار المبكر.

١٧ سرباً من الطائرات المعترضة الملحقـــة بالحرس الجوي الوطني .

وهكذا يبلغ عدد الطائرات المعترضة التابعة لهذه القوات حوالي سبعمائة طائرة (مع الوحدات الكندية) .

وهناك عشرات من محطات الرادار للمراقبة والانذار المبكر. ومئات من الصواريخ المتنوعة منها صاروخ بومارك (أرض—جو) بمدى ٤٤٠ ميلاً وسقف ارتفاع مائة ألف قدم .

ب — الجيش

العدد الاجمالي ١٣٦٣٠٠٠ رجل (منها ٢٠٠ ألف في ألمانيا الغربية و ٣٣٠ ألف في فيتنام الجنوبية) .
عدد الطائرات التابعة للجيش ١١ ألف طائرة منها تسعة آلاف طائرة هليوكبتر. ويتبع الجيش ٤٠٠ ألف رجل من الحرس الوطني وحوالي (٢٦٠) ألف رجل كاحتياطي بمرتبات ، و ٤٨ ألف في دورات تدريبية .

ج — مشاة الأسطول

العدد : ٢٩٤ ألف رجل مع ١٢٠٠ طائرة قتال وطائرة

دعم أرضي، وعدد من بطاريات الصواريخ (أرض–جو).
الاحتياط : ٤٨ ألف رجل بمرتبات .

د – البحرية

العدد : ٦٩٤ ألف رجل مع ٧٤٠ سفينة حربية (باستثناء غواصات بولاريس) وتتوزع على الشكل التالي :
١٦ حاملة طائرات هجومية (منها واحـــدة تسير على الطاقة النووية)تحمل كل منها من سبعين إلى مائة طائرة.
٤ حاملة طائرات ضد الغواصات تحمل كل منها حوالي ٥٢ طائرة وطائرة هليوكبتر .
١٠٣ غواصة (باستثناء غواصات بولاريس) منها ٤٤ تسير على الطاقة النووية. وتحمـــل ٣٤ غواصه (من الأخيرة) صواريخ ضد الغواصات .
٢٣٩ سفينة حربية متعددة الأهداف وبعضهـــا مزودة بصواريخ بحر – بحر أو بحر – جو .
ويبلغ عدد طائرات سلاح البحرية ثمانية آلاف طائرة.
احتياط : ١٢٩ ألف بمرتبات مع حاملتي طائرات ضد الغواصات و (١٥) طراداً وأكثر من ٣٠٠ سفينة أخرى و(٣٥)سرباً من الطائرات و ٤ أسراب من الهليوكبتر .

هـ – القوات الجوية

العدد : (٨١٠) ألف رجـــل (مع رجال القوات الاستراتيجية الجوية) .

عدد الطائرات (٦٥٠٠) طائرة قتال في الخط الأول .
الاحتياط: (١٥٠٠) طائرة تابعة للحرس الجوي الوطني، مع (٨٥) ألف رجل من الحرس الجوي الوطني .
احتياط سلاح الجو:(٥٠) ألف رجل بمرتبات مع(٤٠٠) طائرة .

- ملاحظة : يبلغ مجموع عـــدد الطائرات التابعة للقوات المسلحة الأمريكية كلها حوالي (٢٩٨٤٠) طائرة موزعة على الشكل التالي :

الجيش : ١١ ألف طائرة (منها تسعة آلاف هليوكبتر)
البحرية : ٨ آلاف طائرة
سلاح الجو (كافة الأنواع) : ٩٦٤٠ طائرة
مشاة الأسطول : ١٢٠٠ طائرة

- الاتحاد السوفييتي

السكان : ٢٤٤ مليون نسمة
الخدمة العسكريــــة : اجبارية (سنتان للجيش وسلاح الجو وثلاث سنوات للبحرية وحرس الحدود) .
الدخل القومي بالدولار : ٤٦٦ مليار دولار .
مخصصات الدفاع : ٣٩٫٨ مليار دولار (كل دولار = ٠٫٤٥ روبل) .
وهذه لا تشمل مخصصات الأبحاث الذرية والرؤوس النووية .
مجمل النفقات العسكرية : ٥١٫٧ مليار دولار .

القوات المسلحة : ٣٣٠٥٠٠٠ رجل علاوة عن ٢٣٠ ألف رجل من حرس الحدود والقوات شبه العسكرية .

آ ــ قوات الصواريخ الاستراتيجية :

٣٥٠ ألف رجل

١٣٠٠ صاروخ عابر للقارات بعيد المدى منها (١٢٤٠) صاروخاً بوقود سائل و(٤٠) صاروخاً بوقود صلب .

٧٠٠ صاروخ متوسط المدى بوقود سائل ويجري استبدال قسم منها بصواريخ ذات وقود صلب ، ومنها (٧٠) موجهة ضد الصين و (٦٣٠) صاروخاً موجهة ضد الأهداف في أوروبا الغربية .

ب ــ الدفاع الجوي

أجهزة رادار للإنذار المبكر ، مع نصف مليون رجل ، وحوالي ثمانية آلاف صاروخ من طراز سام ــ ٢ (مدى ٢٥ ميلاً وارتفاعاً يتراوح من ثلاثة آلاف قدم إلى ٨٠ ألف قدم) من الأرض إلى الجو ، وعدد من صواريخ سام ــ ٣ للطيران المنخفض وذات مرحلتين ، وصواريخ أخرى .

٦٧ منصة اطلاق لصواريخ ضد الصواريخ العابرة للقارات (حول موسكو) وذلك للدفاع ضد صواريخ مينوتمن وبولاريس(من القطب الشمالي) وذات مدى (٢٠٠) ميلاً.

٣٣٠٠ طائرة مقاتلة (طراز ميغ – ١٩ وميغ – ٢١ وسوخوي – ٩ وغيرها) وستدخل ميغ – ٢٣ الخدمة قريباً .

وهناك عدد من طـــائرات تو – ١١٤ تستخدم للإنذار المبكر .

ج – الجيش

العدد الكلي كافة القطعات البرية : ٢ مليون رجل ، ربعهم يتطلب وقتاً غير قصير لتعبئته وإعداده . ويتألف الجيش من (١٥٧) فرقة منها(٢٠) فرقة في ألمانيا الشرقية و (٢) فرقة في بولندا و (٤) فرقة في المجر و (٥) فرقة في تشيكوسلوفاكيا ، و (٦٠) فرقة في القسم الأروبي من الاتحاد السوفييتي (غرب جبال الاورال وشمال القوقاز) و(٨) فرقة في أواسط الاتحاد السوفييتي (بـــين جبال الاورال وبحيره البيكال) و (٢٨) فرقة في جنوب الاتحاد السوفييتي في غرب تركستان والقوقاز) و (٣٠) فرقة في منطقة الحدود الروسية – الصينية حيث يتمركز ثلاث منها في منغوليا . (الفرقة الروسية حوالي عشرة آلاف جندي ، والفرقة الامريكية ١٦ ألف جنـــدي في سلاح المشاة) .

وتقف على أهبة القتال تقريباً (٣١) فرقة روسية في أوروبا الشرقية و(١٥) فرقة في الشرق الأقصى (ربما في الدرجة

الثانية تأهباً) كما أن معظم الفرق في روسيا الأوروبية تقف على أهبة الاستعداد .

الفرق الميكانيكية : (١٠٠) فرقة في كل منها (١٠) آلاف رجل و (١٧٥) دبابة متوسطة في أتم الاستعداد .

الفرق المدرعة: (٥٠) فرقة كل فرقـــة (٨٢٥٠) رجل و ٣٢٥ دبابة متوسطة في أتم الاستعداد (عشرة منها في ألمانيا الشرقية واثنتين في المجر واثنين في بولندا وعشرة في الشرق الأقصى .

الفرق المحمولة جواً : (٧) فرق في كل منها سبعة آلاف رجل و (٤٥) مدفعاً ذاتي الحركة ويبلغ مجموعها كلها (٥٠) ألف رجل .

الخبراء الروس خارج حلف وارصو :

ألف في كوبا، وعشرة آلاف في مصر ، وألف في سوريا، وألف وخمسمائة في الجزائر وألف في فيتنام الشمالية .

ويقدر عدد الرؤوس النووية الصغيرة التكتيكية لدى الاتحاد السوفييتي بحوالي (٣٥٠٠) رأساً .

د ـ البحرية

العدد : ٤٧٥ ألف رجـــل (٤٠٠ ألف بحرية و٧٥ ألف طيران البحرية) .

يأتي الأسطول الروسي في المرتبة الثانية من ناحيــة الحمولة بالأطنان وتتركز قوتــه في أسطول الغواصات الذي يبلغ حوالي(٢٩٠) غواصة منها (٨٠) تسير على الطاقة النووية، ومنها عشرة فقط مزودة بصواريخ تحمل كل غواصة منها (١٦) صاروخاً ذات رؤوس نووية . كما أن هناك حوالي (١٥) غواصة نووية و (٢٥) غواصة عادية تحمل كل منها ثلاثة صواريخ نووية . كما أن حوالي (٣٣) غواصة من الغواصات النووية و (١٦) غواصة من التقليدية تحمل كل منها من ٤ ـ ٨ صاروخاً ضد السفن بمدى (٣٠٠) ميل .
وتوزع قوة الغواصات على الشكل التالي :
١٥٠ في أسطول المحيط المتجمد الشمالي ، و ٤٠ في البحر الأسود ، و (١٠٥) في الشرق الأقصى و٧٥ في أسطول بحر البلطيق .
وليس هناك أية حاملة حقيقية للطائرات مع أنــــه هناك حاملتين لطائرات الهليوكبتر حمولة كل واحدة منها (١٨) ألف طن فقط ، وتحمل كل منها (٢٥) طائرة فقط . إلا أن القواعد البرية لسلاح البحرية تشتمل على (٥٠٠) قاذفة قنابل و(٥٠٠) طائرة أخرى بين طائرة عادية وهليوكبتر.
ومشاة الأسطول لا يتجاوزون (١٥) ألف رجل .

هـ ـ سلاح الجو

العدد الاجمالي : ٤٨٠ ألف رجل و ١٠٢٠٠ طائرة قتال

منها : ١٤٠ قاذفة عابرة القارات (أقل من ثلث ما تملكه الولايات المتحدة) .

٥٠ طائرة تستخدم كناقلات بترول .

٥٥٠ قاذفة قنابل متوسطة المدى من طراز بادجر (تو-١٦).

١٧٥ « « « « « « « بلندر (تو-٢٢).

١٧٠٠ طائرة نقل بعيدة المدى ومتوسطة المدى

٢٨٠ طائرة نقل مدنية تستعمل لأغراض عسكرية

١٥٠٠ طائرة هليوكبتر .

و - القوات شبه العسكرية والاحتياط

٢٣٠ ألف حرس حدود وبوليس أمن

مليون ونصف في المنظمات العسكرية (وقت جزئي).

الاحتياط المتدرب : مليونين ومئة ألف من مجمل ستة ملايين .

● مجمل عدد طائرات الاتحاد السوفييتي (١٤٥٠٠) طائرة موزعة على الشكل التالي :

سلاح الجو : ١٠٢٠٠ طائرة .

البحرية : ١٠٠٠ طائرة .

الدفاع الجوي: ٣٣٠٠ طائرة .

ولا يزيد عدد طائرات الهليو كبتر عن ١٥٠٠ طائرة في حين يتجاوز عدد طائرت الهليوكبتر الأمريكية التسعة آلاف.

جدول مقارنات

نوع السلاح	عدد الرؤوس النووية الأمريكية	عدد الرؤوس النووية السوفييتية
صواريخ عابرة للقارات	١٠٧٤	١٣٠٠
« متوسطة المدى	–	٧٠٠
صواريخ أخرى من الأرض إلى الأرض	(٧٥٠)	(٤٠٠)
صواريخ من الغواصات	١٣٢٨	٢٨٠
صواريخ بحرية أخرى	–	٣٦٢
قاذفات بعيدة المدى	٢٢٥٠	٤٢٠
قاذفات أخرى	(٢١٠٠)	(٢٢٠٠)
المجموع التقريبي	٧٥٠٢	٥٦٦٢
عدد الرؤوس التي تصل من الولايات المتحدة إلى روسيا والعكس :	٦٠٠٠ تقريباً	٢٠٠٠ تقريباً

● بريطانيا

السكان : ٥٦ مليون نسمة
القوات المسلحة : ٣٩٠ ألف رجل
الدخل القومي : ١٠٩ مليار دولار .
النفقات العسكرية : ٥٧١٢ مليون دولار .

آ – الجيش

العدد : ١٩٠ ألف رجل منهم ٥٣ ألف في ألمانيا وثلاثة آلاف في برلين الغربية وقد حلت دبابات تشفتين ذات المدفع ١٢٠ مم محل دبابات سنتوريون في بعض القوات في ألمانيا الغربية التي تضم مدفعية نووية أيضاً .
الاحتياط : ١٠٨ آلاف بكل أنواعه .

ب ـ البحرية

العدد : ٨٧ ألف رجل مع مشاة الأسطول
السفن: ٢ غواصة نووية بصواريخ بولاريس (١٦ في كل منها طراز آ – ٣)
وهناك غواصة ثالثة دخلت الخدمة حديثاً .
٣ غواصة نووية دون صواريخ بولاريس .
٢١ « على الديزل
٢ حاملة طائرات
١٠٩ سفن متنوعة .

الاحتياط من السفن : ١ حاملة طائرات
١ غواصة بولاريس (تسير بالطاقة النووية)
١ غواصة نووية
٦ غواصة عادية
٢٩ سفينة متنوعة .

ويشتمل سلاح البحرية على طيران ضارب مع قنابل نووية وتضم مشاة الأسطول ثمانية آلاف رجل منهم ٣٢٠٠ رجل كوماندوس .
الاحتياط : (١٢) ألف رجل .

ج – السلاح الجوي

العدد : ١١٣ : ألف رجل و (٧٢٠) طائرة قتال منها :
٥٠ طائرة فولكان تحمل قنابل وصواريخ نووية. كما يضم هذا السلاح عشرات من طائرات النقل والهليوكبتر .
الاحتياط : ١٠ آلاف رجل .

● فرنسا

السكان : ٥٠,٧ مليون نسمة

القوات المسلحة : نصف مليون رجل

الدخل القومي : ١٤٠ مليار دولار (الدولار = ٤,٩ فرنك قبل ١٠ أغسطس ١٩٦٩)

النفقات العسكرية : ٥٨٧٤ مليون دولار (الدولار = ٥٫٥ فرنك) .

آ – الجيش

العدد : ٣٢٨ ألف رجل (ألفين منهم في برلين الغربية) و (٤٣٥) دبابة متوسطة من طراز (ام – اكس – ٣٠ لا تزال في الخدمة وعلى وشك استبدالها – كغيرها – بدبابات باتون (ام – ٤٧)، ومئات من الدبابات الأخرى . ويستخدم الجيش الفرنسي دبابات ام – اكس –١٣ الخفيفة.
الاحتياط : ٨٠ كتيبة مشاة ، وخمسة وحدات لسيارات مصفحة .

ب – البحرية

العدد : ٧٢ ألف رجل وحاملتين للطائرات وحاملة واحدة لطائرات متنوعة (قتال وهليوكبتر) وأخرى للهليوكبتر فقط ، وعشرين غواصة هجوم ، وثلاث غواصات تطلق صواريخ نووية (من المقرر أن تدخل الخدمة بين ١٩٧١ و ١٩٧٦) ، وأكثر من ١٥٠ سفينة أخرى .
وسلاح جو البحرية يتألف من ١٢ ألف رجل و (٢٤٠) طائرة قتال .

ج – سلاح الجو

العدد : (١٠٦) ألف رجل و (٥٠٠) طائرة قتال منها

(٤٥) طائرة قاذفة للقنابل النووية من طراز ميراج – ٤ آ تشكل ١٥ سربـــاً (٣ في السرب الواحد) وكل سرب يملك طائرة ناقلة للبترول . وهذه الطائرات القاذفة معدة للتسلل المنخفض ومجهزة بقنابل من عيار (٦٠) كيلو طن. وهناك أكثر من (٢٥٠) طائرة نقل وهليوكبتر .

د – القوات شبه العسكرية

قوات الجندرما تتألف من (٦٠) الف رجل مع احتياط (٦٠) ألف رجل آخر، و (٥١)ألف رجل أمن .

● المانيا الغربية

السكان : ٥٩ مليون نسمة باستثناء سكان برلين الغربية .

القوات المسلحة : ٤٦٦ ألف رجل

الدخل القومي : ١٥٠ مليار دولار

النفقات العسكرية : ٥٥٦٠مليون دولار(١ دولار =٣،٦٦ مارك) .

آ – الجيش

٣٢٦ ألف رجل مع (١٤٦٠) دبابــة متوسطة من طراز باتون (ام – ٤٨ آ ٢) و (١٨٤٠) دبابــة متوسطة من طراز ليوبارد (مدفع ١٠٥ مم) و (١٧٧٠) ناقلة جنود

مصفحة و (١١٠٠) دبابة قانصة للدبابات بمدفع (٩٠) مم أو بصواريخ ضـــد الدبابات . كما يستخدم الجيش ٤٦٠ طائرة هليوكبتر و (٨٠) طائرة خفيفة .

الاحتياط : (٥٤٠) ألف رجل .

ب – البحرية

العدد : ٣٦ ألف رجل مع ١١ غواصة سواحل وأكثر من (١٨٠) سفينة أخرى .

كما يملك سلاح جو البحرية ٦ آلاف رجل و (١٠٠)طائرة قتال وحوالي ٢٥ طائرة هليوكبتر ، وطـائرات أخرى محدودة العدد .

الاحتياط : ٣٦ ألف رجل (استنفار مباشر).

ج سلاح الجو

العدد : (١٠٤) ألف رجل و (٩٨٠) طائرة قتـــال ، وحوالي (٢٠٠) طائرة نقل وهليوكبتر .

الاحتياط : ١٧ ألف رجل (استنفار مباشر) .

د – القوات شبه العسكرية

١٨٫٥ ألف رجل بوليس مع سيارات وقوارب مصفحة.

● الصين الشعبية :

السكان : ٧٥٠ مليون نسمة .

القوات المسلحة : ٢٫٧٨٠ مليون رجل (مع مهندسي سكك الحديد) .

الدخل القومي : (أرقام تقديرية) (٨٠) مليار دولار (الدولار = ٢٫٤٦ يان) .

النفقات العسكرية: (أرقام تقديرية) ٤٨٨٠ مليون دولار.

أ ـ البحرية :

(١٥٠) ألف رجل (منها ٢٨ مشاة أسطول) وغواصة واحدة قاذفة للصواريخ النووية و (٣٠) غواصة و ٤ مدمرات و (٨٠) سفينة أخرى وحوالي (٦٠٠) قارب حمولته أقل من مئة طن .

ب ـ سلاح الجو :

١٨٠ ألف رجل .

٢٨٠٠ طائرة قتال منها ١٨٠ قاذفة خفيفة من طراز (اليوشن ـ ٢٨) وبعض القاذفات المتوسطة من طراز (ت يو ـ ١٦) وقليل من القاذفات (ت يو ـ ٤) . ويشمل سلاح الطيران عدداً ضخماً من طائرات ميغ ـ ١٥ وميغ ـ ١٧، وعدداً من طائرات ميغ ـ ١٩، وعدداً محدوداً من طائرات (ميغ ـ ٢١س) روسية الصنع من أوائل الستينيات . وهنالك عدد من طائرات النقل والهليكوبتر المحدود ، وحوالي (٣٥٠) طائرة في الخدمة المدنية ينقصها قطع غيار .

ج ـ القوة النووية :

فجرت الصين أول قنبلة ذرية في عـــام ١٩٦٤ ولا تملك مواداً قابلة للانشطار لأكثر من ١٢٠ قنبلة ذرية من عيار ٢٠ كيلو طن ، ولبضع قنابل هيدروجينية ، إلا أنها لا تملك بعـــد قنابل صالحة لأن تُنقل في الصواريخ العابرة للقارات أو في قاذفات القنابـل ولا تزال قنابلها الذرية تقدر بكمية المواد القابلة للإنشطار المختزنـة في الأراضي الصينية .

د ـ برنامج الصواريخ :

ان اطلاق القمر الصناعي الصيني بوزن يعادل (١٧٣)كغ يدل على وجود صواريخ ذات مدى لا يتجاوز (١٥٠٠) ميلاً ولكنها لا تزال بحاجة الى تطوير جهـــاز القيادة والتوجيه ، ولا تزال الصين جادة في تطوير صاروخ عابر للقارات يتجاوز في مداه الأربعة آلاف ميلاً .

● الهنـــد :

السكان : ٥٥٠ مليون نسمة .
القوات المسلحة : ٩٣٠ ألف رجل .
الدخل القومي : ٤٢ مليار دولار .
النفقات العسكرية : ١٤٦٦ مليون دولار .

وتملك حاملة طائرات واحدة من حمولة (١٦) ألف طن و ٤ غواصات و ١١ مدمرة ومئة سفينة وقارب أخرى .

كما تملك (٩٠) ألف رجل في سلاح الجو و (٦٢٥) طائرة قتال و «٦٠» طائرة نقل و «٢٢٠» طائرة هليوكبتر وأكثر من مئة طائرة تدريب .

● الباكستان « للمقارنة مع الهند » :

السكان : ١٢٨ مليون نسمة .
القوات المسلحة : ٣٢٤ ألف رجل .
الدخل القومى : ١٥,٥ مليار دولار .
النفقات العسكرية: ٦٢٥ مليون دولار .

تملك ٤ غواصات ومدمرتين و ٢٠ سفينة وقارب أخرى.
كما تملك«١٥» ألف رجل في سلاح الجو مع «٢٧٠» طائرة قتال و «٢٠» طائرة نقل و «٢٥» طائرة هليوكبتر و «٨٠» طائرة تدريب (وعندها ميراج ٣ ـ د) .

● اليابان

السكان : ١٠٣,٦ مليون نسمة
القوات المسلحة : ٢٥٩ ألف رجل
الدخل القومي : ١٦٧ مليار دولار (الثالث في العالم)

النفقات العسكرية: ١٥٨٢ مليون دولار

ويملك الجيش (١٤٠) طائرة عادية و(٢١٠) طائرة هليوكبتر كما تستخدم البحرية (٣٨) ألف رجل وتملك (١٠) غواصات و(٢٧) مدمرة وأكثر من مئة قارب وسفينة أخرى، وحوالي (٢٠٠) طائرة منها (٦٠) طائرة هليوكبتر . ويملك خفر السواحل حوالي (٢٠٠) قارباً بين خفيف وثقيل. وتستخدم القوات الجوية (٤٢) ألف رجل و(٤٥٠) طـــائرة قتال و«٥٠» طائرة نقل و «٣٥» طائرة هليوكبتر و « ٣٥٠ » طائرة تدريب .

ميزان التسليح لبعض دول العالم

لعام ١٩٨٠ ـــ ١٩٧١

● بلغاريا :

السكان : ٨٫٥ مليون نسمة .

القوات المسلحة : ١٤٩ ألف رجل .

الدخل القومي : ٨٫٢ مليار دولار .

المصروفات العسكرية : ٢٧٩ مليون دولار

الجيش :

١٣٠ الف رجل .

٢٠٠٠ دبابة متوسطة .

١٠٠٠ مدفع .

سلاح الجو :

١٢ الف رجل .

٢٩٠ طائرة قتال .
٣٠ طائرة هليوكبتر .
٣٠ طائرة نقل .

البحرية :

٧ آلاف رجل وحوالي ٣٦ زورق وسفينة .

● تشيكوسلوفاكيا :

السكان	: ١٤,٥ مليون نسمة .
القوات المسلحة	: ١٦٨ الف رجل .
الدخل القومي	: ٢٨,٣ مليار دولار .
المصروفات العسكرية	: ١٦٣٥ مليون دولار .

الجيش :

١٥٠ الف رجل .
٥٠٠ دبابة ثقيلة .
٢٩٠٠ دبابة متوسطة وحديثة .

سلاح الجو :

١٨ الف رجل .
٦٢٠ طائرة قتال .
٦٥ طائرة نقل .

١٠٠ طائرة هليوكبتر .

٣٠٠ طائرة تدريب .

● المانيا الشرقية :

السكان	: ١٧,١ مليون نسمة .
القوات المسلحة	: ١٢٩ الف رجل .
الدخل القومي	: ٣٢ مليار دولار .
المصروفات العسكرية	: ١٩٩٠ مليون دولار .

الجيش :

٩٢ الف رجل

١٠٠ دبابة ثقيلة

١٨٠٠ دبابة متوسطة

سلاح الجو :

٢١ ألف رجل

٢٧٥ طائرة طائرة

٢٠ « نقل

٣٠ « هليوكبتر

٢٠٠ صاروخ سام – ٢ أرض – جو

١٥٠ مدفع مصاد للطائرات

البحرية :

١٦ ألف رجل

١٥٠ زورق وسفينة

● **المجر**

السكان	: ١٠,٣ مليون نسمة
القوات المسلحة	: ١٠١,٥ ألف رجل
الدخل القومي	: ١٣,٥ مليار دولار
المصروفات العسكرية	: ٥١١ مليون دولار

الجيش :

٩٠ ألف رجل

٧٥٠ دبابه متوسطة

سلاح الجو :

١٠ آلاف رجل

١٥٠ طائرة قتال

٢٠ « نقل

١٠ « هليوكبتر

٥ كتائب سام — ٢ (صواريخ أرض جو)

البحرية :

١٥٠٠ رجل

أسطول زوارق نهر الدانوب

● بولندا

السكان : ٣٢٫٨ نسمة
القوات المسلحة : ٢٤٢ ألف رجل
الدخل القومي : ٤٠٫٥ مليار دولار
المصروفات العسكرية : ٢٢٢٠ مليون دولار

الجيش :

١٩٥ ألف رجل
٣٠ دبابة ثقيلة
٢٨٠٠ دبابة متوسطة
١٥٠ دبابة خفيفة
٣٠٠ صاروخ سام – ٢ أرض – جو

سلاح الجو :

٢٥ ألف رجل
٧٥٠ طائرة قتال
٤٠ « نقل
٤٠ « هيليوكبتر
٣٠٠ « تدريب

البحرية :

٢٢ ألف رجل

٢٠٠ سفينة وزورق

٥٠ طائرة

● رومانيا

السكان : ٢٠ مليون نسمة

القوات المسلحة : ١٨١ ألف رجل

الدخل القومي : ٢٠ مليار دولار

المصروفات العسكرية : ٧٤٥ مليون دولار

الجيش :

١٦٥ ألف رجل

١٤٥٠ دبابة متوسطة

٩٠٠ سيارة مصفحة

سلاح الجو :

٨ آلاف رجل

٢٥٠ طائرة قتال

سربين نقل

١٠ طائرات هليوكبتر

البحرية :

٨ آلاف رجل

٥٥ زورق وسفينة

● **بلجيكا**

السكان : ٩,٧ مليون نسمة
القوات المسلحة : ٩٥ ألف رجل
الدخل القومي : ٢٢ مليار دولار
المصروفات العسكرية : ٦٧٧ مليون دولار

الجيش :

٧٠ ألف رجل
٣٣٠ دبابة ليوبارد حديثة
١٧٥ دبابة متوسطة
١٣٥ دبابة خفيفة

سلاح الجو :

٢٠ ألف رجل
٢٠٨ طائرة قتال
٣٣ « نقل
١١ « هيليوكبتر
١٣ ألف رجل احتياط

سلاح البحرية :

٤٤٠٠ رجل
٣٠ زورق وسفينة

● كندا

السكان : ٢١٫٥ مليون نسمة
القوات المسلحة : ٩٣ ألف رجل
الدخل القومي : ٦٧٫٤ مليار دولار
المصروفات العسكرية : ١٧٤٠ مليون دولار

الجيش :

٣٥ ألف رجل

سلاح الجو :

٤١ ألف رجل
٢٨٠ طائرة قتال
١٠٠ طائرة نقل هليوكبتر
٣٠ طائرة احتياط
٨٠٠ رجل احتياط

سلاح البحرية :

١٦ ألف رجل
٤ غواصات
٢٥ زورق وسفينة
٣ آلاف رجل أحتياط

● دانمارك

السكان : ٥ ملايين نسمة
القوات المسلحة : ٤٤ ألف رجل
الدخل القومي : ١٣,٥ مليار دولار
المصروفات العسكرية : ٣٦٥ مليون دولار

الجيش :

٢٧ ألف رجل
٥٤ ألف احتياط

سلاح الجو :

١٠ آلاف رجل
١١٢ طائرة قتال
٥٠ طائرة نقل وهليوكبتر
١١ ألف رجل احتياط

سلاح البحرية :

٧ آلاف رجل
٦ غواصات
٣٠ سفينة وزورق
٤ آلاف احتياط

● اليونان

السكان	: ٩ ملايين نسمة
القوات المسلحة	: ١٥٩ ألف رجل
الدخل القومي	: ٨و٣ مليار دولار
المصروفات العسكرية	: ٤٢٠ مليون دولار

الجيش :

١١٨ ألف رجل
٩٠٠ دبابة متوسطة باتون
ودبابات أخرى

سلاح الجو :

٢٣ ألف رجل
٢٠٠ طائرة قتال
٣٠ « نقل
٣٠ « هليوكبتر

سلاح البحرية :

١٨ ألف رجل
٦ عواصات
٨ مدمرات
٦٠ سفينة وقارب

● ايطاليا

السكان : ٥٤ مليون نسمة
القوات المسلحة : ٤١٣ ألف رجل
الدخل القومي : ٨٢٫٣ مليار دولار
المصروفات العسكرية : ٢٤١٦ مليون دولار

الجيش :

٢٩٥ ألف رجل
٨٠٠ دبابة متوسطة باتون
٤٠٠ دبابة أخرى

سلاح الجو :

٧٣ ألف رجل
٤٢٥ طائرة قتال
٧٥ « نقل
وطائرات أخرى

سلاح البحرية :

٤٥ ألف رجل
١٠ غواصات
٤ طرادات مع صواريخ موجهة
٢ مدمرة « « «

وحوالي ١٠٠ سفينة وقارب

(سلاح البحرية الايطالي لوحده أقوى من الأسطول الرومي في البحر الأبيض المتوسط لعام ١٩٧٠) .

● تركيا

السكان	: ٣٥ مليون نسمة
القوات المسلحة	: ٤٧٧ ألف رجل
الدخل القومي	: ١٤ مليار دولار
المصروفات العسكرية	: ٤٠١ مليون دولار

الجيش :

٣٩٠ ألف رجل

حوالي ٢٠٠٠ دبابة

سلاح الجو :

٥٠ ألف رجل

٣١٠ طائرة قتال

٦٠ « نقل

وطائرات أخرى

سلاح البحرية :

٣٧ ألف رجل

١٠ غواصات

١٠ مدمرات

٥٠ سفينة وقارب

● **السويد**

السكان	: ٨ ملايين نسمة
القوات المسلحة	: ٦٢٧ ألف رجل
الدخل القومي	: ٢٧ مليار دولار
النفقات العسكرية	: ١١٢٩ مليون دولار

الجيش :

١٨ ألف رجل نظامي

٣٦ « مجند الزامي

١٠٠ « رجل احتياط سنوي

٦٠٠ ألف رجل العدد الاجمالي عند التعبئة العامة

سلاح الجو :

١٥ ألف رجل

٦٥٠ طائرة قتال

٢٠ « نقل

٢٥ « هليوكبتر

سلاح البحرية :

١٢ ألف رجل
٢٠ غواصة
٥٠ سفينة وقارب
١٥ طائرة هليوكبتر
احتياط عام : ٣٠٠ ألف رجل في منظمات عسكرية منهم ٩٠ ألف إمرأة .

● ايران

السكان	: ٢٨٫٤ مليون نسمة
القوات المسلحة	: ١٦١ ألف رجل
الدخل القومي	: ٨٫٩ مليار دولار
المصروفات العسكرية	: ٧٧٩ مليون دولار

الجيش :

١٣٥ ألف رجل
حوالي ألف دبابة

سلاح الجو :

١٧ الف رجل
١٧٥ طائرة قتال
٣٣ » نقل

٤٠ طائرة هليوكبتر
وستستلم (١٦٠) طائرة هليوكبتر
وفانتوم أخرى .

سلاح البحرية :

٩ آف رجل
٥٠ سفينة وقارب

● **الجزائر :**

السكان	: ١٣و٧ مليون نسمة
القوات المسلحة	: ٥٧ ألف رجل
الدخل القومي	: ٣ مليار دولار
المصروفات العسكرية	: ١٧٤ مليون دولار

الجيش :

٥٣ ألف رجل
٣٠٠ دبابة متوسطة
ودبابات أخرى
٣٥٠ ناقلة جنود مصفحة

سلاح الجو :

٢٠٠٠ رجل

١٧٠ طائرة قتال
٥٠ « هليوكبتر
٨ « نقل
٣٠ « تدريب

سلاح البحرية :

٢٠٠٠ رجل
٣٠ سفينة وقارب

● العراق

السكان	: ٩ ملايين نسمة
القوات المسلحة	: ٩٤ ألف رجل
الدخل القومي	: ٢,٨ مليار دولار
المصروفات العسكرية	: ٤٢٧ مليون دولار

الجيش ·

٨٥ ألف رجل
٤٥٠ دبابة متوسطة روسية
١٤٠ دبابة روسية ت – ٣٦
٥٥ دبابة سنتوريون
٤٠ « خفيفة

سلاح الجو :

٧٥٠٠ رجل
٢٢٩ طائرة قتال
٣٥ « هليوكبتر
٤٥ « نقل متنوعة

سلاح البحرية :

٢٠٠٠ رجل
٣ مدمرات للغواصات
٢٢ زررق طوربيد

● الأردن

السكان : ٢,٢ مليون نسمة
القوات المسلحة : ٦٠ ألف رجل
الدخل القومي : ٧٠٠ مليون دولار (٧,٠ مليار دولار)
المصروفات العسكرية : ١١٧ مليون دولار

الجيش :

٥٨ ألف رجل
١٦٠ دبابة باتون
١٥٠ « سنتوريون

١٣٠ عربة صلاح الدين
١٤٠ عربة فيريت

سلاح الجو :

٢٠٠٠ رجل
٣٨ طائرة قتال
٤ « نقل
٩ « هليوكبتر

سلاح البحرية :

٢٥٠ رجلا
٨ قوارب خفر سواحل

● ليبيــــا

السكان	: ١,٩ مليون نسمة
القوات المسلحة	: ١٥ ألف رجل
الدخل القومي	: ٢,٤ مليار دولار
المصروفات العسكرية	: ٤٥ مليون دولار

الجيش :

١٤ ألف رجل
أكثر من مئة دبابة روسية متوسطة

سلاح الجو :

٤٠٠ رجل
٧ طائرة قتال
٩ « نقل
٣ « تدريب
٣ « هليوكبتر
١١٠ طائرة ميراج فرنسية استلمت منها حوالي عشرة فقط.

سلاح البحرية :

٦٠٠ رجلاً
٢٠ قارب خفر سواحل

● المملكة العربية السعودية

السكان	: ٧٫٣ مليون نسمة
القوات المسلحة	: ٣٦ ألف رجل
الدخل القومي	: ٣٫٩ مليار دولار
المصروفات العسكرية	: ٣٨٧ مليون دولار

الجيش :

٣٠ ألف رجل
٥٥ دبابة متوسطة

٦٥ دبابة خفيفة

١٠ بطاريات صواريخ هوك أرض – جو

سلاح الجو :

٥ آلاف رجل

٧٥ طائرة قتال

٢٥ « نقل

٣٨ « هليوكبتر

٣٠ « تدريب

٣٧ صاروخ تندر بيرد

سلاح البحرية :

٢٠٠٠ رجل

٢٧ قارب للحراسة

الحرس الأبيض :

٢٤ ألف رجل

● السودان

السكان	: ١٥ مليون نسمة .
القوات المسلحة	: ٢٧ ألف رجل
الدخل القومي	: ٢,١ مليار دولار
المصروفات العسكرية	: ٨٧ مليون دولار

الجيش :

٢٦ ألف رجل
٥٠ دبابة ت – ٥٥ متوسطة روسية حديثة
١١٠ عربة مصفحة

سلاح الجو :

٤٥٠ رجل
٣٢ طائرة قتال
١١ » نقل

سلاح البحرية :

٥٠٠ رجل
٦ قوارب

● المغرب

السكان : ١٥٫٥ مليون نسمة
القوات المسلحة : ١٥٠ ألف رجل
الدخل القومي : ٣٫٤ مليار دولار
المصروفات العسكرية : ٨٠ مليون دولار

الجيش :

٤٥ ألف رجل

١٢٠ دبابة ت – ٥٤ روسية

١٢٠ « خفيفة

٦ طائرات هليوكبتر

سلاح الجو :

٤ آلاف رجل

٢٦ طائرة قتال

٤٥ « تدريب

١٠ « نقل

٢٠ « هليوكبتر

سلاح البحرية :

ألف رجل

٦ سفينة وقارب

● تونس

السكان	: ٤٫٨ مليون نسمة
القوات المسلحة	: ٢١ ألف رجل
الدخل القومي	: ١٫٢ مليار دولار
المصروفات العسكرية	: ١٦ مليون دولار

الجيش :

٢٠ ألف رجل

سلاح الجو :

٦٠٠ رجل
١٢ طائرة قتال
٣٤ « تدريب
٨ « هليوكبتر
٣ « نقل خفيف

سلاح البحرية :

٤٥٠ رجل
١٢ قارب

● سوريا

السكان	: ٦ ملايين نسمة
القوات المسلحة	: ٨٦ ألف رجل
الدخل القومي	: ١,٣٥ مليار دولار
النفقات العسكرية	: ٢٢١ مليون دولار

الجيش :

٧٥ ألف رجل
١٥٠ دبابة خفيفة ت– ٣٤
٧٠٠ دبابة ت – ٥٤ و ت – ٥٥
١٠٠ قانصة للدبابات

٦٠٠ عربة مصفحة

٤٠ صاروخ سام – ٢ أرض جو

سلاح الجو .

١٠ آلاف رجل

٢١٠ طائرة قتال

(منها ٤٠ طائرة سوخوي

٩٠ ميغ – ٢١

٨٠ ميغ – ١٧ وميغ – ١٥)

١٥ طائرة نقل

أكثر من ١٥ طائرة هليوكبتر

سلاح البحرية :

١٧٥٠ رجل

٣٥ زورق

قوات أخرى :

١٥٠٠ رجل حرس بادية

٢٥٠ ألف جيش شعبي

٥ آلاف رجل بوليس وأمن

● مصر

السكان : ٣٣ ميلون نسمة

القوات المسلحة : ٢٨٨ رجل
الدخل القومي : ٦٫٣ مليار دولار
المصروفات العسكرية : ١٢٧٢ مليون دولار

الجيش :

٢٥٠ ألف رجل
٣٠ دبابة ثقيلة
٩٥٠ دبابة — ت ٥٤ و ت — ٥٥ متوسطة
٢٥٠ دبابة ت — ٣٤
١٠ « سنتوريون
١٥ « شيرمان
١٣ « خفيفة ام اكس
١٥٠ « برمائية خفيفة
٩٠٠ « عربة مصفحة
١٥٠٠ « قطعة مدفعية

سلاح الجو :

٢٠ ألف رجل
٤١٥ طائرة قتال منها :
١٥٠ طائرة ميغ — ٢١
١٠٥ « سوخوي
١٥ قاذفة متوسطة ت يو — ١٦

٦٠ طائرة نقل
٧٠ « هليوكبتر
١٥٠ « تدريب

وحوالي (٢٥٠) صاروخ سام – ٢ ومدعومة بشبكة من أجهزة الرادار وسربين من طائرات ميغ – ٢١ س المعترضة.

وهناك ١٠٠ طائرة ميغ–٢١ ج معترضة يقودها طيارون روس . ويشرف الخبراء الروس على حوالي ٢٢ مركزاً لاطلاق صواريخ سام – ٣ كما تم أخيراً بناء حوالي ٢٣ مركزاً جديداً لاطلاق سام – ٣ .

وقد ألغيت كافة برامج بناء الصواريخ المصرية من طراز الظافر والقاهر والرائد (أرض – أرض) لعدم نجاحها .

سلاح البحرية :

١٤ ألف رجل
١٢ غواصة
٥ مدمرات
٥٠ قارباً وسفينة

● إسرائيل

السكان : ٢,٩ مليون

القوات المسلحة : ٧٥ ألف رجل (ويصبحون ٣٠٠ ألف رجل بغضون ٧٢ ساعة عند التعبئة العامة)

الدخل القومي : ٤و٥ مليار دولار

المصروفات العسكرية : ١٠٧٥ مليون دولار .

الجيش :

٢٧٥ ألف عند التعبئة العامة
٣٠٠ دبابة باتون
٤٥٠ دبابة سنتوريون
١٠٠ « روسية من طراز ت – ٥٤ و ت ٥٥
٢٠٠ « سوبر شيرمان
١٥٠٠ « عربة نصف جنزير
٣٠٠ مدفع محمول على جنزير

سلاح الجو :

٩ آلاف (١٧ ألف عند التعبئة العامة)
٣٣٠ طائرة قتال
٣١ « نقل
٤٠ « هليوكبتر
طائرات أمريكية أخرى طور التسليم

سلاح البحرية :

٤٥٠٠ رجل (٨ آلاف عند التعبئة العامة) .
٤ غواصات
مدمرة واحدة
٢٠ قارب وسفينة
٥٠٠ رجـــل كوماندوس بحري (بعضهم من جنود المظلات أيضاً) .

حوار في مجلس الشيوخ الأمريكي

عن نفط سيبيريا والاهتمامات السوفييتية في نفط الشرق الاوسط

أخبر روبرت كامبل، احد المختصين في الاقتصاد السوفييتي، المجلس التنفيذي للجنة الفرعية للخدمات العسكرية المنبثقة من مجلس الشيوخ الأمريكي بأن الدافع الحالي للاتحاد السوفييتي لتنمية مصادر النفظ في سيبيريا الغربية « يبدو شبيها بمجازفة تكاد تكون يائسة بدلاً من أن يكون تخطيطاً معقولاً » .

وتحدث شاهد آخر ، هو توماس وولف أحد كبارموظفي راند كوربوريشن وعضو هيئة التدريس في المعهد الصيني — السوفييتي في جامعة جورج واشنطن ، أمام اللجنة الفرعية عن الاهتمام السوفييتي الجديد « بالحصول على النفط» في الشرق الأوسط .

وقال كامبل ، وهو أيضاً استاذ اقتصاد في جامعة انديانا:

« انه لأمر جدير بالاهتمام ان يكون الدافع لتطوير النفط السوفييتي في القطب الشمالي قد جاء فقط من الحزب الشيوعي وأن رجال صناعة النفط غير متحمسين لذلك » .

وأضاف : « اني اسوق هذا المثل كدليل على الضيق العام في الموارد النفطية وعلى عدم رغبة الحزب في البحث عن أجوبة في الاصلاح أو الخبرة التي عند الفنيين » .

وقد عمم السناتور جاكسون، رئيس اللجنة الفرعية للمحادثات حول تحديد الأسلحة الاستراتيجية ، ملاحظات كامبل عندما اذن بنشر نصوص الجلسات التي عقدت مؤخراً .

وقال كامبل : « ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قد أصدرت مرسوماً يعتبر انماء النفط السيبيري كوسيلة لتخفيف ضيق الامدادات . ومن المفروض أن يبلغ انتاج هذه المنطقة، في حدود سنة ١٩٧٥، ١٢٠ مليون طن من النفط، مما يشكل زيادة في الانتاج تبلغ ١٠٠ مليون طن في مدى ٥ سنوات».

ثم يضيف : « وإذا اعتبرنا ان هذه المصادر الجديدة تقع في حوض « الاوب» على بعد حوالي ٦٠ درجة من خط العرض الشمالي في موضع قاري في منطقة قطبية متجمدة مليئة بمستنقعات غير مطروقة ، وان الحصول على زيادة ١٠٠ مليون طن في المناطق السهلة الاستثمار نسبياً مثل منطقة الفولغا والاوارل ، قد تستغرق ١٠ سنوات ، فان هذا يبدو شبيهاً بمجازفة شبه

يائسة بدلاً من أن يكون تخطيطاً معقولاً » .

وعندما سأله جاكسون «فيما اذا كان السوفييت يعانون من نقص في موارد النفط وفيما اذا كان من بين احتياجاتهم الملحة البدء بالحصول على بعض النفط من الشرق الأوسط » أجاب كامبل : « أن ذلك أمر في منتهى التعقيد، واني لست متأكداً من أني املك أية أجوبة على ذلك . ولكنه من الواضح انهم يشعرون بأنه سوف يحصل عندهم بعض النقص في موارد النفط، وانه لما يثير الاهتمام أنهم يفاوضون الايرانيين » .

وكان كامبل يشير الى اتفاقية مؤقتة لاستيراد ما بين ٦٥ — ٧٠ مليون طن من النفط الخام الايراني في السنة ، ثم أضاف: « اني لست متأكداً من أنهم حقاً بحاجة الى سيطرة مادية على ذلك النفط لمواجهة حاجاتهم . وفي الحقيقة ، فمن وجهة نظر سياسية يمكن ان يكون هناك بعض الفوائد في ان يكون لهم وجود في الشرق الأوسط كزبائن لهـذا النفط ، وكبديل لأوروبا الغربية » .

وركز جاكسون على ما سماه اهتمام روسيا القيصرية التاريخي في الشرق الأوسط .

وقد اجابه وولف قائلاً : « ان حاجات الاتحاد السوفييتي الرئيسية من النفط كامنة في المستقبل عندما يدخل المجتمع الروسي أكثر فأكثر عصر السيارة ».

« ففي الوقت الحاضر ، يكلف انتاج برميل النفط في الاتحاد السوفييتي ضعف ما يكلفه في الشرق الأوسط وهكذا، واذا استبعدنا الاعتبارات الأخرى ، فإن الاتحاد السوفييتي يجني فائدة اقتصادية من الحصول على حرية الوصول إلى نفط الشرق الأوسط » .

ثم اضاف : « ومن بين الأهداف التي يسعى اليها الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط ، فاني أميل الى الشعور بأن وضع يدهم على النفط هناك ، هو في مرتبة منخفضة في لائحة اهتماماتهم، ولست أعتقد ان هذا الدافع الرئيسي وراء الاهتمامات السوفييتية في تلك المنطقة » .

« ولكن ، وبكل تأكيد ، فان ذلك سوف يشكل في المستقبل مسألة متزايدة الأهمية ، ليس فقط للاتحاد السوفييتي ولكن للعالم أجمع ، وخاصة عندما يبدأ الاحتياطي النفطي يوماً ما بالانخفاض » .

على أن وولف وافق على رأي جاكسون القائل بأنه « بينما كان نفط الشرق الأوسط منذ بضع سنوات في اسفل لائحة الاهتمامات السوفييتية ، فأنه أخذ يتجه لتبوء مرتبة اعلى في تلك اللائحة » .

المصدر : عالم النفط – بيروت – المجلد الثاني ، عدد ٤٨ ، ١٨ تموز (يوليو) ١٩٧٠

قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢

الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧

إن مجلس الأمن :

. . . . .

ا – يؤكد أن تنفيذ مبادىء ميثاق الأمم المتحدة يستلزم إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ويشمل تنفيذ المبادىء التالية :

١ – انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من مناطق تمّ احتلالها في الحرب الاخيرة ، حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ؛

٢ – انهاء المناداة بالحرب أو حالة الحرب واحترام كيان كل دولة في منطقة الشرق الأوسط والاعتراف بوحدة أراضيها

واستقلالها السياسي ، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دون تهديد أو استخدام للقوة ؛

ب – ويؤكد أيضاً ضرورة :

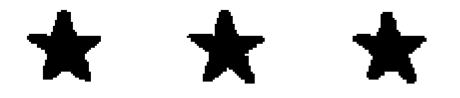
١ – ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة ؛

٢ – التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ؛

٣ – ضمان سلامة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق اتخاذ اجراءات مثل انشاء مناطق مجردة من السلاح ؛

ج – ويطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص له للسفر إلى الشرق الأوسط ولإقامة اتصالات مع مختلف دول المنطقة ويحافظ عليها بغية التوصل إلى اتفاق ما وليساعد في بذل الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية مقبولة استناداً إلى النصوص والمبادىء في هذا القرار ؛

د – يطلب من الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن حول سير جهود الممثل الخاص (الوسيط) في أقرب وقت ممكن .



الاستراتيجية

التي تركها الرئيس عبد الناصر لخلفائه :

سلاح البترول ضد واشنطن وحلفائها

بقلم : مايلز كوبلاند

(مستشار وكالة المخابرات المركزية الأمريكية سابقاً)

نشرت هذه المقالة في مجلة اللايف ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠ ، مجلد ٤٩ ، عدد ٩ .

يتداول العاملون في المخابرات المركزية الأميركية كتاباً مخصصاً لهم في فلسفة السياسة. وقد وردت في احدى حواشيه عبارة فيها كثير من التورية والإثارة ألا وهي :

[ليس المقصود من أي تصريح يعطيــه ناطق رسمي ، بريطاني أو سوفييتي أو مصري أو اسرائيلي ، اعلام الناس وإخبارهم بما يجري ، بقدر ما يكون القصد منه تحقيق هدف وبلوغ غاية ما . ولذا ، فليس على القــارىء أن يجهد نفسه بالسؤال عن « معنى » ذاك التصريح ، بل عليه ان يتساءل : « لماذا أعطى هذا الناطق الرسمي- لدولة ما- ذاك التصريح؟» فليس المهم إذن معنى التصريح بل الدافع للإدلاء به ،والهدف الذي يرمي اليه من ورائه] .

وقد قرأ الرئيس الراحل عبدالناصر ذاك النص ، ولكن فهمه له كان شخصياً ومختلفاً ، وعبّر عن ذلك مرة قائلاً : « ينبغي أن أرتدي نظارات مختلفة تماماً عندما أريد أن أبحث ذاك الأمر !» . وهذا ما يجب علينا نحن الغربيين أن نفعـله هذه المرة . فإننا لا نزال منكبين منذ زمن غــير بعيد على دراسة المخططات التي وضعها الرئيس عبدالناصر قبل وفاته ، ونحاول جاهدين معرفة مدى « الرعب » الذي تخبئه لنــا الأيام القادمــة نتيجة خروج عبدالناصر بوفاته من « لعبة

الأمم »[1] . غير أننا لن ننتهي إلى نتيجـــة صائبة إلا إذا أشبعنا كلمات الرئيس الراحل دراسة وتحليلاً وبذلنا قصارى جهدنا للوقوف على أهدافها ومراميها. فقد تحمِل اليوم تهديدات زعماء الشرق الأوسط في طياتها بعض « الأهوال والأخطار » التي تختلف بكل تأكيد عن تلك التي يتنبأ بها محررو الصحف ورجال الدبلوماسية الغربيون الذين اعتادوا قبولها على علاتها دون أدنى تحليل أو تشريح . ولذا فإنهم سيمرون عليها مرور الكرام ، ولن يدرك ما فيها من « أهوال وأخطار محتملة » غير اولئك المتمرسين الماهرين من مراقبي الرئيس الراحـــل ومتتبعيه .

إن فلسفة الرئيس الراحل وأعني بهـا « الناصرية » باقية لزمن غير قليل ، فغياب الرئيس لن يكون سببـــاً لغياب فلسفته وطريقة تفكيره داخل مصر ، وإن كان من هـــو خارجها يجهل ذلك . فقد كانت لجنه من ضباط الجيش تحكم مصر من ورائه منذ مرضه في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٩ ، وهي قابضة بمجمع كفها على القوات المسلحة وعلى بقية أرجاء البلاد. وقيام صراع بين أعضاء تلك اللجنة محتمل الوقوع ، ولكن موعده ما زال بعيداً . فالجميع الان متفقون، وعلى التأكد من

---

(١) للوقوف على شرح لهذه العبارة راجع كتاب « لعبة الامم » لمايلز كوبلاند ، تعريب مروان خير ، الانترناشنال سنتر ، بيروت الطبعـــة الاولى ١٩٧٠ .

« مركز مصر ومصيرها » مُصرّون . فهم يريدون ان يُبقوا البلاد كما تركها الرئيس عشية وفاته ، ولذا فإنهم سيلبسون نظاراته : ليروا ما كان يراهـا ، وليسلكوا الطريق الذي ارتضاه ، حتى يحققوا الأهداف ، وينفـّذوا مـا وضعه من مخططات .

وبادىء ذي بدء ، فإن إدراك نظرة الرئيس الراحل إلى العالم وفهم رأيه فيه ، أمر لا مناص منه . فقد اعتاد جون فوستر دالس ، وزير الخارجية الاميركية السابق أن يقول :

« لو أن عبدالناصر يقبل أن يبقى ضمن حدود مصر ، ويمتنع عن التدخل في شؤون الدول العربية الأخرى، لأعطيناه كل ما يريده من معونات ومساعدات » . ومع أن عبدالناصر كان يعلم أن الهدف من مقالة الوزير دالس هو التأثير على مصر وإبعادها عن شؤون الدول العربية وسياستها، فإنه كان مدركاً أن المساعدات الاميركية لن ترى طريقها لمصر إلا إذا زادت الأخيرة من تدخلهـا في شؤون الدول العربية الأخرى ، وشاركت في تخطيط سياستها [1] .

إلا أن هذا التناقض بين الأقوال والأفعال لم يكن وقفاً

---

(١) راجع « لعبة الامم » لمايلز كوبلاند ، الفصل الثامن، صفحة(٢٠٣) الطبعة الاولى ، بيروت ، حيث يتحدث المؤلف عن هذه الناحية بطريقة رائعة جداً . (المعرب)

على واشنطن لوحدها ، بل شارك فيه الرئيس الراحل كثيراً، وكان يتكلم شيئاً ويفعل شيئاً آخر تماماً . فقد نادى بالحرب ضد اسرائيل في وقت كان كل مراقب ماهر له يعلم يقيناً أن الرئيس لا يُضمر أية نية للحرب وللقتال . ولكنه استجاب في الصيف الماضي (١٩٧٠) « لبادرة روجرز » لوقف اطلاق النار في وقت لم يكن عنده نية للسلام [١] . فدوافع الرئيس مصرية محضة ، وستبقى هذه الدوافع حية داخل مصر بغض النظر عن حكامها وصانعي سياستها . فالمصريون عرب ما دام ذلك يحقق أهدافهم ويفتح السبيل امامهم ، وهم كذلك ضد اسرائيل ما دام ذلك يضمن مصالحهم ويعيد لهم ما أضاعوه وخسروه .

وللرئيس عبدالناصر « معادلة» شهيرة، لها في نفسه منزلة جليلة . فهي التي تحكمت بسلوكه وصاغت له سياسته ، ولن يحيد خلفاؤه عنها أبداً . وصيغتها كما يلي :

١ – دع الدول الكبرى تتنافس على أن تحظى بـك .

---

(١) ان « البادرة المصرية » التي أعلنها الرئيس السادات يوم ٥ شباط فبراير ١٩٧١ توحي بعكس ذلك . فانسحاب القوات الاسرائيلية مسافة خمسة كيلومترات ، واعادة مصر الملاحة في القناة لا يعني سوى استحالة تحرير سيناء عن طريق غزوها بقوات مصرية . فالقتال سيغلق القناة ثانية بعد انفاق ملايين الدولارات على فتحها . علاوة عن اثارة الرأي العام العالمي مرة ثانية ضد العرب عامة والمصريين خاصة . المعرب

(ولهذا كانت فكرة الحياد الايجابي أكثر ربحاً من ارتباط مصر بطرف دون الآخر) .

٢ — عليك بتأسيس « جمعية » تضم الدول المتماثلة في تفكيرها وسلوكها ولكنها كلها في حاجة للدول الكبرى . (فالدولاب لن ينال حصته من « التشحيم » [١] حتى يُسمع له صرير . ولذا، فإن عربةً لها دواليب، وكلها يُسمع لها صرير ، ستنال حصة أكبر من « التشحيم » ، لما لها من تأثير ، وقدرة على إحداث الضجيج) .

٣ — تخلص من « الخوارج والمنشقين » الذى سيجهضون خطتك ويحيلونها هشيماً تذروه الرياح ، وشرد بهم حيث ثقفتهم دون صبر عليهم ، او تأخير .

٤ — تذكر دائماً ان « العدو المشترك » هو خير وسيلة لتوحيد الشعب وجمع الشمل (ولهذا فإبراز خطر وجود اسرائيل ضروري لتحقيق هذا الهدف) .

٥ — وأخيراً وليس آخراً ، لا تنسَ أن هدف الأهداف وغاية الغايات هي تحسين « مصر » وإصلاح حالها ، وكل ما عدا ذلك ليس إلا وسيلة لتحقيقه وطريقة لتحصيله .

وإذا ما أدركنا مدى أهمية تلك المجموعة من القواعد

---

(١) يقصد المساعدات والمعونات .

للرئيس عبد الناصر ، فإننا سندرك تماماً كم كان الرئيس قلقاً ومضطرباً في السنة الماضية . فلقد وجد نفسه والاتحاد السوفييتي في طرف ، واسرائيل والولايات المتحدة في طرف آخر ، وبذلك أضحت لعبته – في زج الروس والاميركيين في منافسة لكسب رضاه – هزيلة ، تعيش لحظاتها الأخيرة من الاحتضار . وكان عبدالناصر ينظر فيرى أن السوريين[1] والعراقيين يصرخون بملء صوتهم وينادون بتحرير فلسطين « أرض الآباء والأجداد » ، وبالوحدة العربية دون أن يحركوا ساكناً ، وكأنهم فعلاً قد دخلوا في سلام مع اسرائيل (وذلك بعدم اشتراكهم في القتال ضدها ، أو إظهار نية لذلك)[2] ، بالإضافة إلى شجار مستمر ونزاع دائم لم يهدأ له قرار ، حتى باتت مسألة الوحدة العربية أمراً مستحيلاً . وكان الفدائيون الفلسطينيون يتفاخرون إعلامياً دون أن يسببوا لاسرائيل ازعاجاً حقيقياً ، أو ينزلوا بها أضراراً فادحة . وبدلاً من ذلك ، فقد كانوا يسيؤون لأنفسهم وللأنظمة العربية فعلاً . وأخبرني مرة الرئيس عبدالناصر أنه استناداً إلى أكثر الأرقام تحفظاً ، فإن « عدد جثث القتلى » من العرب الذين قتلوا

(١) كان هذا قبل الانقلاب الأخير الذي وقع في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ . وقد انضمت سورية بعده الى ميثاق طرابلس وانغمست في الصراع مع اسرائيل والاستعمار اكثر من ذي قبل . (المعرب)

(٢) يعني هذا عدم موافقة العراق على انشاء جبهة شرقية ، ولم يكن الاردن أحسن من ذلك . (المعرب)

برصاص العرب منذ ١٩٦٧ ، أكثر بعشر مرات على الأقل من عدد الاسرائيليين الذين قتلهم العرب ، مع أن الفدائيين الفلسطينيين كانوا وقتها خارج سيطرة المصريين والسوفييت أو نفوذهم .

ولهذا وضع الرئيس الراحل استراتيجية جديدة . فبعد سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات العربية ، التي كان يهدف ناصر من ورائها إلى توحيد صف العرب لانزال هزيمة باسرائيل ، ثبت لديه استحالة قيام أي مجهود عربي مشترك . وعندها بدأ عبدالناصر بتوحيد العرب بصورة أكثر واقعية وذلك بتأليف جبهة واحدة منهم للوقوف في وجه الولايات المتحدة . ولقد أخبرني أحد الرسميين المصريين أخيراً أن « الولايات المتحدة قد أصبحت منذ منتصف عام ١٩٦٩ هي عدوتنا بدلاً من اسرائيل » . وعوضاً من أن نستعمل كلمة « العدو » هنا ينبغي لنا أن نستعيض عنها بكلمة « الخصم » أو حتى « الهدف » ، وذلك لأن الغاية الحقيقية ليست الدخول في حرب ، وإنما القيام بمناورات دولية تهدف إلى حمل الولايات المتحدة على القيام بتنازلات ما لصالح المصريين .

وهذا ما كان يحدث عندما كان زعماء العرب يجتمعون في كل من الرباط أو القاهرة أو طرابلس الغرب ، أو في أي مكان آخر. فقد كانت تدور مناقشاتهم المفتوحة حول اسرائيل على حين كانوا يتداولون وراء الكواليس مشكلة الولايات

المتحدة . وفي بداية عام ١٩٧٠ ، أخـــذ برنامج الرئيس عبدالناصر يتبلور على النحو التالي :

● الخطوة الأولى : وَضْع مصر وليبيا والسودان ضمن إطار وحدة اقتصادية فعّالة ، وعلى الأقل فيما يتعلق بمشاكل البترول . وأهم ما في الأمر ، طبعاً ، مصر وليبيـــا حيث تشكلان معاً منطقة جغرافية واحدة بخصوص امتيازات النفط ، وبالتالي فإنهما تؤلفان معاً قوة ضخمة للمساومة والمقايضة . ولقد أصرّ يوماً المسؤولون في شركات البترول الغربية في ليبيا على أن الليبيين لا يحبون المصريين ولا يثقون بهم ، وليسوا على استعداد لأن يضعوا يدهم في يد المصريين لتطبيق خطة واحدة . إلا أن أحد كبار الرسميين الليبيين قد أخبرني قائلاً : « إن اقتراب المصريين منا هذه المرة كان بذكاء ودهاء ، فلقد أقنعونا أنهم غير راغبين في أن يقتسموا معنا عائداتنا من البترول أو أن يفرضوا علينا سلطانهم . وهم يصرّون فقط على أن نعمل معاً ، وذلك لأن ضمّ الفعاليات وتوحيدها مع بعضها بعضاً أكثر جدوى من حاصل مجموع فعالياتنا وهي متفرقة غـــير مجتمعة » .

● الخطوة الثانية : يجب أن ينضم العراق والجزائر إلى ليبيا ومصر لايجاد شكل ما من أشكال « اتحاد الدول المنتجة للنفط » . وبالرغم من الشجار الذي نشب بـــين المصريين والعراقيين نتيجة قبول الرئيس عبدالناصر « بمبادرة روجرز »

فقد بقي العراقيون مهتمين فعلاً بالدخول في « اتحاد » كذلك، وقد أرجؤوا اتخاذ أي قرار حول سياستهم البترولية حتى يتضح لهم كيف تسير أمور « الاتحاد » المقترح. وكذلك فعل الجزائريون ، فقد تريثوا في اعلان موافقتهم ، ولكن دون أن يفقدوا اهتمامهم « بالاتحاد » . ولسوء الحظ ، فإن علائم موافقتهم لم تتضح إلا قبيل وفاة الرئيس ، وقد كانوا يومها على استعداد للمشاركة والالتحام .

● الخطوة الثالثة : ايجـــاد حل « للخوارج » وهم السعوديون والكويتيون ومشيخات الخليج الغنية بالبترول ، فقد كانوا يبدون شيئاً من الرفض والابتعاد . إلا أن الحل لهذه المشكلة سهل وبسيط (من وجهة نظر الزعمـاء المصريين) . فقد دأبت الصحف الناصرية في بيروت وغيرها على التنبؤ بأن النظام السعودي في شكله الحالي لن يدوم بعد عام ١٩٧٠ [١] ، وعلى الأغلب ، فإن أحد الأمراء السعوديين الذين يَرون أن « الناصرية » — وحتى دون « عبدالناصر » - هي « موضة المستقبل » هو الذي سيعتلي العرش وسيتكيف مع « اتحـاد الدول العربية المنتجة للنفط » . وإذا ما فعلت المملكة العربية السعودية هذا ، وهي الدولة الرئيسية في الجزيرة العربية، فإن

---

(١) راجع خاصة مجلة « الدستور » البيروتية في أعدادها ٤،٣،٢،١ الصادرة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ . وكذلك أعداد مجلة الحوادث البيروتية الصادرة في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٧٠ .   (المعرب)

مقاومة الكويت ومشيخات الخليج ستضمحل وتتلاشى .

● الخطوة الرابعة : مواجهة أوروبا بهذا « الاتحاد » الجديد وبالقدرة الاقتصادية الكامنة فيه، والتلويح باستخدامها في حرب ضدها، وذلك لدفع مختلف الدول الأوروبية [1] إلى ممارسة ضغط على الولايات المتحدة لالزامها باتخاذ مواقف أكثر تساهلاً مع مصر وتودداً لها . ولقد دأب رجال الاقتصاد البترولي ، منذ أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، على الاستخفاف باحتمال استخدام العرب للنفط كسلاح اقتصادي[2] ،ويحتجون قائلين : « على العرب أن يبيعوا نفطهم ، فهم لا يشربونه ولن يشربوه » . ولكنهم نسوا أن استخدام البترول كسلاح لا يعني بالضرورة أن يقطع العرب البترول عن الغرب نهائياً . فالعرب لن يفعلوا ذلك ولكنهم لن يتأخروا عن قطعه فجأة عند مساس الحاجة اليه ، أو أن يعدّلوا أسعاره ويتلاعبوا بها كما يشاؤون ويرغبون. وربما لا يفعلون هذا ولا ذاك، ولكنهم

---

(١) راجع مقال هيكل « بصراحة » في عدد الاهرام أو الانوار ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ وفيها يتحدث عن هذا بوضوح تام . (المعرب)

(٢) وهذا ما يفسر الاجراءات الليبية والجزائرية تجاه شركات النفط الغربية عام ١٩٧٠ لزيادة الاسعار والعائدات ، وقد اتخذت الحكومة الاميريكية مع الشركات الغربية البترولية موقفاً موحداً (راجع جريدة النهار البيروتية صباح ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ ، صفحة ٨) . (المعرب)

بكليهما يهددون ويتوعدون . فأوروبا تعتمد فعلا على بترول العرب ، واستخفاف اولئك الاقتصاديين بهذه الحقيقة المرّة وبذل جهودهم لاثبات عكس ذلك ، لن يغيّر منهـا شيئاً ، وستبقى قائمة دون تعديل .

● الخطوة الخامسة : شنّ هجمات مباشرة على كل ما هو أميركي : مثل الاشخاص والمؤسسات التجارية والمنشآت الصناعية والثقافية والإعلامية ... في العالم العربي وحيثما تمكن العرب (وليس المصريون لوحدهم) من أن ينالوها تخريبـاً ، وينزلوا بها أفدح الأضرار .

إن هدف برنامج الرئيس عبدالناصر السابق الذكر (خمس خطوات) هو إجبار الامريكيين على اتباع سياسة أقل تقارباً مع إسرائيل وأكثر نفعـاً للمصريين ، ولـكي تستفيد مصر أيضاً من المعونة الاميريكية، العلمية والاقتصادية سواء بسواء. ومهما يكن تقدير الرئيس عبدالناصر للمعونة السوفييتية ، فإنه كان ما يزال يعتبر الاتحاد السوفييتي مصدراً للمعونة ولكن من الدرجة الثانية ، وأن الولايات المتحدة تتفوق عليه بهذا ، فقد أنزلت انساناً على القمر وتعيش في حياة رغدة ويسيرة .

ولما كان خلفاء الرئيس عبدالناصر رجالاً عسكريين ، فإن سياستهم ستكون أقل جرأة وأكثر تحفظاً من سياسة الرئيس الراحل نفسه . وعلى عكس ما هو شائع ومعروف ، فإن

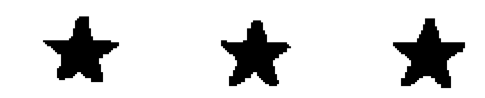
القادة العسكريين المصريين لا يُضمرون الكثير من النيات « العدوانية » ولا تزال تحزُ في أنفسهم كل من هزيمة ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، كما أنهم لا يزالون يشعرون أن تردد الروس في تأييدهم في عملياتهم الهجومية هو في تصاعد وازدياد . ويحتمل أن يرتد خلفاء عبدالناصر إلى سياسة « مصر أولاً » ، إلاأنهم ما زالوا مقتنعين (كما كان عبدالناصر نفسه) أن مصر لا يمكنها العيش دون مساعدات خارجية ضخمة ، وأن حصولها على مثل هذه المساعدات يعتمد على بقاء مصر عاملاً مؤثراً في الشؤون الدولية . وهكذا ، فإنهم لن يتأخروا اليوم عن تنفيذ برنامج الرئيس الراحل ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

ولكن ، ما هو رأي الحكومات الغربية بكل هذا ؟. لقد أضحى لدى أجهزة المخابرات الغربية فهماً لنيات الرئيس عبدالناصر أكثر دقة ووضوحاً مما عند غيرها ، وهي قادرة الآن على تقييم قدرة خلفائه ونياتهم في الاستمرار بتنفيذ مخططه تقييماً دقيقاً . ولقد قال لي أحد الديبلوماسيينالغربيين مؤخراً : « إن الأمر الوحيد الذي يقلقني هو أن المعلومات تصلنا بسهولة ، ولكن ألا ينبغي علينا أن ننظر اليها عبر « نظارات »[1] ما ؟ » .

---

(١) يقصد أن هناك أموراً خفية يجب الوقوف عليها . (المعرب)

ولربما الأمر كذلك . فلقـــد يعتقد البعض أن العرب سيستمرون في خطتهم السابقة : « يسيؤون لأنفسهم دون أن يلحقوا أضراراً تذكر بالغرب » . إلا أنني أشك الآن في ذلك وأرى نفس ما يراه كثير من اولئك المطلعين على بواطن الأمور وأسرارها : « فالأيام القـــادمة تخبيء كثيراً من المتاعب . وستكون هذه المتاعب موجهة ضد المصالح الأميريكية أكثر منها ضد اسرائيل » .



مايلز كوبلاند

مؤلف كتاب « لعبة الامم » يقول :

عبدالناصر سيحكم مصر من قبره لمدة طويلة

مايلز كوبلاند – أحد كبار رجال وكالة الاستخبارات الاميركية المركزية ، ومؤلف كتاب « لعبة الامم » – كتب مؤخراً مقالة بعنوان « مصر بعد عبدالناصر » نشر في صحيفة صاندي تلغراف وفيما يلي نصها :

على العكس مما اختار الرئيس نيكسون ان يقوله في مقابلته التلفزيونية الاخيرة ، فان الولايات المتحدة الاميركية لم تفاجأ بموت الرئيس جمال عبدالناصر ، وكذلك لم يفاجأ الانكليز أو الروس أو الاسرائيليون .. حتى ولا الحكومة المصرية نفسها لأن ناصراً نفسه سلم في الآونة الاخيرة بخطورة حالته الصحية

والحكومات في الوقت الحاضر نادراً ما تفاجأ باحداث تخصها مباشرة ... اذ تكون لديها بالفعــل خطط محتملة لمواجهة كافة الازمات التي يمكن ان تقوم، وفي حالة عبدالناصر لم يعد سراً انه كان مريضاً بالسكري مع التهاب جدران شرايين القلب مما جعلاه عرضة لكثير من الالتهابات البسيطة. وفي كل مرة تهب فيها رياح الخماسين في القاهرة كان عبدالناصر يعاني من امراض التنفس .

وبعد نوبة المرض التي أصابته في سبتمبر ١٩٦٩ بشكل خطير قال له طبيبه ان حياة العمل ١٩ ساعة في اليوم الواحد قد انتهت .. ويستطيع الاستمرار في نمط حياته الحالية ويختصر سنوات عمره ، أو ان يختصر ساعات العمل الى أربع أو خمس ساعات في اليوم مع احتمال العيش لمدة أطول .

ولم يكن الاختيار سهلاً ، فحاول عبدالناصر أن يجعل من نفسه ما يشبه « رئيس مجلس ادارة » فيوكل الكثير من المهام لمساعديه مع احتفاظه بالقرارات المتعلقة بالسياسة العليا لنفسه. لكنه منذ ربيع ١٩٦٩ ومنذ ان بدأت تراوده الظنون بأن الاسرائيليين يريدون اسقاطه (ويبدو أن الهدف الوحيد من الغارات الاسرائيلية في العمق فوق الاراضي المصرية كان لجعله يبدو أحمق) .. منذ ذلك الحــين أحاط عبدالناصر نفسه بمعاونين يتميزون بالولاء اكثر مما يتميزون بالمقدرة . وعلى أي

حال فان هؤلاء المعاونين الذين تعودوا تلقي العقاب حين اتخاذهم قرارات خاطئة دون ان يحظوا بالثناء اذا ما اتخذوا قرارات صحيحة ، لم يتقبلوا التكليف بسهولة . ولان هؤلاء عاشوا طويلاً تحت ضغط جو المنافسة المخطط لها بدقة (وعبدالناصر - المخطط - كان دوماً يحب أن يحرك معاونيه بعضهم ضد البعض الآخر) فانهم على الارجح يستخدمون الحريات التي منحت اليهم في الاجهاز على بعضهم البعض .

ولهذا فحين حاول عبدالناصر ان يدفع بنفسه الى الاعلى (كما يقول الاميركيون) - أي ان يقوم بانجازات كبيرة - لم تكن البيروقراطية تحته تأخذ الشكل الهرمي اللازم في بناء القيادة والذي يوصي به جميع خبراء الادارة والتنظيم . وكان البناء عبارة عن جهاز من الموظفين ، أو شاغلي الوظائف الخائفين من مسؤولياتهم ومن بعضهم البعض، وكلهم على استعداد لمساعدة «الرئيس» ما دام هو الذي يتخذ القرارات ، فكان عبد الناصر حكومة تتألف من رجل واحد وكانوا هم المساعدين .

والجيش كان طبعاً مستثنى من هذا .. فعاد عبدالناصر الى كبار ضباطه ، الذين حدث ان اكتسبوا درجة من القوة عن عن طريق سلسلة من عمليات احباط أو عدم تنفيذ أوامر تسريح أو نقل حاول عبد الناصر اتخاذها بعد سلسلة الغارات

الاسرائيلية المحيرة فوق مصر. والضباط هؤلاء كانوا قد اقاموا لجنة من ذوي الرتب العالية خولت صلاحية « نصح» الرئيس بالشؤون السياسية والاعمال المتعلقة بمصالح القوات المسلحة. وحدث هذا في سبتمبر ١٩٦٩ وحين كان عبدالناصر في الساعات الأولى من مرضه وعلى درجة كبيرة من الارهاق الذي تركه غير قادر على المقاومة. هذا بالاضافة الى أن تشكيل هذه اللجنة يتفق واغراضه. لقد رحب « بالفكرة » بشيء من الحماسة الحقيقية. وحين نهض من فراش المرض بعد شهر تقريباً بدأ يُحضّر اللجنة العسكرية هذه لتتولى الأمور من بعده في حالة اعتزاله القسري أو الموت.

هناك نقطة بارزة في شخصية عبدالناصر لها علاقة خاصة بمسألة خلافته. فمعظمنا — نحن الذين عرفنا عبدالناصر اجتماعياً ورسمياً (والقول لمايلز كوبلاند طبعاً) متفقون على انه يفكر كثيراً بما يمكن أن يقوله المؤرخون عنه في يوم من الأيام. كان يتضايق كثيراً حين تشبهه المقالات الصحفية بصغار القادة أمثال سوكارنو ونكروما الذين يغلفهم النسيان حال ابتعادهم عن مسؤولياتهم. وكثيراً ما كان يعلق على «انعدام استمرارية القيادة في البلدان الاسيوية والافريقية ».

قال لي ذات مرة ان اتاتورك كان القائد الوحيد البارز في الشرق الأوسط خلال هذا القرن. ولما سألتة عما يعنى بقوله

هذا تبين ان ليس في ذهنه سوى الحقيقة ان أتاتورك كان لا يزال يعتبر بطلاً قومياً، والشوارع والحدائق العامة تحمل اسمه، بينما سقوط أو موت زعماء الشرق الأوسط الاخرين كان يتبعه دوما القيام بحملات همها ان تثبت انهم كانوا عملاء للانكليز أو للأميركيين أو للسوفييت وبالتالي فإن بلدانهم قد تحررت من حكم الطاغية وعادت الى الشعب .

ولم يكن عبد الناصر يريد أن يحدث له هذا . وحين تأكد له انه قد يضطر في وقت قريب ان يتقاعد أو أن لا يعيش طويلاً ابتدأ يعمل على خلق حكومة يمكن ان يعتمد عليها لتولي السلطات والسهر على سياسته .

وقد تولد لديّ هذا الانطباع لدى رؤيتي الرئيس عبدالناصر أثر مرضه، وقلت هذا لأصدقائي في وزارة الخارجية ، وسألني واحد منهم : « حسناً ، من سيحكم مصر بعد ذهاب عبد الناصر؟». فقلت له : « عبدالناصر. إنه سيظل بعد موته يحكم مصر من قبره لمدة سنة على الأقل ! ».

والآن ، وقد ذهب عبد الناصر ، فاني أؤمن بهذ اكثر من إيماني به في أي وقت مضى . تماماً كما كان الحال في باكستان بعد موت محمد علي جناح سيظل الرسميون المصريون يبررون كل أعمالهم وقراراتهم ببعض العبارات مثل « هذا ما كان عبد الناصر يريده لو كان حياً » .

وسيصبح عبدالناصر في الواقع اسطورة وستكتسب عبارة « هذا ما كان يريده عبد الناصر » التي ستُعتبر المقياس الذي تقاس به القرارات ، بعض المرونة ، ولكن لبعض الوقت في المستقبل القريب لن يقوم خلفاؤه بأكثر من متابعة سياسته .

ومن الطبيعي ان انجيل العسكريين لا يتوافق دوماً مع انجيل الايديولوجيين من المدنيين الموالين للسوفييت . ولكن كما تساءل ستالين يوماً في معرض الحديث عن البابا : « كم فيلقاً يقود الايديولوجيين؟ »فإن بعضهم يتمتع بالقدرة على الاقناع ولا يمكن وصفهم بالغباء ... وهؤلاء سوف يكسبون دون شك النفوذ في الأماكن التي يكون فيها العسكريون دون فكر .

ولكن من المرجح أن يتمسك العسكريون بالموقف الذي تقاسموه باطراد في الأشهر القليلة الماضية مع عبد الناصر. وهو الموقف القائل أن القضية العربية في وضعها الراهن ميؤوس منها . انهم – كعبد الناصر – يرون أن السوريين والعراقيين يريدون السلام مع اسرائيل ، بمعنى ما يبدو من أفعالهم (وعلى عكس ما يقولون) الدالة على عـــدم رغبتهم في القتال ، بينما يتهمون المصريين، الذين يقاتلون بمفردهم والذين تحملوا كل عبء القتال ، بالميول السلمية .

وهم – أي المصريون – يرون أن الفلسطينيين ينسفون

أنفسهم وينسفون العرب الآخرين بمعـــدل يقارب عشرة الى واحد من عدد الاسرائيليين الذين يقتلون .

ويعرفون عن عبد الناصر انه كان يتضايق كثيراً وبشكل خاص من حوادث اختطاف الطائرات.وقال لدبلوماسي اجنبي ذات يوم ممازحاً « انه يعتقد أن هؤلاء مدفوعون من اسرائيل ما دام الاسرائيليون وحدهم من يكسب من ذلك » .

ولا بد أن عبد الناصر قد اهتز في كفنه حين زارت ليلى خالد ضريحه .

نقلاً عن صحيفة الجزيرة ، الرياض ، ١٢ شعبان ١٣٩٠ هـ.
عن الرأي العام الكويتية .

الفهرس

صفحة

صفحة

صفحة

في هذا الكتاب

تجد أجوبة الأسئلة التالية

- لماذا هتف المصريون عام ١٩٦٨ «أيها الروس عودوا الى بلادكم» ؟
- لماذا دخل عبد الناصر في منافسة مع الفدائيين وأعلن عن تشكيل «منظمة سيناء» الفدائية ؟
- لماذا انقلب الروس على الفدائيين في عام ١٩٦٩ ؟
- لماذا لم تؤمم حكومة العراق شركة النفط البريطانية حتى الآن ؟
- لماذا «اصطنع» الروس قصة الحشود الاسرائيلية على الحدود السورية عام ١٩٦٧ ؟
- لماذا تفضل موسكو أن تقبض ثمن أسلحتها بـ
- لماذا كتب الخبراء الروس "سيناريو" الحرب العالمية

الثمن أربع ليرات لبنانية

